



بناء وتنمية المقتنيات في المكتبات

مك 214

إعداد

د. ندا عبد المعز ابوالmatchCondition

قسم المكتبات و المعلومات - كلية الآداب

العام الجامعي

2024/2023



بيانات الكتاب

الكلية : كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي بقنا

الفرقة : الثانية

التخصص : علم المكتبات والمعلومات

تاريخ النشر : 2023 م

عدد الصفحات : 172

المؤلفون : د. مروة محمد حسن

د. ندا عبدالمعز ابوالمجد

المقدمة

إن مصادر المعلومات هي الكيانات المادية للأشياء الحاملة للمعلومات مثل الكتب وملفات البيانات المقرؤة آلياً وغيرها. وهي مصادر المعرفة التي يستقي منها الباحث والدارس ومتخذ القرار وأي فرد المعلومات وبيانات التي يمكن أن تلبي احتياجاته وترضي اهتمامه، و لقد تطورت مصادر المعلومات عبر الزمن تطوراً كبيراً سواء من حيث الكم أو من حيث النوع (محمد فتحي عبد الهادي، 1999، ص7)، فمع استخدام الحاسب الآلي في معالجة المعلومات، أحدث ذلك نقله نوعية كبيرة في صناعة المعلومات وطرق الحصول عليها و إدارتها .

يعتبر بناء وتنمية المقتنيات هو التعبير النشط عن النمو المنهجي لمجموعات المكتبة ، و هو مصطلح يدلنا على عملية تخطيط لبرامج التزويد لمجموعات المكتبة من أجل الاستجابة للاحتياجات الحالية ، إلى جانب الحصول على مجموعات تستجيب للمتطلبات المستقبلية (ناريمان إسماعيل متولي ،2009، ص19) .

قائمة المحتويات

الفصل الأول.....	7
مدخل تعريفي لمقتنيات المكتبة المختلفة	7
8 0/1 : تمهيد	
9 1/1 : مصادر المعلومات التقليدية :	9
9 1/1/1 : الكتب :	
23..... 3/1/1 : الدوريات:.....	
27..... 11/1/1: الكتبيات والنشرات :	27
27..... 12/1/1 : القصاصات.....	
27 : مصادر المعلومات السمعية والبصرية :	2/1
29..... 3/1 : مصادر المعلومات الرقمية :	
37..... الفصل الثاني.....	
37..... عملية التزويد لتنمية المقتنيات المكتبات	37
38..... 0/2 : تمهيد.....	
39..... 1/2 : تعريف بناء و تنمية المجموعات.....	
2/2 العوامل التي تحكم بناء و تنمية المجموعات بالمكتبات.....	41
3/2 : خصائص عملية بناء وتنمية المجموعات بالمكتبات.....	44

4/2 : إدارة عملية التزويد وتنمية المجموعات ...	46
5/2 : طرق التزويد وبناء المجموعات	52
الفصل الثالث.....	
مهام ووظائف قسم التزويد.....	58
59..... تمهيد	0/3
1/3 : رئيس قسم التزويد : المهام والوظائف... ..	60
2/3 : وظائف قسم التزويد	61
3/3 : إجراءات الطلب والشراء.....	66
4/3 : الناشرون	70
5/3 : الإهداة والتبادل	71
6/3 : إعداد المواد الواقلة.....	77
7/3 : التجليد للمواد المكتبية.....	78
8/3 : التعشيب والاستبعاد.....	81
9/3 : جرد المقتنيات المكتبية.....	84
10/3 : حفظ وصيانة المقتنيات.....	85
الفصل الرابع.....	87
سياسة بناء وتنمية المقتنيات وأهم المصطلحات المرتبطة بها	87

88.....	0/4 : تمهيد
1/4 : تعريفات أولية ذات علاقة ببناء وتنمية المجموعات المكتبية.....	89.....
2/4 : سياسة بناء وتنمية المقتنيات 95.....	الفصل الخامس
113.....	بناء وتنمية المقتنيات الرقمية
114.....	0/5 : تمهيد
1/5 : طرق بناء وتنمية مصادر المعلومات الرقمية بالمكتبات..... 114.....	114.....
2/5 : سياسة بناء وتنمية مصادر المعلومات الرقمية..... 115.....	115.....
3/5 : الموارد المالية	123.....
4/5 : عناصر عملية بناء وتنمية مصادر المعلومات الرقمية..... 126.....	126.....
5/5 : السياسة المقترحة لبناء مصادر المعلومات الرقمية وتنميتها بمكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا..... 154.....	154.....

الفصل الأول

مدخل تعريفي لمقتنيات المكتبة المختلفة

0/1 : تمهيد

1/1 : مصادر المعلومات التقليدية

2/1 : مصادر المعلومات السمعية والبصرية

3/1 : مصادر المعلومات الرقمية

٠/١ : تمهيد :

مصطلح مجموعات المكتبة مصطلح واسع وشامل، ويعني كل المواد المكتبية سواء أكانت مواد كتب (Book Materials) أو مواد غير الكتب (Non-Book Materials) أو مواد غير مطبوعة (Printed Materials) أو مواد غير مطبوعة (Non-Printed Materials). ويعني المصطلح كذلك ، كل ما يزود المستفيد بالمعلومات ، ويمكن أن يتواجد في المكتبات ومرافق المعلومات المختلفة. ويمكن أن تصنف المجموعات المكتبية وفقاً لعدد من الاعتبارات كالشكل المادي لها (كتب، دوريات، أقراص مضغوطة،...الخ) وحسب الحجم (كتب عادية الحجم ، كتب كبيرة الحجم) ، وحسب نوعية القراء (كتب الأطفال ، كتب الشباب، وكتب الكبار)، وحسب إمكانية الاستخدام (مواد مكتبية تعار ، ومواد مكتبية لا تعار) ، وحسب الموضوع، وحسب اللغة ...الخ. وبشكل عام تصنف المواد المكتبية إلى :

- مجموعة المواد التي يمكن إعارتها وتشتمل على الكتب العامة والقصص.
- مجموعة الأعمال المرجعية.
- مجموعة الدوريات.
- المجموعات الخاصة (كارسائيل الجامعية والمخطوطات والمواد السمعية والبصرية ومجموعات المصغرات الفيلمية والمصادر الرقمية...الخ).

ويعتمد هذا التقسيم أساساً على طبيعة المادة المكتبية وشكلها وعلى أسلوب استخدامها أو الاستفادة منها سواء داخل المكتبة أو خارجها.

وسوف نعرض في هذا الفصل مقتنيات المكتبة المختلفة بدءاً بمصادر المعلومات التقليدية مروراً بمصادر المعلومات غير التقليدية وصولاً لمصادر المعلومات الرقمية .

١/١ : مصادر المعلومات التقليدية :

١/١/١ : الكتب :

يعتبر الكتاب من أكثر مصادر التعلم انتشاراً لأسباب كثيرة أهمها قدرته على ضم المعرفة بكل أبعادها الزمنية والمكانية بالإضافة إلى رخص ثمنه وسهولة حمله وتناوله مقارنة بمصادر التعلم الأخرى.

وقد عرفه حشمت قاسم بأنه أي عمل مخطوط أو مطبوع ، لا يقل عدد صفحاته عن خمسين صفحة ، ويكون من مجلد واحد أو أكثر ، سواء أكان ترقيم صفحات المجلد متصلة أو غير متصلة ، ويمكن أن يتناول موضوعاً واحداً ، أو عدداً من الموضوعات المت捷انسة ، أو التي تجمعها خاصية واحدة أو أكثر ، ومن الممكن أن يصدر في طبعات متعددة ، ولنست بصفة دورية .

وفي مؤتمر عقده اليونسكو عام 1964م عرف الكتاب بأنه : مطبوع غير دوري ، يشتمل على 49 صفحة ، بخلاف صفحات الغلاف والعنوان .

✓ مكونات الكتاب وأجزاؤه :

يستخدم الكتاب في نشر الانتاج الفكري في كافة موضوعاته العلمية والأدبية وغيرها ، ويتألف الكتاب عادة من المكونات الآتية :

- الغلاف الخارجي
- صفحة الغلاف الداخلي
- خلف صفحة الغلاف
- المقدمة

- الإهداء
- قائمة المحتويات
- متن الكتاب (الفصول والابواب والوحدات)
- قائمة المصادر
- الكشاف
- الملحق

وتقسم الكتب إلى عدة أنواع رئيسية هي :

1/1/1/1 : الكتب الدراسية:

و ترتبط هذه الكتب بالمقررات الدراسية حيث تقدم معلوماتها بالأسلوب و المستوى المناسب للدارسين في الوقت المخصص للدراسة . و أهمية الكتاب الدراسي في انه تعليمي بالدرجة الأولى و مع ذلك يمكن للمتخصصين الاستفادة منه .

2/1/1/1 : الكتب أحادية الموضوع:

وهي الكتب التي تختص لمعالجة قضية أو موضوع واحد معين من خلال الدراسة المنهجية الشاملة ، وهي تشبه الموسوعة المتخصصة في تغطية مختلفة جوانب الموضوع إلا أنها تختلف عنها في طريقة الترتيب وأسلوب عرض المعلومات ، حيث تسير وفق منطق معين تتسلسل فيه عناصر الموضوع . وتمثل أهمية هذا النوع من المصادر في أنه يركز على المعلومات الحديثة في المجال .

3/1/1/1 : الكتب التجريبية:

و تجمع هذه الكتب عدة بحوث أو دراسات أو مقالات سبق نشرها لمؤلف واحد أو لعدة مؤلفين في موضوع معين . و قد بدأت هذه الكتب تتنافس الكتب الأحادية الموضوع في الفترة الأخيرة وبخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

4/1/1/1 : الكتب الرسمية:

وهي الكتب التي تصدر عن مؤسسة أو دائرة أو هيئة حكومية و تضم معلومات تتعلق مباشرة بنشاطاتها المختلفة و تشمل هذه الكتب التقارير الإدارية و الإحصاءات و تقارير اللجان والبعثات والبحوث و القوانين و اللوائح و الأنظمة والتعليمات و الخطط وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.

5/1/1/1 : كتب المقدمات :

وهي الكتب الأولى في الموضوع و تهدف إلى إرساء أسسه و مبادئه كتمهيد لما يصدر بعد ذلك من أعمال أكثر تقدماً و عمقاً و تفصيلاً ، وهذه الكتب من الصعب تحديدها و تعد ضمن الكتب الدراسية أحياناً على الرغم من أنها ليست موجهه للطلبة دون سواهم ، حيث يمكن أن يستفيد منها مهتمون بالموضوع ، و لا تغطي هذه الكتب الموضوع تغطية شاملة، بقدر ما توضح حدوده و مجالاته و علاقاته بالموضوعات الأخرى ، ومناهجه وأهم مصادره.

2/1/1 : المراجع :

وهي المصادر التي لا تقرأ من أولها إلى آخرها مرة واحدة، ولكن يرجع إليها عند الحاجة للحصول على معلومة معينة،

وتمتاز المراجع بالشمول والإيجاز والتنظيم الذي يعطي الفرصة للقارئ للوصول إلى المعلومة المطلوبة بسرعة كبيرة . وتشمل المصادر المرجعية :

- الموسوعات بكل أنواعها وأشكالها
- القواميس والمعاجم اللغوية والموضوعية
- معاجم الترجم و السير والأعلام
- الأدلة بكلة أشكالها وأنواعها
- الأعمال البيبليوجرافية
- الأطلس والخرائط والكرة الأرضية
- كتب الحقائق والمواجز الارشادية
- الكتب الإحصائية

1/2/1/1 : دوائر المعارف الموسوعات:

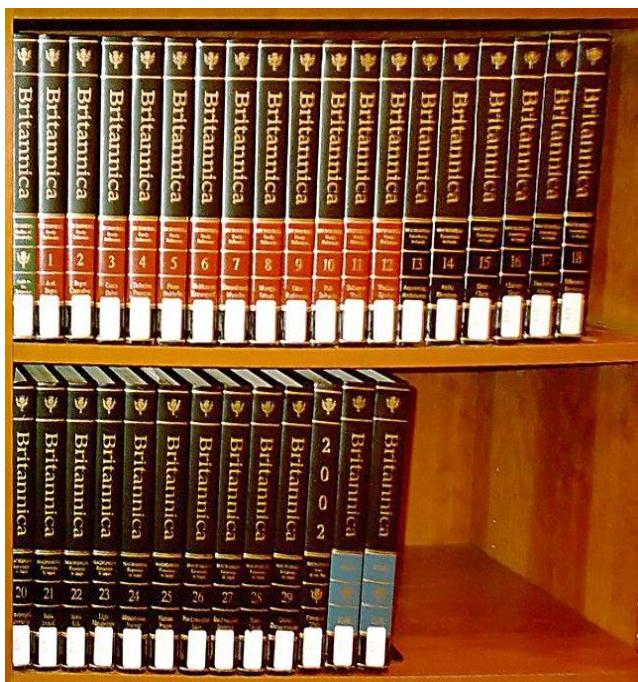
الموسوعة كلمة يونانية تعني: حلقة كاملة من المعرفة، وهي أداة سريعة للحصول على المعلومات، حيث أنها تعرف بأنها كتاب مرجعي يضم معلومات المعرفة البشرية ومرتبة هجائياً، وتقسم الموسوعات حسب الموضوع الذي تغطيه إلى:

أ - الموسوعات العامة :

وهي تبحث في كل فرع المعرفة الإنسانية في ترتيب هجائى يسهل على القارئ الوصول إليها . ومن أمثلتها باللغة العربية:

- دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي
- الموسوعة العربية الميسرة بإشراف محمد شفيق غربال
- الموسوعة الذهبية بإشراف إبراهيم عبده

ومن دوائر المعارف الأجنبية: الموسوعة البريطانية والموسوعة الأمريكية.



الموسوعة البريطانية لعام 2002م

ب - الموسوعات المتخصصة :

وهي تعالج موضوعاً محدداً أو تعدد موضوعات متراقبة وذات علاقة في ترتيب هجائي، ومن أمثلتها:

باللغة العربية :

- الموسوعة الإسلامية لحسن الأمين
- الموسوعة الاقتصادية لراشد البراوي
- الموسوعة الطبية العربية لحسين بيرم
- موسوعة تاريخ الفن والحضارة لعفيف بهنسى

ومن أمثلتها باللغة الإنجليزية :

Encyclopedia Of Education •
Encyclopedia Of Library And •
Information Science

2/2/1/1 : القواميس أو المعاجم اللغوية:

المعاجم (جمع معجم) والقواميس (جمع قاموس) كلمتان مترادافتان في الاستعمال في الوقت الحاضر . وتعني ذلك الصنف من المؤلفات التي تجمع الألفاظ في ترتيب محدد وهجائي في الغالب وتشرح معانيها وتوضح نطقها وتبيّن اشتقاقها والاستعمالات المختلفة وأصولها التاريخية واستعمالاتها الصحيحة أو ما يراد بها أو ما يصادها . والقواعد إما أن تكون أحادية أو ثنائية أو ثلاثة أو متعددة اللغات . وتنقسم بشكل عام إلى :

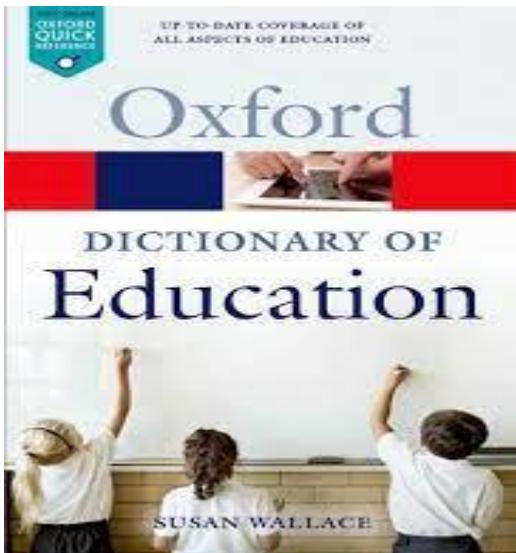
أ- المعاجم اللغوية العامة :

التي تتناول جميع مفردات اللغة دون التقيد بمجال معين أو تخصص معين مثل قاموس تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، والقاموس المحيط / الفيروز أبادي ، لسان العرب / ابن منظور ، ومن المعاجم الإنجليزية The Oxford English Dictionary

ب- القواميس المتخصصة :

وهي القواميس التي تعطينا مصطلحات موضوع معين أو عدة موضوعات ذات علاقة ومن أمثلتها في المعاجم العربية المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات / احمد محمد الشامي وسيد حسب الله ومن أمثلتها

باللغة الانجليزية
Dictionary of Education /Susan واس Wallace



Dictionary of Education / Susan Wallace.

3/2/1/1 : التراث والسير والشخصيات :

وهذا النوع المصادر المرجعية يكرس عادة إلى سير وحياة الاشخاص والتعریف بالمشهورین منهم على المستويات العالمية وأو الإقليمية أو الوطنية أو المهنية الموضوعية المحددة . وتهتم كتب التراث والسير هذه عادة بإعطاء نبذة (مختصرة أو مطولة) عن حياة الاشخاص وإنجازاتهم والمعلومات الأساسية الأخرى عنهم ، ومن أمثلتها :

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة/ لابن حجر العسقلاني .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب/القلقشندی.

4/2/1/1 : الأدلة :

ويهتم هذا النوع من المطبوعات المرجعية بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات والمنظمات والهيئات العلمية ، فضلاً عن أدلة الدوريات ، وما شابه ذلك من الأدلة . ومن الممكن أن نحدد الأدلة المرجعية الصادرة على المستويات المحلية والعربية والعالمية بثلاثة أنواع سنتل لكل منها كالتالي :

أ- أدلة الدوريات :

ومن أمثلتها (دليل الدوريات الخليجية) الذي صدر عن مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي في بداد في طبعته الأولى عام 1982م.

ب- أدلة الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية:

ومن أمثلتها (دليل الجامعات العربية) وهو من إعداد حميد الشبيبي ، وصدر في الرياض عن اتحاد الجامعات العربية عام 1984م.

ج- أدلة الدوائر والمؤسسات الأخرى :

ومن أمثلتها (دليل التشكيلات الإدارية للجمهورية العراقية) الذي صدر عن المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري في وزارة التخطيط عام 1985م.

5/2/1/1 : المراجع الإحصائية :

وهذا النوع من المراجع يهتم بتجميع وتبسيط الأرقام والبيانات ، والحقائق عن نشاط معين أو موضوع محدد. وتعد الأرقام والإحصاءات من مصادر المعلومات المهمة للباحثين لتعزيز بحوثهم ودراساتهم . زمن أهم المراجع الإحصائية :

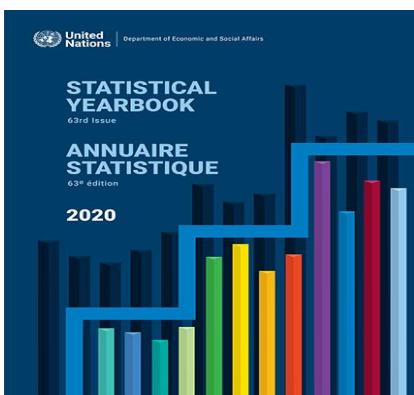
أ- المجموعة الإحصائية السنوية :

التي تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط في الجمهورية العراقية ويشتمل على بيانات إحصائية مهمة عن السكان وتوزيعهم الجغرافي والوظيفي والتعليم ومستوياته المختلفة والنفقات والمصارف وجوانب أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية ويتم تحديثه بشكل دوري .

ب- النشرات والمجموعات الإحصائية الأخرى للأقطار العربية المختلفة :

مثل نشرة الاحصاءات والدراسات الاقتصادية الصادرة عن مصلحة الإحصاء في الجمهورية التونسية وأيضاً النشرة الإحصائية السنوية الصادرة في الأردن .

ج- الكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة : United Nations Statistical Yearbook
وهو مرجع إحصائي شامل لمعلومات رقمية عن مختلف دول العالم للأنشطة وال المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وتحدث معلوماته سنوياً.



The United Nations Statistical Yearbook
كتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة لعام 2020م

6/2/1/1 : الكشافات :

وهي عبارة عن دليل منهجي موضوعي منظم للمواد والأفكار التي تشتمل عليها الكتب والدوريات والصحف وغيرها من مصادر المعلومات ، وتكون هذه الأفكار ممتلةً بواسطة مداخل رئيسة وفرعية مرتبة وفق ترتيب معين وذلك تسهيلًا للباحث للوصول إلى المقالات والدراسات والأخبار في أسرع وقت وبأقل جهد ، بدلاً من التفتيش الاعتيادي بين الأعداد والمجلدات المختلفة. ومن أمثلتها :

أ- كشافات الصحف : ومن أمثلتها :

- كشاف جريدة الأهرام الذي صدر العدد الأول منه في بداية عام 1974م، من مركز التنظيم والميكروفيلم في مؤسسة الأهرام بالقاهرة.
- كشاف جريدة الاتحاد التي تصدر عن مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر في مدينة أبوظبي ، وقد صدر العدد الأول لهذا الكشاف الشهري والفصلي أحياناً في بداية عام 1982م.

ب- كشاف المجلات :

هناك عدد من الكشافات التي تصدر عن مؤسسات إعلامية وتوثيقية تعكس المقالات والدراسات في مجلة محددة مثل :

- كشاف مجلة الإدارة – الرياض .
- كشاف مجلة رسالة المكتبة – عمان .
- كشاف مجلة الوثيقة – البحرين.

وهناك أنواع أخرى من كشافات المجلات والصحف هي لأكثر من دورية واحدة أي كشاف شامل لمقالات ومواضيعات عدد من الدوريات ، ومن أهمها ما يلي:

- الفهرست : وهو كشاف الدوريات العربية ، يصدر في بيروت ، عن شركة الفهرست للإنتاج الثقافي ، ويصدر بشكل فصلي (أربع مرات في السنة) ويعكس هذا الكشاف أسماء المؤلفين وعنوانين المقالات ومواضيعاتها المختلفة لما يقارب من مائة دورية عربية (مجلات علمية وثقافية وإعلامية) ، في مختلف الأقطار العربية .
- وهناك العديد من الكشافات الشاملة للدوريات الأجنبية من أهمها دليل القراء إلى أدبيات الدوريات Readers' Guide to Periodical Literature (الذي يصدر في نيويورك بشكل نصف شهري منتظم(مرتين في الشهر). ويقوم هذا المطبوع المرجعي بتوثيق مقالات ودراسات وبحوث لأكثر من (150) مجلة أجنبية.

7/2/1/1 : الأطلس والمراجع الجغرافية الأخرى:

وهي مطبوعات مرجعية تختص بالمعلومات الخاصة بالموقع الجغرافية والدول والقارات المختلفة ، فضلاً عن البحار والأنهار والجبال والمناخ وما شابه ذلك من المعلومات الجغرافية التي كثيراً ما يرجع إليها الباحثون .

ومن أهم الأطلس والمراجع الجغرافية، العربية منها والأجنبية ، ما يأتي:

- أطلس العالم الحديث . إعداد فيليب رفله ، وقد طبع في القاهرة عام 1964م . في 111 صفحة. ويشتمل على

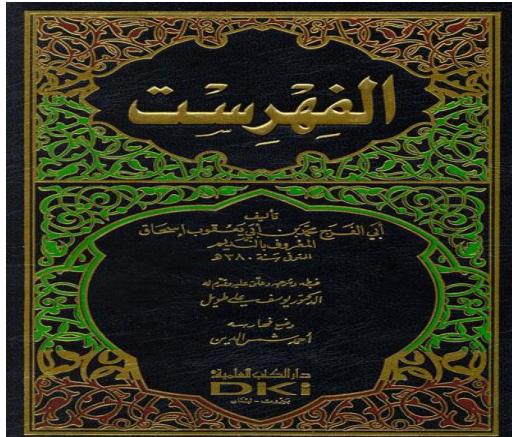
خراط تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والتاريخية للدول والقارات.

• أطلس وبستر الجغرافي (Webster's New Geographical Dictionary) : ويشتمل على معلومات جغرافية هامة لحوالي (50000) اسم أو مدخل . والمعلومات الخاصة بالمساحات والسكان والمواصفات الطبيعية والاقتصادية والتاريخية للمواقع الجغرافية المختلفة .

8/2/1/1: قوائم الكتب (البليوجرافيات) والفالهارس:

وهي مطبوعات مرجعية تهتم بتجميع وتبويب الانتاج الفكري (كتب، دوريات، مواد مطبوعة وغير مطبوعة أخرى) على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويكون هذا التجميع في مجال أو موضوع محدد (بليوجرافيا متخصصة) أو في مجالات (بليوجرافيا شاملة). ومن أهم البليوجرافيات الفهارس القديمة والحديثة ما يلي :

• الفهرست / تأليف محمد بن اسحق المعروف بابن النديم.

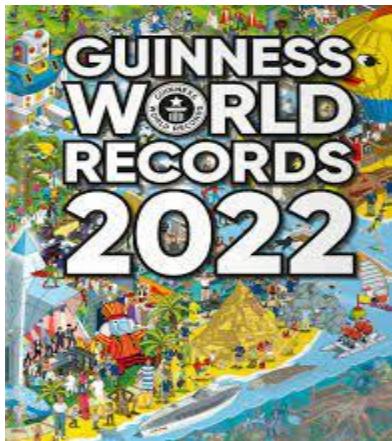


الفهرست لمحمد بن اسحق المعروف بابن النديم

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / لطاش كبرى زاده .
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون / حاجي خليفة .
- النشرة العربية للمطبوعات .
- قوائم المؤلفات الوطنية العربية .

9/2/1/1 : الكتب السنوية وكتب الحقائق :

- **الكتاب السنوي:**
هو كتاب مرجعي يصدر غالباً عن المؤسسات وتبيّن فيه إنجازاتها ونشاطاتها السنوية .
- **كتب الحقائق:**
يلجأ إليها الباحث للحصول على معلومة محددة أو حقيقة معينة وتشتمل كتب الحقائق على البيانات والحقائق الأساسية المتعلقة بموضوع ما وهي أكثر شيوعاً في العلوم البحثية والعلوم التطبيقية .
وهي مطبوعات مرجعية - غالباً سنوية - تهتم بأنشطة الدول والمؤسسات المختلفة ، وتعطي معلومات عن أحداث وأخبار وأنشطة اقتصادية وسياسية واجتماعية تعين مثل هذه المطبوعات الباحثين في التعرف على العديد من الأنشطة والمعلومات الحديثة في مختلف مجالات الحياة في العالم، دول وأقاليم ومجموعات أخرى. ومن أهم هذه المطبوعات :
- كتاب جينيير للأرقام القياسية العالمية **Guinness Book of World Records** : وقد ظهرت أول طبعة لهذا الكتاب اليدوي عام 1955م . وهو مطبوع مرجعي عن الأرقام القياسية لمختلف أنشطة الحياة ، وتحدث معلوماته سنوياً.



كتاب جينيير للأرقام القياسية العالمية لعام 2022م
Guinness Book of the World Records

• الكتاب السنوي للأمم المتحدة United Nations Yearbook of the United Nations : ويشتمل هذا المطبوع الذي يصدر عن منظمة الأمم المتحدة في نيويورك على ملخصات اجتماعية وقرارات الأمم المتحدة وأنشطتها . وتحدث معلوماته سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام مثل هذه المطبوعات المرجعية وغيرها يجب أن يخضع لحققتين اساسيتين هما :

- أن المطبوعات المرجعية تستخدم من الباحثين كنقطة انطلاق نحو المصادر الأخرى، أو للتأكد من معلومة معينة أو معنى أو رقم ... الخ.

- الانتباه إلى المعلومات التي تستقي من المراجع الأجنبية ، وخاصة المتعلقة منها بأمور المنطقة العربية . وهذا الجانب يتأكد أكثر في الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أي العلوم الإنسانية .

ومن المهم ملاحظة أن هدف الباحث في استقاء المعلومات يجب أن يتركز على المصادر الأولية (primary sources) قبل

الجوء إلى المصادر الثانوية (secondary sources) والتي من ضمنها الأعمال المرجعية.

3/1/1 : الدوريات:

يطلق مصطلح الدوريات على كافة المطبوعات التي تصدر بصورة دورية في فترات زمنية محددة ، بشكل منتظم أو غير منتظم ، ولها عنوان تميز وثابت ، وتحمل أعدادها أرقاماً متسلسلة متغيرة ، وكل عدد تاريخ معين ، وتستمر في الصدور إلى ما لا نهاية ، ويشتراك في كتابة مقالاتها عدد من الكتاب أو المؤلفين . ويدخل ضمن هذا التعريف الشامل للدوريات المجلات بأنواعها المختلفة والصحف والجرائد والنشرات ومحاضر الجلسات والتقارير الدورية والكتافات والمستخلصات الدورية والكتب السنوية.

أنواع الدوريات

هناك طرق مختلفة لتقسيم أو تصنيف الدوريات . فقد تقسم حسب المجال الموضوعي أو حسب طبيعة الجهة التي تصدرها ، أو حسب فترات الصدور ، أو حسب طبيعة الجمهور أو القراء... الخ .

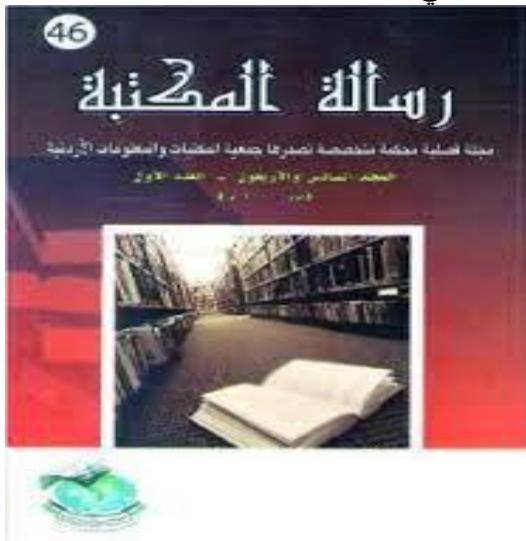
وتقسم الدوريات حسب موضوعاتها على النحو التالي :

• الدوريات العامة :

وتهتم بنشر المقالات والدراسات العامة والأخبار والتحقيقات المتنوعة لأنها موجهة إلى عامة الناس .



- مجلة العربي : أشهر دورية عامة في الوطن العربي
- **الدوريات المتخصصة في موضوع معين :**
ونكون عادة موجهة إلى جمهور متخصص من القراء،
أو يعمل في مجال معين.



رسالة المكتبة : دورية متخصصة في علم المكتبات

وقد تقسم الدوريات حسب موضوعاتها إلى ثلاثة أقسام رئيسة على النحو التالي:

دوريات العلوم الاجتماعية ، ودوريات العلوم الطبيعية والتقنولوجيا ، ودوريات الفنون والإنسانيات.

أما الدوريات حسب جهات الإصدار أو جهات النشر فتقسم على النحو التالي :

- **الدوريات التجارية :**

وتصدر عن مؤسسات وشركات ودور نشر وأفراد ، ويكون هدفها الرئيس الربح المادي. وتكثر فيها الدعايات والإعلانات والصور غالباً.

- **الدوريات غير التجارية:**

وهي التي لا تهدف إلى الربح أو الكسب المادي، وإنما تهدف للإعلام ونشر الوعي الثقافي والعلمي الموجه ، وعادة تصدر عن مؤسسات حكومية ومنظمات وهيئات وجمعيات واتحادات وطنية أو إقليمية أو دولية . غالباً ما توزع مجاناً .

4/1/1 : الرسوم البيانية:

وتشتمل عندما يراد توضيح فكرة معينة أو علاقات عديدة أو كمية وإحصائية، ويمكن توضيح فكرة الرسوم البيانية بطرق كثيرة مثل الأعمدة، الدوائر، الخطوط، المضلع والمدرج .

5/1/1 : المستخلصات:

وهو ملخص للمطبوع أو المقال مصحوب بوصف ببليوجرافي كاف يمكن بواسطته تتبع المطبوع أو المقال، ويتم تلخيص الأجزاء المهمة من المطبوع، أما الأجزاء غير الهامة فتحذف.

يُعرف المستخلص بأنه التمثيل الدقيق والموजز لمحفوظات الوثيقة، وذلك بأسلوب شبيه بذلك الأسلوب الخاص بالوثيقة الأصلية، دون أي إضافة أو تفسير أو نقد، وإن كان هذا التعريف قد تطور ليلاً من الأشكال العديدة من المستخلصات

وأساليب الاستخلاص في مختلف الظروف والوثائق والمستقيدين.

6/1/1 : الكتب الإرشادية:

تتضمن توجيهات وإرشادات لأداء عمل أو نشاط معين ومن أمثلتها كتب الطبخ أو كتب إصلاح السيارات والأجهزة الأخرى.

7/1/1 : المخطوطات:

هي كتب كتبت قديما بخط اليد لعدم وجود الطباعة وقت تأليفها، وتمثل أهمية خاصة لدارسي التاريخ والأدب والفلسفة والعلوم الإنسانية.

8/1/1 : الرسائل الجامعية:

وتعتبر الرسائل الجامعية على مستوى الماجستير والدكتوراه من مصادر المعلومات المهمة التي تقتنيها مراكز مصادر المعلومات بالمدارس والمكتبات بأنواعها المختلفة

9/1/1 : بحوث المؤتمرات:

وهي وثائق تشتمل على دراسات وبحوث عرضت ونوقشت في مؤتمر أو ندوة أو اجتماع أو حلقة دراسية أو لقاء علمي و تعالج موضوعاً أو موضوعات حديثة ومتخصصة.

10/1/1 : تقارير البحث:

وتهتم بتسجيل نتائج مشاريع البحث في الموضوعات المختلفة وتعد هذه البحث عادة بتكليف من هيئة معينة وبدعم

مالي منها، وتظهر المعلومات الخاصة بهذه البحوث في شكل تقرير يحتوي على قصة البحث كاملة .

11/1/1: الكتب والنشرات :

يقصد بالكتيب أو النشرة كل مطبوع غير دوري يقل حجمه عن الكتاب وليس مجلداً بصفة دائمة، ويعرف بأنه مطبوع غير دوري لا تزيد عدد صفحاته عن ٤٨ صفحة ولا تقل عن خمس صفحات بخلاف الغلاف والعنوان ،ونصدر والجمعيات والمؤسسات مجموعة من الكتب والنشرات وتوزعها على سبيل الإهاداء وتعامل الكتب والنشرات معاملة الكتب من حيث عمليات التسجيل والجرد والصيانة، فيستبعد القديم منها وغير المفيد.

12/1/1 : القصاصات

وهي ملفات تضم قصاصات من الصحف والمجلات حول موضوعات مختلفة تهم المؤسسات الصحفية وتعد المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للصحفيين والإعلاميين العاملين في الصحيفة أو المجلة. ويمكن أن تكون هذه القصاصات مصدراً مهماً للمعلومات في المؤسسات الأخرى كالوزارات والجامعات والجمعيات والشركات لأنها ملفات تعكس فعاليات وأنشطة هذه الجهات وبمرور الوقت تحول إلى سجل تاريخي دقيق لكل التطورات التي شهدتها مؤسسة معينة.

2/1 : مصادر المعلومات السمعية والبصرية :

هي فئات من أ نوعية المعلومات غيرا لتقليدية، تقوم على تسجيل الصوت أو الصورة المتحركة أو هما معاً بإحدى الطرق التكنولوجية الملائمة، وتصنع بمقاسات وسرعات متفاوتة، وتظهر في أشكال متعددة، أشهرها الشريط والقرص

والأسطوانة، وتستخدم في أغراض البحث، ومجالات الترفيه. يعرفها البعض بأنها عبارة عن كافة المواد والوسائل والأوعية والأجهزة التي قد تستخدم في التعامل والتعبير عن المعلومات، وتعتمد بشكل رئيس على السمع والبصر أو كليهما معاً في إدراك هذه المعلومة.

1/2/1 : المواد البصرية :

أ - **المواد البصرية :** وهي التي تعتمد على حاسة البصر في إيصال المعلومات، ومنها:

- النماذج - المجسمات - العينات - الصور - الرسوم المختلفة - اللوحات- الشفافيات - الخرائط - المصغرات الفيلمية - الشرائح الفيلمية الثابتة غير الناطقة - الشرائح المجهرية-الدمى والألعاب الذهنية.

2/2/1 : المواد السمعية :

وهي المواد التي تعتمد على حاسة السمع وحده في تحصيل الأفكار، ومن أمثلتها:

- التسجيلات الصوتية - الأشرطة الصوتية
الاسطوانات الصوتية - البرامج الإذاعية.

3/2/1 : المواد السمع بصرية:

هي المواد التي تعتمد على السمع والبصر معاً في نفس الوقت في إدراك المعاني والمعلومات التي تحملها ومن أمثلتها:

- الأفلام الناطقة - تسجيلات الفيديو - البرامج التلفزيونية
- الشرائح الفيلمية الناطقة- الفيلم الملفوف الناطق -
- الشفافيات الناطقة.

3/1 : مصادر المعلومات الرقمية :

1/3/1 : مفهوم مصادر المعلومات الرقمية :

أتسمت نهاية الألفية الثانية و بداية الألفية الثالثة للميلاد بالتغييرات الجذرية في شتي حقول الحياة، وأثرت بشكل مفاجئ على جميع النواحي التعليمية والاقتصادية والثقافية .. إلخ، ودخلت عالم المكتبات والمعلومات محدثة تطوراً استثنائياً في جميع جوانبه، حيث أدت هذه التطورات إلى تنوع وتطور الوسائل التي يتم عليها تخزين مصادر المعلومات ابتداء من المصغرات الفيلمية ومروراً بالأقراص المدمجة وانتهاء بملفات شبكة الإنترنت، لعلن عن وسيط جديد، يُعرف بمصادر المعلومات الرقمية . و هذه المصادر أصبحت الآن تحتل ركناً مهماً ضمن مجموعات المكتبات و مراكز المعلومات.

بداية ينبغي الإشارة إلى أن هناك العديد من المصطلحات المستخدمة للإشارة لهذه الفئة من مصادر المعلومات منها على سبيل المثال: المصادر الإلكترونية Electronic Documents، و الوثائق الإلكترونية Resources، والوثائق الرقمية Electronic Documents، والمصادر الرقمية Digital Documents، والمصادر الإلكترونية Electronic Materials، والمجموعات الإلكترونية Electronic collection، وملفات الكمبيوتر Computer files

Computerized Sources . ولقد ورد العديد من التعريفات لمصادر المعلومات الرقمية نذكر منها الآتي: وفقاً لقاموس المكتبات و المعلومات المتاح على الخط المباشر Online Dictionary for Library and Information Science (ODLIS) ، تُعرف مصادر المعلومات الرقمية بأنها:

" تلك المواد المكونة من البيانات وأو برامج الحاسب الآلي، التي تم ترميزها و معالجتها من قبل الحاسب الآلي بهدف قراءتها و ذلك بواسطة استخدام جهاز طرفي موصل مباشرة بالحاسوب الآلي كمشغل الاسطوانات المليزرة، أو عن بعد عبر الشبكة، مثل شبكة الإنترنت . و تشمل هذه الفئة من المصادر البرمجيات والنصوص الإلكترونية و قواعد البيانات библиографическая و المستودعات المؤسسية و موقع الويب و الكتب الإلكترونية و مجموعات الدوريات الإلكترونية، ... إلخ . و مصادر المعلومات الرقمية لا تناح بالمجان للجمهور و لكنها عادة ما تتطلب ترخيص و مصادقة .

ولقد وضعت أمل وجيه حمدي (2007) تعريفاً لمصادر المعلومات الرقمية يكاد يكون من أكثر التعريفات تخصيصاً وشمولاً، فهي تُعرفها بأنها:

" تلك الأعمال التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها واحتزارها والبحث عنها و استرجاعها وتنقلها واستخدامها رقمياً باستخدام الحاسوب الآلي والتجهيزات الملحقة به، سواء كانت متاحة عبر الشبكات - وهي الإتاحة غير المباشر أو محملة على أحد الوسائط المادية (أقراص مرنة، أقراص صلبة، أقراص مليزرة) - وهي الإتاحة المباشرة . وقد أعدت هذه الأعمال بهدف استخدامها والإفادة منها مع عدم إغفال ما تتمتع به من مزايا فيما يتعلق

بالاختزان والتعديل والبحث والاسترجاع نتيجة اعتمادها على الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات . ويتم التمتع بحق استخدامها إما عن طريق التأجير أو الترخيص أو الإتاحة المجانية سواء أكانت أعمالاً مستقلة بذاتها أو كانت أجزاء من أعمال أكبر" .

ومصادر المعلومات الرقمية المتوفرة في المكتبات الآن تمثل في مجموعها نتاج أو حصيلة التطور والتغير في مفهوم الوصول للمعلومات من خلال التطور على صعيد تكنولوجيا الحاسوب وثورة الاتصالات . كما أصبح في إمكان أي مستفيد أن يصل إلى ما يحتاجه من نتاج فكري دون حتى الذهاب إلى المكتبة .

ويشير محمد فتحي عبد الهادي (1999) إلى أن بداية ظهور مصادر المعلومات الرقمية استخدمت كوسيلة للوصول إلى المعلومات المطبوعة، لكن بمرور الوقت أصبح إنتاج المعلومات يعتمد على الشكل الرقمي مباشرة و ليس على الشكل المطبوع . و تؤكد على ذلك يسراية زايد (1999) حيث تشير أن مصادر المعلومات الرقمية يمكنها أن تظل في شكلها الرقمي أو قد تناح على وسيط آخر مثل صدور بعض الدوريات في شكلها الرقمي فقط، في حين تصدر بعض الدوريات الأخرى في شكلين المطبوع و الرقمي .

1/3/1 : الدوريات الإلكترونية:

تعريفها :

هناك الكثير من التعريفات للدوريات الإلكترونية ، وهذه التعريفات تختلف باختلاف رؤية كاتبها للدوريات الإلكترونية، ويفيد على ذلك في كتابة الدوريات الإلكترونية والمكتبات الرقمية أنه لا يوجد هناك تعريف معياري يمكن أن يحظى بإجماع القبول للدورية الإلكترونية ، و يُضيف أنه تختلف

المصطلحات و كذلك التعريفات من وقت لآخر، كما توفر التقنيات الرقمية مقومات أشكال كثيرة من قنوات تدفق المعلومات تتوافر بها سمات الدوريات .

و من التعريفات الواردة عن الدوريات الإلكترونية، تعريف نهاد فؤاد إسماعيل (2012)، والتي أطلقت عليها اسم الدوريات الرقمية (Digital journal)، فهي ترى " أنها عمل يصدر بطريقة متتابعة في شكل رقمي ، و له نفس صفات العمل الدوري، وقد يصدر علي اسطوانات مليزرة أو يتاح علي الأنترنت أو الشكلين معاً".

إن الدوريات الإلكترونية حديثة نسبياً في المجتمع العلمي ، ولكنها أصبحت بمثابة العمود الفقري للبحث العلمي المعاصر (Stanford university libraries.p.17) . و هي تتوافر في أكثر من شكل فنجدتها متوافرة علي الأقراص المليزرة (CD -ROM) ، كما نجدها متاحة علي الخط المباشر (Online) ونجدها متوافرة علي شبكة الأنترنت.

فأناها :

و في محاولة لأمانى محمد السيد(2007) لحصر فئات الدوريات الإلكترونية ، قد تمكنت من تقسيمها علي المحاور التالية :

وفقاً للوسط ، و تشمل :

- أقراص مليزرة
- علي الخط المباشر Online من خلال قواعد بيانات النص الكامل Full text Database
- الدوريات الإلكترونية المتاحة من خلال شبكة الأنترنت Web-Based Journals ، و يطلق عليها أحياناً Internet Journals .

وفقاً لأسلوب النشر ، و يشمل :

- دوريات مرقمنة / Digitized Journal يتم إنتاجها بعمل مسح ضوئي للمطبوع بعد صدوره في شكل ملفات صور .
 - دوريات إلكترونية معتمدة على مخرجات النسخة المطبوعة ، و هي الأكثر شيوعاً لدى الناشرين مثل Academic Press، حيث يتم استخدام ملفات المقالات التي تجهيزها للطباعة في إنتاج النسخة الرقمية .
 - دوريات إلكترونية المنشأ Internet Only . Journal (Pure E-Journal)
- ## وفقاً لأسلوب التوزيع ، و يشمل :
- بالبريد الإلكتروني ، و فيه يقوم الناشر بتوزيع النصوص الكاملة للمقالات بالاعتماد على برمجيات القوائم البريدية Mailing List .
 - الاحتفاظ بالدورية على مضيف مركزي Central Host ، و فيها يقوم المستفيد بعرض أو تحميل المقالات المطلوبة .
 - إتاحة الدورية من خلال شبكة محلية LAN .
- ### **2/3/1 : الكتب الإلكترونية:**

لقد ورد العديد من التعريفات للكتب الإلكترونية في الإنتاج الفكري للمكتبات والمعلومات ذكر منها:

تعريف قاموس ميرriam وبستر (Merriam Webster) (2014)، والذي عرف الكتاب الإلكتروني بأنه " الكتاب المكون من أو المحول إلى شكل رقمي للعرض على شاشة الكمبيوتر أو الأجهزة المحمولة باليد " ومن أكثر التعريفات شمولاً للكتاب الإلكتروني تعريف رامي محمد عبود (2008) و الذي نص على:-

" هو وسيط معلوماتي يتم إنتاجه عن طريق إدماج المحتوى النصي للكتاب من جانب، وتطبيقات البيئة الرقمية الحاسوبية على الجانب الآخر، وذلك لإنتاج الكتاب في شكل إلكتروني يُكسبه المزيد من الإمكانيات والخيارات التي تفوق بها البيئة الإلكترونية الافتراضية على البيئة الورقية للكتاب، كالإمكانيات الاسترجاعية للنص، والإتاحة عن بعد، وإمكانية إضافة الوصلات المهيّرة، و الوسائل المتعددة، إلى غير ذلك . وقد يكون الكتاب الإلكتروني قد تم إصداره للمرة الأولى في شكل إلكتروني، أو أعيد إنتاجه إلكترونياً، سواء بالمسح الضوئي Scanning لصفحات الكتاب، أو بإعادة إدخال النص الإلكتروني بواسطة بواسطة أحد برمجيات تحرير النصوص . على أن يتم حبّ المحتوى الإلكتروني للكتاب في بنية أو قالب Format رقمي معين، مثل Word، PDF، HTML، ASCII، إلى غير ذلك من البيانات الرقمية، وهي البيانات الرقمية التي من خلالها تشفير أو تكويّد النص باستخدام أحد برمجيات إنتاج الكتب الإلكترونية، بحيث يتلزم لقراءة الكتاب الإلكتروني وجود برمجيات داعمة يمكنها التعامل مع قالب الإلكتروني للكتاب . والكتاب الإلكتروني قد يتم إنتاجه على الخط المباشر (عبر شبكات الإنترنت، أو الإنترانet)، أو على الخط غير المباشر عبر الأقراص المليّزة CD-ROM، أو قرص مرن أو شريحة اخترانية Flashmemory، أو عبر حاسب قارئ مخصص للكتب الإلكترونية e-book reader dedicated ، كما يمكن عرضه وقراءته أيضاً باستخدام حاسب شخصي، أو حاسب محمول، أو باستخدام أحد المساعدات الرقمية الشخصية " PDAs .

3/3/1 : المراجع الإلكترونية :

لقد بدأت هذه الفئة من المصادر المعلومات الرقمية في الانشار عبر شبكة الانترنت كبديل للكثير من المراجع الورقية مع إمكانات و مزايا المصادر الرقمية من الصوت و الصور و الروابط و غيرها.

كما يعرفها نوري حميد محمد(2011) بأنها مصادر المعلومات المتاحة بشكل رقمي ، و تعتمد على استخدام المستفيدين للحاسوب الآلي أو شبكة الانترنت للاتصال مع المكتبين ، و يسمح لهم بتقديم أسئلتهم رقمياً و تلقي الإجابات أيضاً بشكل رقمي ، و ذلك من خلال قنوات البريد الإلكتروني أو الرسائل الفورية أو المحادثة أو هاتفيأ.....الخ .

و مما سبق يمكننا أن نستنتج أن المراجع المتاحة في شكل رقمي قد حلت مشكلة الحيز بالمكتبات ، حيث إن المراجع المتاحة بالشكل التقليدي تتطلب مساحات تخزينية كبيرة ، و أيضاً اكتسبت هذه الفئة من المصادر المعلومات جميع مزايا الحاسوب الآلي من إمكانية البحث بسهولة و الحصول على المعلومات بأسرع وقت .

4/3/1 : الرسائل الأكاديمية الإلكترونية:

تعتبر الرسائل الجامعية جزءاً هاماً من مجموعات المواد بالمكتبة بما تحويه من معلومات غير مسبوقة كما أنها تمثل قمة البحث العلمي في أي دولة.

و تُعرف الرسائل الأكاديمية بأنها " أوعية المعلومات التي تحوي دراسات علمية للحصول على درجة جامعية (ماجستير - دكتوراه) ، و هي تتناول في العادة موضوعات لم يسبق بحثها أو دراستها على مستوى أكاديمي جاد ، و من ثم فهي تُعد إضافة حقيقة للمعرفة و جهداً علمياً أصيلاً " . أما بالنسبة للرسائل الأكاديمية المتاحة في شكل الكتروني ، فقد عرفتها أمل وجيه

حمدي(2007) بأنها "رسائل الماجستير و الدكتوراه المتاحة في شكل إلكتروني أكثر من إتاحتها في شكل ورقي، وتقابلاها تلك المتاحة على نسخة ورقية إلى أن يتم تحويلها إلى شكل مقرء آلياً بواسطة عملية المسح الضوئي" .

الفصل الثاني

عملية التزويد لتنمية المكتبات

0/2 : تمهيد

1/2 : تعريف بناء و تنمية المجموعات

2/2 العوامل التي تحكم بناء و تنمية
المجموعات بالمكتبات

3/2 : خصائص عملية بناء وتنمية
المجموعات بالمكتبات

4/2 : إدارة عملية التزويد وتنمية
المجموعات

5/2 : طرق التزويد وبناء المجموعات

٥/٢ : تمهيد :

تعد مجموعات المكتبة من أهم العناصر المميزة لمكانة المكتبة و هويتها ، كما أنها تعتبر من أهم معايير الحكم على كفاءة المكتبة ؛ فمن الممكن للمكتبات أن تتشابه إلى حد بعيد في نظم الفهرسة و خطط التصنيف و أنواع الخدمات ، بينما تتسم مقتنيات كل مكتبة بطابع خاص يميزها عن غيرها ، حيث تستمد المجموعات عناصر تميزها من عوامل تميز المجتمع المستفيد. إن مفهوم المجموعات المكتبية مفهوم شامل لمصادر المعرفة البشرية بمفهومها الواسع و الشامل و المتمثل في الإنتاج الفكري و الثقافي و الحضاري لكافة الأمم و الشعوب ، سواء كان مكتوباً أو مقروءاً أو مسماواً ، طالما أنه يمثل شكلاً من أشكال المعرفة الإنسانية التي يحتاجها الإنسان وفقاً لحضارته و معتقداته و عاداته و تقاليده و يحق له أن يتوصل إليها و ينميها .

و يعتبر تنمية المجموعات هو التعبير النشط عن النمو المنهجي لمجموعات المكتبة ، و هو مصطلح يدلنا على عملية تخطيط لبرامج التزويد لمجموعات المكتبة من أجل الاستجابة لاحتياجات الحالية ، إلى جانب الحصول على مجموعات تستجيب للمتطلبات المستقبلية.

ولم تعد عملية تنمية المجموعات بالمكتبات تقتصر على تنمية المجموعات التقليدية ، ولكن أصبح هناك عنصر اساسي آخر ضمن مجموعاتها و هو مصادر المعلومات الرقمية ، و التي تتطلب قدر كبير من الوعي و الدقة عند القيام بعملية بناء وتنمية لها .

١/٢ : تعريف بناء و تنمية المجموعات :

يستخدم مصطلح بناء المجموعات Collection Building بالترادف و التبادل مع مصطلح تنمية المجموعات Collection Development ، ولكن المصطلحان يعبران عن عمليتين كبيرتين منفصلتين ألا و هما "البناء" و "التنمية" و يأتيان دائمًا على التوالي . في حقيقة الأمر ، كلتا العمليتين لازمتين لبعضهما البعض ؛ إذ لا يوجد تنمية لوحدها فقط إلا إذا كان هناك بناء تعتمد و ترتكز عليه هذه العملية . و هناك العديد من التعريفات الواردة في الإنتاج الفكري لتعريف عملية بناء وتنمية المجموعات ، نذكر منها :

تعريف قاموس المكتبات والمعلومات المتاح على الخط المباشر Online Dictionary for Library and Information Science (ODL IS) ، لمصطلح (تنمية المجموعات) والذي عرفها بأنها : " تلك العملية التي يُقصد من ورائها التخطيط و بناء مجموعة مفيدة و متوازنة من مواد المكتبة على مدى السنوات ، مستندة على التقييم المستمر لاحتياجات المستفيدين ، و على إحصاءات استخدام هذه المواد بالإضافة إلى العوامل الديمografية ، مع العلم أن هذه العملية عادة ما تكون مقيدة بظروف ميزانية المكتبة . و تتضمن عملية بناء و تنمية مجموعات المكتبة صياغة المعايير اللازمة لعملية الاختيار و التخطيط لمشاركة المصادر و استبدال المفقود والتألف ، بالإضافة إلى قرارات الاختيار والاستبعد الروتينية ".

إن تنمية المجموعات هي: "عملية شاملة تقوم فيها المكتبة بتجميع مجموعة متنوعة من المصادر لتلبية احتياجات المستفيدين منها . وهذه العملية الحيوية و الديناميكية تشمل ستة

عناصر و هي دراسة احتياجات المستفيدين ، و وضع السياسات ، و الاختيار ، و الاقتاء ، و الاستبعاد ، و التقييم" . وتُعرف أيضاً عملية تنمية المجموعات بأنها "عملية بناء منهجية لمجموعات المكتبة ، و ذلك لتلبية احتياجات المستفيدين".

و لقد عرف دليل المكتبات الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات(IFLA) تنمية المجموعات بأنها "مصطلح لاختيار ، و تزويد ، و تحليل المواد فيما يتعلق بالمؤسسة و احتياجاتها من مواد و مهام" .

و نلاحظ في التعريفات السابقة أن هناك عنصر مشترك بينها ، و هو النظر في احتياجات المستفيدين ، و الذي يسبقه يتم بناء مجموعات المكتبات ، و تتميتها بما يلائم هذه الاحتياجات .

و تضيف ناريمان إسماعيل متولي (2009) إلى ما سبق من تعريفات أن عملية تنمية المجموعات تعتبر علمًا و فناً في نفس الوقت ، فهي علم لأنها عملية تتم بطريقة منهجية شبيهة بالطرق المتتبعة في المجالات العلمية ، و مع ذلك فهناك عناصر فنية في تنمية المجموعات ، حيث تعتمد هذه العملية على الخبرات الشخصية و الملاحظات و المهارات و التصورات الإبداعية .

و يشير أحمد فراج أحمد (2009) إلى أن بناء المجموعات و تتميتها هو أحد المهام الرئيسية التي تقوم بها المكتبات ، حيث تقوم بجمع و بناء المجموعات المنشورة عبر وسائل متعددة ومتعددة ، سواء في شكل مطبوع ، أو في شكل رقمي مثل الأقراص المليزرة (CD-ROM) ، و أقراص الفيديو الرقمية (DVD) . بالإضافة إلى المصادر المتاحة على الخط المباشر

(on-line) و التي تعتبر تحدي كبير تواجهه المكتبات لما يصاحبه من قضايا و مشكلات متشابكة .

و يضيف أن التحدي الأساسي الذي يواجه مؤسسات المعلومات في هذا الصدد يتمثل في ضرورة وجود تغطية عامة و شاملة و متماسكة لعدد ضخم من مصادر المعلومات ، مع توافر المجموعات و التجهيزات المادية و البرمجيات التي تمكن المكتبات أو مؤسسات المعلومات من إنتاج مصادر جديدة إلى جانب مدي توافر ناشرين و موردين لمصادر المعلومات في شكل رقمي .

و لعل من المناسب التنبيه في هذا المقام للضعف أو الخل الذي يعترى نظرة المكتبات العربية و العاملين بها لهذا النشاط بالتركيز على جانب واحد هو التزويد و إهمال الجوانب الأخرى خصوصاً دراسة و تحليل المجتمع و التعرف على حاجاته المعلوماتية و وضع السياسات الازمة التي تساعده على بناء و تطوير المجموعات بشكل صحيح و مفيد . من هنا فإن المطلوب إعادة النظر في ممارسة المكتبات في العالم العربي لها هذا النشاط في ظل التطورات التقنية و الرقمية التي تشكل تحدياً للمكتبات إن لم تبني مجموعاتها و تسعى على تطويرها بالأساليب و الطرق المنهجية و المهنية الصحيحة .

2/2 العوامل التي تحكم بناء و تنمية المجموعات بالمكتبات :

تتطلب تنمية المجموعات في المكتبات التحقق من مظاهر القوة و الضعف في رصيد المكتبة من أوعية المعلومات في ضوء احتياجات المستفيدين و الموارد المالية المتاحة ، و محاولة

علاج نقاط الضعف إن وجدت ، و يتطلب ذلك الإحاطة الوعية بمجموعات المكتبة و تقييم هذه المجموعات بانظام فضلاً عن الدراسة المنتظمة لاحتياجات مجتمع المستفيدين .

إن تنمية المجموعات بكل عناصرها هي عبارة عن سلسلة متصلة من العمليات ، و التي تتضاد فيما بينها لتشكيل دائرة متكاملة ، فهي تبدأ بمجتمع المستفيدين الذي يحكم سياسة المكتبة في الانقاء ، و تنتهي بمجتمع المستفيدين أيضاً الذي يلعب دوراً أساسياً في تقييم المجموعات . و تضيف أنه هناك مجموعة من العوامل التي تحكم عملية تنمية المجموعات في المكتبات و هي:

- 1- أهداف المكتبة .
- 2- سياسة تنمية المجموعات المتتبعة في المكتبات .
- 3- الموارد المالية المتاحة للتغطية تكاليف الاقتناء .
- 4- اهتمامات و ميول المستفيدين علي اختلاف فئاتهم .
- 5- القوانين التي تحكم حقوق النشر .
- 6- المسئول عن اختيار مصادر المعلومات .
- 7- المكان الذي سوف توضع فيه هذه الأوعية .
- 8- إمكانية الإفادة من مجموعات المكتبات الأخرى .
- 9- سوق النشر و يتمثل في كم الأوعية المتاحة للاقتناء سواء كانت مطبوعة أو غير مطبوعة .

و يضيف (Edward Evans 1987) أن هناك ست نقاط تحكم عملية تنمية المجموعات و هي :

- 1- يجب أن تكون موجهة في الأساس لتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين .
- 2- أن تكون فعالة بحيث إنها تستجيب لاحتياجات جمهور المستفيدين أكثر من استجابتها لاحتياجات الفئات محددة الاستخدام من المستفيدين .

- 3 يجب أن تشارك في البرامج التعاونية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني .
- 4 يجب النظر في جميع اشكال المصادر اللازم إدراجها في المكتبة .
- 5 إنها كانت و ما زالت و ستظل دائماً عمل شخصي وبالنالي متخيزاً و عرضه للأخطاء .
- 6 إنها ليست علمًا يمكن اكتسابه في قاعة المحاضرات ؛ إنما يكتسب من خلال الممارسة الفعالة و ارتكاب الأخطاء ، حتى يصبح الشخص كفاء في هذه العملية .

وتشير & Grizly Meneses (2005) Barbara Susana Sanche Vignau مجموعة من العوامل التي تحكم عملية بناء و تربية المجموعات ، و هي كالتالي :

- 1 ارضاء احتياجات المستفيدين ؛ فهي من العوامل الرئيسية التي من أجلها تم إنشاء كل مؤسسات المعلومات ، و بالنالي فعلى المكتبة أن تخدار و تقتنى الإنتاج الفكري الذي يلبي احتياجات المستفيدين .
- 2 استخدام شبكة داخلية و التكنولوجيا الحديثة ؛ يجعل عملية تنمية المجموعات أكثر حيوية و يجعل العديد من الإجراءات تتم بشكل سريع و سهل .
- 3 زيادة خطط التعاون بين الهيئات و المكتبات ؛ لأن خطط التعاون هي وسيلة أساسية في اختيار و اقتناء المواد البليوجرافية داخل المكتبة . ففي كل عام يزيد سعر المعلومات و لكن بوجود هذه الخطط ستتمكن المكتبات من التغلب على هذه العقبة و في نفس الوقت ستتمكن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات .
- 4 الأشكال التي تقدم فيها المعلومات ؛ فلم يعد الشكل الورقي هو الشكل الأفضل لنقديم المعلومات و حفظها

فقد ظهرت المصادر الرقمية التي تلعب دوراً أساسياً في سوق النشر .

5- زيادة الموارد التكنولوجية و المالية ، فتنمية المجموعات تتناسب طردياً مع الموارد التكنولوجية المخصصة لتنمية المجموعات بالمكتبة كلما زادت ، زاد معها إمكانية القيام بتنمية المجموعات بطريقة مثلى .

إن مصادر المعلومات الرقمية مثل الدوريات و الكتب الإلكترونية و قواعد البيانات تعتبر الآن من المجموعات الرئيسية بالمكتبة . و إدارة عملية بناء و تنمية هذه المصادر تكون أكثر اختلافاً و تعقيداً من إدارة عملية بناء و تنمية مصادر المعلومات المطبوعة ، و ذلك يرجع إلى العدد الضخم من العناوين و تغير المقتنيات و التكنولوجيا المصاحبة لها بسرعة و باستمرار .

3/2 : خصائص عملية بناء وتنمية المجموعات بالمكتبات :

إن لبناء و تنمية المجموعات المكتبية مجموعة من الخصائص سواء كانت هذه المجموعات تقليدية أو رقمية ، و هي كالتالي :

1- عملية أساسية و ضرورية لكل مكتبة ، و ذلك للحفاظ على كينونتها و كيانها و استمراريتها بين المكتبات الأخرى و كذلك لضمان تردد المستفيدين المعنيين عليها.

2- ليست عملية مفاجئة بالمرة ، بل تأتي نتاجاً طبيعياً لتفكير مرحلٍ و ترجمة حقيقة لاحتياجات عدة ، و تنفيذاً

لخطوات منظمة و مسلسلة و استناداً أيضاً على قرارات مدروسة و واعية .

عملية بنائية لا تتوقف ، ما دام يظهر جديد في احتياجات المستفيدين ، و الذين قد يتبدلون أو قد يتغيرون أو حتى يتحولون من اهتمام لآخر أو من تخصص لآخر ، ومادام يظهر أيضاً جديداً في مصادر المعلومات قد يغير النظر إلى القديم منها .

عملية مسلسلة ، تأتي من العمليات و الإجراءات ، تتأثر بما قبلها و تؤثر فيما بعدها .

عملية شخصية و جماعية في ذات الوقت ، إذ تبدأ موزعة بين اشخاص و لجان و تخضع لأمور خاصة .

بالرغم من كونها عملية قد تخص فقط المكتبة و إدارتها، خاصة القرارات التي تصدر عنها ، إلا أنها تعد عملية مشتركة يشترك فيها كل الأطياف و الفئات البشرية الممكن خدمتها و بناء المجموعات لصالحها ، كهيئات التدريس و معاونيهما و الطلاب و أفراد المجتمع العاديين و المتفاوتين سنًا و تعليمياً و دخلاً و ديناً و توجهاً .

عملية ذاتية في المقام الأول ، أي أنها تتأثر كثيراً برأي و اتجاه و توجه و فلسفة صاحبها أو اللجنة الخاصة بها .

عملية تتأثر بالبيئة و المجتمع الذي تنشأ فيه و تقوم علي خدمة و تغذية أعضائه المختلفين و المتتوعين ، و تؤثر أيضاً فيها (البيئة و المجتمع) عبر ما تمتلكه من مكونات علمية و ثقافية تساهم في التشكيل و التكوين العلمي ، و التعليمي ، و كذلك الثقافي للمستفيدين منها .

عملية لا تعتمد في نجاحها و اكتمالها على تعلم أصولها النظرية فقط ، بل بمارسها و القيام بها أيضاً . أي لا يمكن الاعتماد فقط على الدروس و المحاضرات بشأنها، وإنما على الخبرات المكتسبة من المواقف و الظروف ، و أيضاً الأخطاء و المخاطر التي تصنع مجموعات جيدة

و عاكسة و معبرة عن الحاجة إليها و كذلك عن الهدف منها .

10- عملية تُعد فن أكثر منها علم ، و التي تحتاج في سبيل إنجازها إلى كثير من المراس ، و التمتع بمؤهلات ومهارات معينة ، و هذا قد يأخذ سنين و ليس أيام . كذلك في كل مرحلة من مراحلها و عملية من عملياتها المختلفة تدار هذه العملية بفنية طوال الوقت ، و إن كان يتم توظيف العلم أكثر في اتخاذ القرار ، سواء الخاص بالتزوييد أو الاستبعاد .

4/2 : إدارة عملية التزويد وتنمية المجموعات :

تقول دائرة المعارف الدولية في علم المكتبات والمعلومات أن التزويد هو العمليات المتعلقة باختيار وطلب واستقبال مصادر المعلومات في المكتبات وتضم هذه العمليات وضع الموازنة والتعامل مع الموردين والناشرين. إن هدف موظفي التزويد هو الحصول على المواد المكتبية بأسرع ما يمكن وبأقل السبل اقتصاداً في التكلفة وبما يحقق رغبات المستفيدين من المكتبة واحتياجاتها، كما ينطوي التزويد على عملية إخطار المستفيدين بما اتخذ في شأن طلباتهم.

والعمليات أو الوظائف الأساسية التي ينطوي عليها التزويد يمكن تصويرها على النحو الآتي:

1/4/2 : الاختيار :

يببدأ التزويد عادة باختيار المواد التي تدخل في إطار سياسة المكتبة عن طريق أدوات الاختيار التي سنعرض لها فيما بعد. وعملية الاختيار قد يتتوفر عليها الأخصائي الموضوعي كل بنفسه أو تتتوفر عليها لجان تشكل لهذا الغرض. ومن المتفق عليه أن هناك نسبة من مقتنيات المكتبات تأتي نتيجة مقترحات أو طلبات المستفيدين. وكما أشرت في

نهاية المبحث السابق فإن الاختيار لابد وأن يتم على ضوء سياسة واضحة.

وقد يرى البعض أن التزويد تقليدياً يتعلق فقط بشراء الكتب الجديدة ولكن يجب أن ننظر إليه على أنه يتعلق بجميع أشكال مصادر المعلومات التي أتيت عليها سابقاً ولا بد لسياسة التزويد من أن تتضمن بنوداً عن المواد السمعية البصرية، ومصادر المعلومات الإلكترونية، والوسائل المتعددة، والمصغرات الفيلمية. ويجب ألا ننسى المطبوعات الحكومية والمطبوعات الخاصة. ولا بد لعمليات الاختيار من أن تتطرق كما أسلفت إلى الكتب النادرة بل والكتب المستعملة. وهناك من يعتقد أن الحوليات والكتب السنوية والسلالس وما شابهها عادة ما تقتني بناء على طلب مفتوح

ولا ينظر فيها كل مرة على حدة. وبعض المواد التي ترد إلى المكتبات على سبيل التبادل وأخرى عن طريق الإهداء ومع ذلك يجب النظر في قوائمهما على ضوء سياسة المكتبة في الهدايا والتبادل. وقد خصصنا مباحث خاصة لكل منها كما خصصنا مبحثاً للإبداع القانوني.

2/4/2 : مضاهاة الاختيارات على المقتنيات:

بعد إتمام عمليات الاختيار من المظان المختلفة وإعداد القوائم المتضمنة لتلك الاختيارات لابد من مضاهاة تلك القوائم على فهارس المكتبة وذلك التأكيد من علم المكتبة لما تم اختياره وإذا كانت المادة موجودة بالمكتبة فلا بد من التأكيد بأن التكرار لابد وأن يكون مقصوداً. وإلا يتم استبعاد الاختيارات الموجودة فعلاً بالمكتبة. في هذه المرحلة أيضاً يجب استكمال عناصر الوصف البيلوجرافي لكل مفرد إذا كانت ناقصة لأن نقص البيانات البيلوجرافية قد يتسبب في عدم الاستدلال أو صعوبة توجيه الطلب، كذلك لابد من مراجعة الاختيارات على ملفات المواد تحت الطلب فقد تكون

الكتب قد طلبت ولم تأت بعد إلى المكتبة ومن ثم لا تظهر في فهرس المكتبة. وإذا كانت المكتبة مشتركة في شبكة مكتبات أو داخلة في برنامج تعاوني للتزويد فلا بد أيضاً من مراجعة الاختيارات على الفهرس الموحد أو على فارس المكتبات الداخلة في النظام عبر الخط المباشر. من المقطوع به أيضاً مراجعة الاختيارات على الكتب التي وردت بالفعل إلى المكتبة وما تزال في مرحلة الإعداد في قسم التزويد أي في الطريق بين التزويد والفالهارس. وفي المكتبات الأكاديمية تفرض قوائم قراءات الطلاب مشكلات مضاهاة إضافية لأنها قد تفلت من فهارس المكتبة وسجلات قسم التزويد.

وبعد مراجعة الاختيارات على المقتنيات تأتي قضية هامة وهي تجميع المفردات التي تطلب من مكان واحد معاً حتى توجه مرة واحدة إلى موردها وقد يستدعي ذلك مرة أخرى استكمال عناصر الوصف والتحديد من الأدوات المختلفة وهي هنا البليوجرافيات التجارية أساساً أو البليوجرافيات الوطنية. وفي ظل قواعد البيانات البليوجرافية العالمية تكون عملية استكمال البيانات البليوجرافية مسألة أيسر من ذي قبل.

3/4/2 : طلب المواد :

هناك فئات مختلفة من موردي المواد المكتبية إلى المكتبات، لعل أهمهم باعة الكتب أو الموزعين الذين يتخصصون في العادة في مجال بعينه وخاصة في الدول المتقدمة ويطلق عليهم "موردو المكتبات Library suppliers". وعند اختيار المورد هناك عوامل لابد من أخذها في الاعتبار من بينها السرعة والدقة والخدمة الممتازة. وليس من الحكمة وضع جميع طلبات المكتبة في يد مورد واحد على الرغم من أن مكتبات الجامعات في الغرب - كإرث تاريخي - قد ترتبط إلى حد كبير بمورد الجامعة أو مركز بيع الكتب بالجامعة. وقد حدث جل كبير حول مناقصات الكتب التي تجريها المكتبات للحصول على أكبر

خصم ممکن، وهناك مؤيدون وهناك معارضون ولدى كل دفوعه. وهناك بالضرورة حاجة إلى موردين من طراز خاص للكتب النادرة والكتب المستعملة والكتب الأجنبية.

إلى جانب الأمور التقليدية التي يقوم بها موظفو التزويد من ضبط حسابات الموردين ودراسة خصائص كل منهم يحتاج موظفو التزويد إلى إقامة علاقات طيبة مع الموردين لضمان التزويد السريع بدون عقبات غير مقصودة والموردون يحتاجون إلى معرفات خدمات الإعداد التي تحتاجها المكتبة مثل التكعيب، المعنطة لأغراض أمن الكتب، وضع الجواكت بل والتغليف بالبلاستيك، وإعداد الفواتير والإحصاء بل وكيف تسلم الطلبات العاجلة. ومن نوافل القول أن الموردون يحتاجون إلى معلومات دقيقة عن مؤلف الكتاب وعنوانه وطبعته والتجليد وعدد النسخ والترقيم الدولي الموحد للكتاب وذلك لسرعة التوريد ودقته.

وفي الوقت الحاضر يمكن لموظفي التزويد تسجيل طلباتهم الخط المباشر والقيام بأعمال الطلب مباشرة على قاعدة بيانات المورد. وقد غدا هذا الطلب الآلي المباشر مقبولاً من جانب كل الأطراف وقد سهلت الانترنت هذا الإجراء إلى أبعد حد واختصرت المسافات والوقت والأداء.

4/4/2 : استقبال وتلقى المواد :

عندما يتلقى المورد الطلب فإنه يعد المواد ويعينها حسب المواصفات التي وردت في الطلب؛ والمورد الثقة يوفر على المكتبة كثيراً من الأعباء ولكن مهما يكن من أمر فإن المكتبة لابد وأن تراجع المواد الواردة على نسخة الطلب المحفوظة لديها وعلى الفواتير الواردة من جانب المورد للتأكد من أن المواد والطبعات والحالة المادية للنسخ هي نفسها التي جرى طلبها. والعلاقات الطيبة والشروط الواضحة تسمح عادة بإعادة أية نسخ بها عيوب فيزيقية أو مواد غير مناسبة أو

مخالفة لما طلب، كما تسمح بإمهال التسديد وإلغاء الطلبات أحياناً.

ومن الإجراءات المعمول بها أن يبلغ المورد المكتبة عن المواد التي لا يستطيع توريدها لسبب أو آخر (نفت من السوق، تحت الطبع، صرف النظر عن النشر) ويترك للمكتبة حرية التصرف. وتتلقى المكتبة في بعض الأحيان مواد ترد عن طريق الطلبات المفتوحة ولا بد أيضاً من مراجعتها على قوائم ناشريها للتأكد من سلامة التوريد؛ وهي مسألة روتينية.

والطلبات العاجلة التي يوردها الموردون على جناح السرعة يجب أن تلقى اهتماماً مماثلاً من جانب قسم التزويد حيث يجب إعدادها بسرعة ووضعها موضع الخدمة دون تراخ أو تأخير يذكر كما يجرى إشعار الراغبين فيها بوصولها ووضعها على الرفوف.

وفي ختام هذه المرحلة لابد من إعداد الإحصائيات الضرورية المتعلقة بعدد المواد التي طلبت وتلك التي وردت بالفعل وتلك التي لم ترد والبالغ التي دفعت فيها وغير ذلك من الأرقام ذات الدلالة واللازمة للتقرير والبحث والدرس.

5/4/2 : التمويل والميزانية :

التزويد هو عملية تدور وتلف حول ميزانية لابد من تقسيمها إلى مخصصات تغطي الموضوعات والمواد والأشكال. وب مجرد طلب بعض المواد فإن أسعارها لابد وأن تخصم من المخصصات حتى نعرف كم تبقى من المخصص لأنفاقه في بحث ما تبقى من السنة.

قد تكون إدارة موازنة التزويد هي مسئولية رئيس قسم أو إدارة التزويد تحت إشراف مدير المكتبة، وعادة ما يكون رئيس قسم التزويد ملماً بأساسيات المحاسبة والإجراءات المالية وسوف يقوم المحاسبون والمدققون في المؤسسة الأم

التابعة لها المكتبة بمتابعة ومراجعة قسم التزويد في هذا الصدد. إن تأمين وتدقيق تسديد الفواتير وإبلاغ الضرائب عما دفعه قسم التزويد للناشرين ومراجعة حسابات الناشرين والموردين لدى المكتبة كل ذلك من مسؤوليات قسم التزويد وجزء من أعمال التزويد.

وفي حالات ترشيد الإنفاق يثور جدل عنيف حول تخفيض ميزانية شراء الكتب والدوريات والمواد الأخرى إليها يخضع وأيها يبقى على حالة أم يسرى التخفيض بنسب متوازنة؛ أم نخفض أجور العاملين ونخفض أعدادهم ولا تمس ميزانية التزويد كلها أمور متروكة لتقدير المكتبة.

وعلى المكتبة أن تبحث عن موارد جديدة لزيادة ميزانية الشراء ومواجهة زيادة مصادر المعلومات المنشورة وارتفاع أسعارها المتتسعة دائماً.

6/4/2 : التنمية المهنية لموظفي التزويد :

لابد لموظفى التزويد أن يكونوا على علم مستمر واتصال دائم بسوق النشر وتجارة الكتب بالقراءة من جهة وحضور معارض الكتب المحلية والإقليمية والدولية. وهناك من جهة ثانية الدورات التدريبية وورش العمل التي تعقدتها الجهات المعنية بالنشر وتجارة الكتب والتزويد. ولابد لأى مشتغل بالتزويد أن يحفظ عن ظهر قلب "دستور أخلاقيات التزويد" الذي أعده اتحاد المكتبات الأمريكية وكذلك الذي أعدته "جامعة التزويد الوطنية" بالمملكة المتحدة. وتقوم شبكة "أكونت" الإلكترونية منذ سنة ١٩٩٠ بتقديم العون والنصائح والمعلومات والمناقشات المستفيضة لأطراف التزويد: موظفو التزويد - الناشرون الموردون.

٥/٢ : طرق التزويد وبناء المجموعات :

يتم التزويد وبناء المجموعات من خلال عدد من الطرق نجملها هنا ريثما نعود إليها بالتفصيل في فصول مستقلة. هناك طرق تتفرد بها مكتبات دون أخرى (الإيداع) وطرق مطروحة أمام كل أنواع المكتبات:

الشراء، الهدايا، التبادل. وتقدم هنا الخطوط العامة لطرق العامة المشتركة بين كل المكتبات.

١/٥/٢ : الشراء :

عندما يذكر الشراء فلا بد أن يكون هناك أموال تشتري بها المواد المكتبية التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالثمن. وتضع كل مكتبة ميزانية معينة للشراء توزع على بنود حسب الموضوعات والمواد والأشكال؛ هذه الميزانية لا بد أن تكون كافية ومحددة داخل الميزانية العامة للمكتبة وتزداد بنسبة ثابتة كل سنة بسبب زيادة حجم الإنتاج الفكري من جهة وارتفاع الأسعار والتضخم من جهة ثانية. وفي دول الغرب لا تستطيع المكتبات الشراء مباشرة من الناشرين والمنتجين على وجه العموم، بل عن طريق المورد الذي يعمل ك وسيط بين الناشر والمكتبة وقد وجدت المكتبة الشراء عن طريق مورد وخاصة في حالة الدوريات مسألة مريرة للغاية وذلك لتوصيد جهة واحدة للتعامل معها. إن هذا الوسيط لا يقوم بتوريد الكتب فقط وإنما يقوم كما ذكرت بعمليات الإعداد المبدئي للكتب وهي خدمات تفصيل مثل التكعيب والمعنطة كما أسلفت وبالتالي تستطيع المكتبة الشراء والحصول على خدمات وتسديد الفواتير لجهة واحدة بدلاً من عدة جهات. والمورد عادة ما يحصل على خصم من الناشر أكبر مما يمكن أن تحصل عليه كل مكتبة على حدة.

وتحتاج المكتبات أن تعرف على الموردين وتقديرهم من خلال الإعلانات التي ينشرونها عن أنفسهم في دوريات

المكتبات المهنية ومن خلال المراسلات المباشرة ومعارض الكتب المحلية والإقليمية والدولية ومن خلال مندوبى المبيعات الذين يزورون المكتبات ويعرضون خدماتهم ومن خلال تجارب المكتبات الأخرى وزملاء التزويد في تلك المكتبات. ومن خلال الأدلة الخاصة بالموردين والوكلاء مثل: " وكلاء الاشتراكات الدولية " الذي يصدره اتحاد المكتبات الأمريكية ومثل أين تشتري الكتب؟ أين تبيع الكتب؟ دليل باعة الكتب النافذة من السوق وتخصصاتهم الموضوعية ومؤلفيهم ". ومن المهم لمسئول التزويد أن يحسن من علاقاته مع موردي المواد المكتبية وأن يتعرف عليهم عن قرب وعن نقاط القوة والضعف فيهم. بعض الموردين يتخصص في مجال موضوعى معين (مثل العلوم البحتة والتطبيقية أو القانون) أو يتخصص في نوع معين من المكتبات أو شكل معين من المواد المكتبية. وبعض الموردين لديهم مخازن كبيرة ويستطيعون تلبية احتياجات المكتبة في التر والحال. ومن الطريف أن بعض الموردين يتخصص في المواد الصعبة: المطبوعات الحكومية - أعمال المؤتمرات - الخرائط - الكتب النادرة - المواد غير المطبوعة: المصغرات الفيلمية، الشرائح، الأفلام، النوتات الموسيقية، أقراص الليزر، التسجيلات الصوتية وغيرها. -

وطلبات المكتبات من الموردين قد تقع في الفئات الآتية:

أ - الطلب الثابت Firm order

لكتاب واحد وبعد من النسخ عادة.

ب - طلب الاشتراكات Subscription or Continuation

وهو الخاص بالمطبوعات المسلسلة والدوريات والمطبوعات التي تصدر في عدة مجلدات معروف نهايتها سلفاً وإن لم تصدر كلها مرة واحدة وإنما على فترات.

ج - الطلب المفتوح .Blanket order

لكل المطبوعات التي تصدر عن ناشر معين.

د- خطة الاتفاق :Approval plan

اتفاق يعقد بين المورد وبين المكتبة لتوريد مواد مكتبية جارية طبقاً لمواصفات معينة تقي باحتياجات المكتبة يطلق عليها سمة المكتبة أو سمت المكتبة وهذا السمت قد يقوم على كل أو بعض العناصر الآتية: الموضوع - المعالجة - الناشر - الشكل المادي - بلد المنشأ - نوع الطبعة - اللغة. وربما تورد جرارات خطة الاتفاق هذه على فترات أسبوعية. وليس من الضروري أن تقبل المكتبة كل ما يرد إليها عن طريق خطة الاتفاق وما لا تقبله المكتبة يرد إلى المورد طبقاً لبنود خطة الاتفاق.

إن شراء الكتب عن طريق الناشر مباشرة قد يكون الأفضل في ظل ظروف معينة أو عوامل مشجعة مثل تقديم خصم أكبر مما يقدمه المورد، التوريد الأسرع أو سياسة النشر عدم إتاحة كتبه عن طريق مورد.

في حالة شراء الكتب النافدة من السوق، يفضل سؤال الناشر أولاً من عدم وجود مخزون لديه من ذلك الكتاب، وبعد ذلك يرسل الطلب إلى المورد المتخصص في هذا النوع من الكتب، أو تجرى محاولة للحصول عليه من سوق الكتب المستعملة. وإذا لم تفلح كل محاولات الحصول على نسخة من سوق الكتب النافدة فإن قسم التزويد بالمكتبة يمكن أن يستأذن الناشر في الحصول على نسخة مصورة عن طريق الإعارة البينية. ومن المعروف أن ناشرى أقراص الليزر والمطبوعات الإلكترونية يطلبون اتفاقاً موقعاً قبل تقديم المادة للمكتبة؛ ورغم أن الموردين قد يحصلون على ذلك الإن بالاتجار في أقراص الليزر إلا أن بعض المكتبات تفضل التعامل المباشر مع

منتج تلك المواد الإلكترونية؛ لضمان المتابعة والتلخيص والصيانة.

2/5/2 : الهدايا:

تعتبر الهدايا من الطرق الهامة لتزويد المكتبات. وهي تأتى عادة من الأفراد والهيئات والجماعات. ومن المهم للغاية أن يطبق قسم التزويد نفس معايير الشراء عند قبول الهدايا لأن تكاليف إضافة كتاب مهدي تعدل بالضبط نفس تكاليف كتاب مشترى ولذلك يجب أن يدقق في قبول الأعمال التي ترد على سبيل الهدايا. ولأن الهدايا تتضمن أعمالاً قديمة فلابد من فحص حالتها المادية إلى جانب فحص المادة العلمية والأمر لا يستحق أن نضيف كتاباً هشاً إلا إذا كان كتاباً نادراً أو تحفة.

إن بعض المهدين يطلب إلى المكتبة أن يقيم الهدية التي يقدمها والمكتبة كمتلقى لابد أن تقف بحزم ضد سياسة التثمين هذه وعدم منح أية شهادة خاصة بذلك وعلى المهدى أن يتوجه إلى خبراء تثمين أو تجار كتب قدية ليقيموا له مجموعته التي يريد أن يقدمها للمكتبة. وكل ما يجب على المكتبة كما سنرى فيما بعد هو أن تقدم شهادة تقدير أو خطاب شكر يو للمهدى وهو حقه على المكتبة.

وقد يضع المهدى شروطاً معينة على هديته مثل الحفاظ على وحدتها في مكان مخصوص كما قد يطلب تجليدها بطريقة معينة ووضع بطاقات تحمل اسمه على كل عمل فيها وبربما قد يضع شروطاً على استعمال المجموعة. وعلى المكتبة أن تفحص كل شرط على ضوء ظروفها الحالية والمستقبلية وعلى ضوء قيمة الهدية نفسها ومدى إفاده المكتبة منها وما تضييفه إلى مجموعات المكتبة نفسها.

3/5/2 : التبادل:

كان التبادل منذ العصور الوسطى وسيلة هامة من وسائل إثراء مجموعات المكتبة. وهو عبارة عن مقاييس بين مكتبيتين بمواد مكتبية إما من نشر المؤسسة الأم أو من مشتريات المكتبة أو نسخ مكررة لديها. وربما يكون التبادل هو الوسيلة الوحيدة للحصول على المواد المكتبية في بعض الأحيان لأنها لا تناح بالثمن مما عرضت المكتبة فيها كما لا يمكن الحصول عليها كهدايا ولا يكون هناك من سبيل إلا التبادل بها. وعند التبادل لابد من تطبيق نفس المعايير التي تطبقها على الكتب المشتراء لأننا كما قلنا من قبل بالنسبة للهدايا تتكلف الأعمال المتبادل بها نفس تكاليف الكتب المشتراء.

وعلى الرغم من أن التبادل بالدوريات مفيد من الناحية الاقتصادية للمكتبات أكثر من التبادل بالكتب إلا أن هناك تكاليف إضافية لابد للمكتبات من بذلها كما أن هناك إجراءات أكثر لابد من اتخاذها لإحكام برنامج التبادل بالدوريات وخاصة الدوريات الجارية التي ترد إلى المكتبيتين عدداً بعد. ومن المعروف أن هناك أساساً معينة للتبادل سوف نعرض لها بالتفصيل فيما بعد لابد للمكتبات أن تراعيها حتى يحقق برنامج التبادل فوائد محققة للطرفين، ويجب أن تتوقف المكتبات المتبادلة من حين لآخر لتقدير عملية التبادل وتصحيح مسارها إن كانت تحتاج إلى تعديل، والتأكد من أن التبادل يضيق قيمة جديدة لمجموعات المكتبة.

4/5/2 : الإيداع :

الإيداع قانون تسنه الدولة يحتم على الناشر أو الطابع أو المؤلف أيهم أو هم جميراً متضامنين أن يودعوا في مكتبات معينة بالدولة نسخاً من أي إنتاج فكري ينشرونه ويحد القانون شروط الإيداع وموعده وعدد النسخ وصفات النسخ والنفقة وغرامات وعقوبات المخالفة.

وهناك كذلك إيداع محلى كان يصدر رئيس الجامعة قرارا يحتم على أعضاء هيئة التدريس إيداع نسخ من إنتاجهم الفكري في مكتبات الجامعة ويحدد هذا القرار أيضا شروط الإيداع وظروفه وعدد النسخ وصفاتها.

والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومؤسساتها النوعية تطلب إلى الدول الأعضاء تحديد مكتبات معنية فيها لتودع فيها المنظمة مطبوعاتها حيث أن ميزانية تشغيل تلك المنظمات تأتي من الدول الأعضاء ومن ثم يصبح من حقها أن تحصل على نسخ من كل الإنتاج الفكري الذي تصدره تلك المنظمات.

وفي بلد كالولايات المتحدة تحرص الحكومة الفيدرالية على انتفاع جميع الولايات بالتقارير الفنية وتقارير البحث وهي لا تنشر إلا بعد محدود من النسخ فتسعي الحكومة الأمريكية إلى تحميلها على ميكروفيس وتوزيع نسخ الميكروفيس بين الولايات في مكتبات تعرف بمكتبات الإيداع.

من هذا المنطق فإن الإيداع القانوني بالنسبة لبعض المكتبات يصبح المصدر الوحيد للحصول على الإنتاج الفكري الوطني، كما أن الإيداع المحلي والدولي يوفر أموال المكتبة ويتتيح الفرصة أمامها لتوجيه أموالها لشراء أعمالا يمكن الحصول عليها إلا بالثمن، كما تقدم لتلك المكتبات فرصة ذهبية للحصول على مطبوعات المنظمات الدولية بسهولة ويسر وبدون نفقات استيراد وتخليص جمركي وغير ذلك من لوجه التكاليف.

الفصل الثالث

مهام ووظائف قسم التزويد

0/3 : تمهيد

1/3 : رئيس قسم التزويد : المهام والوظائف

2/3 : وظائف قسم التزويد

3/3 : إجراءات الطلب والشراء

4/3 : الناشرون

5/3 : الإهداء والتبادل

6/3 : إعداد المواد الواقلة

7/3 : التجليد للمواد المكتبية

8/3 : التعشيب والاستبعاد

9/3 : جرد المقتنيات المكتبية

10/3 : حفظ وصيانة المقتنيات

٠/٣ : تمهيد :

التزويد لغة من الفعل الثلاثي، زود، وهو تأسيس الزاد أو الطعام وتزود أي اتخذ زاداً ومنه الزيادة أي النمو. أما التزويد (Ford) أصلحاً فقد ظهرت له عدة تعريفات منها: تعريف (Edward) بأنه العملية التي تهتم بتوفير مواد الكتب وغيرها من المواد المكتبية للمكتبة أو لمجموعة من المكتبات. أما (Harrod) فيقول: بأنه العملية التي تقوم بها المكتبة لتوفير المواد المطلوبة التي اعتمدت其 سياسة الاختيار بالإضافة لها لمجموعات المكتبة. أما التزويد من وجهة نظر (Harrod) فهو أحد أقسام المكتبة ومهمته الرئيسة طلب الكتب والمواد المكتبية الأخرى، ويقوم هذا القسم بوظائف أخرى كالحصول على المواد المكتبية عن طريق الإهداء والتبادل، كما يقوم بعملية التجليد لهذه المواد.

بشكل عام، يمكن تعريف التزويد بأنه عملية توفير أو الحصول على المواد المكتبية المختلفة والمناسبة للمكتبة ولمجتمع المستفيدين منها من خلال المصادر المختلفة للتزويد، كالشراء والإهداء والإبداع، وذلك بعد اختيار دقيق لها ضمن شروط أو سياسة اختيار معينة، وكذلك ضمن ميزانية محلة من أجل إغناء وتطوير مجموعات المكتبة المختلفة لتقديم خدمات أفضل للمستفيدين. ويطلق بعضهم على عملية التزويد مصطلح «الطلب». إلا أن الفرق واسع بينهما، حيث يعتبر الطلب أحد عمليات التزويد المتعددة. وهناك اتفاق على أن قسم التزويد وخاصة في المكتبات الضخمة يعتبر من أهم أقسام المكتبة، وأن عملياته تعتبر واحدة من العمليات الفنية والتي بدونها لا يمكن أن تتواجد المواد المكتبية المناسبة، وبالتالي لا يمكن تقديم الخدمات الفنية وغير الفنية الأخرى. ولهذا، فالتزويـد يـعد بمثابة العمود الفقري الضروري لنـجاح المكتـبة في تـحقيق أـهدافـها.

أما المبادئ الأساسية للتزويد فتحصر فيما يلي طلب المواد المكتبية المناسبة بالسرعة الممكنة، والدقة في جميع

مراحل عملية التزويد، والبساطة في الإجراءات، وضرورة التنسيق بين قسم التزويد والأقسام الأخرى ذات العلاقة.

١/٣ : رئيس قسم التزويد : المهام والوظائف

- ١- دراسة مجتمع المستفيدين وتحديد خصائصهم واحتياجاتهم.
 - ٢- رسم السياسة الخاصة بالقسم أو الشعبة المتضمنة (سياسة الشراء والاختيار والطلب والإهداء والإيداع والتبادل).
 - ٣- الإشراف على الموظفين وتوزيع مهام القسم عليهم ومتابعة العمل واعداد الإحصاءات والتقارير اللازمـة وتقديمها لمدير المكتبة أو مركز المعلومات والتوثيق.
 - ٤- اختيار المواد المكتبية بأشكالها المختلفة حسب نوع وحجم المكتبة وسياساتها.
 - ٥- المراسلات مع الناشرـين ومتابعة استلام المواد المكتبية.
 - ٦- طلب وشراء المواد المكتبية اللازمـة.
 - ٧- تسجيل المواد المكتبية في السجلـات المختلفة اللازمـة لذلك مستخدماً التقنية الحديثـة.
 - ٨- التنسيق مع الأقسام أو الشعب المختلفة الأخرى في المكتبة أو مركز المعلومات والتوثيق لتنظيم العمل.
 - ٩- وضع الخطط والسياسات لتطوير أساليب العمل وتطوير مهارات الموظفين في القسم.
 - ١٠- تنفيذ التوصيات والإرشادات الصادرة من مدير المكتبة أو مركز المعلومات.
- ويشترط في رئيس قسم التزويد مجموعة من الصفات والمؤهلات الضرورية لإدارة القسم وعملياته الفنية المختلفة.

ومن هذه المؤهلات:

- شهادة في علم المكتبات أو المعلومات من جامعة معترف بها.
- تدريب وخبرة كافيين في مجال التزويد وعملياته.
- معرفة جيدة بتجارة النشر المحلية والعربية والعالمية وكيفية التعامل مع الناشرين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة.
- اجادة تامة للغة أجنبية واحدة على الأقل وخاصة اللغة الثانية للدولة.
- قدرة جيدة على الاتصال والتعامل مع الأطراف المختلفة في القسم والمكتبة ومع مجتمع المستفيدين من خلال الشخصية القوية.

2/3 : وظائف قسم التزويد:

يجب على قسم التزويد القيام بتوفير المواد المكتبية المختلفة للمكتبة بأفضل الطرق وأسرعها وأقلها جهداً وتكلفة ويمكن تلخيص وظائفه بالنقاط التالية:

- المساهمة بشكل جاد وفعال في عملية اختيار الكتب والمواد المكتبية الأخرى، حيث يجب لا ترك عملية الاختيار كلياً لأفراد أو جهات من خارج القسم، وذلك لأنهم لا يعرفون تماماً سياسة الاختيار والشراء للقسم، والوضع المالي للمكتبة وما يتوافر وما لا يتوافر لدى المكتبة وبالتالي يصعب على هذه الجهات مراعاة مبدأ التوازن في التزويد
- الحصول على المواد المكتبية المختلفة سواء عن طريق الشراء أو الإهداء أو التبادل أو الإيداع. وهذه تعتبر العملية الأساسية والهامة للقسم. ويجب أن ينسق القسم بين جميع هذه الطرق والعمليات للحصول على المصادر المكتبية بأسرع الطرق وأيسرها وأقلها تكلفة.

- تقديم معلومات ببليوغرافية كاملة عن الكتب وغيرها من المواد من خلال قوائم الناشرين والبليوغرافيات المختلفة وقوائم الإهداء والتبادل، وكذلك معلومات عن الناشرين وتجار الكتب وأسعار الجهات التي يمكن الحصول منها على المطبوعات المختلفة سواء من خلال الشراء أو الإهداء أو التبادل
- دراسة مقترنات القراء من خلال الاستثمارات أو النماذج الخاصة لذلك وتحليلها واعلام القراء عن امكانية تنفيذ طلباتهم أو عدم امكانية ذلك وبطريقة دبلوماسية مناسبة.
- استلام طلبات اختيار الكتب أو التوصيات من الجهات المختلفة وتدقيقها على:
 - فهارس المكتبة المختلفة
 - فهارس المواد المطلوبة
 - فهارس المواد الواقلة
 - فهرس المواد المرغوبة
 - السجلات المختلفة للقسم
- وذلك لضمان عدم تكرار طلبها لأكثر من مرة ومن قبل أكثر من طرف أو جهة سواء من داخل المكتبة أو من المؤسسة الأم التي تتبعها المكتبة.
- إرسال التوصيات أو طلبات المواد المكتبية إلى الناشرين أو الوسطاء أو أي جهة أخرى ومتابعة هذه التوصيات للحصول على المواد المطلوبة بأفضل الطرق.
- وضع سياسة شراء واضحة ومحددة يتم من خلالها الحصول على أفضل المطبوعات بأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن.
- استلام الكتب والمواد الأخرى الواردة من المصادر المختلفة مع مراسلاتها وفواتيرها، ثم القيام بتدقيق هذه المراسلات والفاتور ومتابعتها.

- تسجيل المواد المطلوبة التي وصلت إلى المكتبة في السجلات الخاصة بالقسم.
- تحويل الكتب والمواد الأخرى غير المجلدة إلى التجليد بعد تسجيلها ومتابعة هذه المواد حتى يتم تجليدها وإعادتها إلى القسم.
- تحويل المواد المكتبية المختلفة بعد القيام بجميع العمليات الفنية الازمة إلى قسم الفهرسة والتصنيف لمتابعة الإجراءات الأخرى الازمة.
- توفير مجموعة من المواد المكتبية المناسبة لأغراض الإهداء والتبادل مع المكتبات الأخرى، والقيام بإعداد القوائم الازمة بهذه المواد ليتم تبادلها مع المكتبات الأخرى.
- إصدار النشرات الإعلامية وقوائم الإضافات الجديدة وت تقديم بعض الخدمات البليوغرافية لمن يشاء من الباحثين والمهتمين.

ويقول حشمت قاسم : أيًا كان التنظيم الإداري لقسم التزويد بالمكتبة فإن هذا القسم عادة ما يضطلع بمهام التالية :

- 1- توفير أدوات الاختيار ومراجع التزويد المناسبة لاحتياجات المكتبة، بما في ذلك أدلة الناشرين والموردين، وفهارس الناشرين والموزعين، والوراقيات التجارية، وغيرها من الوراقيات حسبما تدعو الحاجة والعمل على تنظيم هذا الأدوات والمراجع، وملحقة كل ما يستجد فيها.
- 2- إعداد وحفظ السجلات الازمة لرصد ومتابعة جميع خطوات التزويد، وكذلك سجلات الموردين، وسجلات المراسلات فضلا عن السجلات المالية، بالشكل الذي يكفل سهولة استخدامها من جانب جميع العاملين بالمكتبة.
- 3- إجراء عمليات التحقق والبحث الوراقي التي تسبق إصدار أوامر التوريد، والتي تهدف لتجنب التكرار الذي لا مبرر له

والحصول على المعلومات الكافية اللازمة لإعداد أمر التزويد، فضلاً عن تحديد المدخل الرئيسي الذي يحتمل استعماله عند فهرسة الوعاء.

4- اختيار الموردين وغيرهم من مصادر الشراء وطباعة أوامر التوريد وإرسالها، وطلب بطاقات أو تسجيلات الفهارس الخاصة بالمقتنيات من مؤسسات الفهرسة المركزية في بعض الأحيان.

5- تلقى الأوعية الواردة وفتح الطرود، وفرز محتوياته، والتأكد من سلامة الأوعية الواردة، مطابقتها للمطلوب، فضلاً عن التأكد من مطابقة الأسعار ونسب الخصم أو المصارييف الإضافية لما ورد في اتفاقية الشراء.

6- مراجعة الفواتير واعتمادها للصرف، ثم تحويلها لإدارة الحسابات والاحتفاظ بسجلات السداد.

7- تزويد الأوعية الواردة بما يفيد ملكية المكتبة لها، وذلك بوضع الأختام أو العلامات المميزة حسبما تقتضي الإجراءات المعمول بها في المكتبة.

8- تحويل الأوعية الواردة إلى قسم الفهرسة والتصنيف.

9- إرسال طلبات الاشتراك في الدوريات وغيرها من المسلسلات، وتجديد الاشتراكات، وتلقى الوارد وتسجيله، وتزويد بسمات الملكية، ثم تحويله للأقسام الأخرى.

10- استعجل ومتابعة توريد المتأخرات.

11- إخبار من قاموا بالاختيار بورود الأوعية التي اختاروها أو إحاطتهم بظروف طلباتهم، بالإضافة إلى إصدار قوائم بالكتب وغيرها من الأوعية التي أضيفت لمقتنيات المكتبة.

12- تتبع الأوعية التي نفت طبعاتها.

13- المشاركة في اختيار المقتنيات، وتوفير المعلومات حول الأوعية الجديدة أو الأوعية التي وردت حديثاً، فضلاً عن توفير الوراقيات المناسبة، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بتنمية المقتنيات.

14- تنظيم الاستهداء وتوقيع اتفاقيات التبادل، وحفظ السجلات الخاصة بهذا المصدر ، وتجهيز وإرسال طرود الكتب إلى المكتبات والمؤسسات التي يتم التبادل معها.

15- المشاركة في تقييم المقتنيات وتنقية المقتنيات واتخاذ إجراءات التخلص مما يتقرر استبعاده، وإحلال ما يتقرر إحلاله.

16- توزيع ميزانية الاقتناء، ومتابعة إجراءات صرف مستحقات الموردين.

يضطلع جهاز التزويد بهذه المهام في ترابط وثيق مع جميع قطاعات المكتبة المسؤول منها عن الإجراءات الفنية ومن يتعامل مباشرة مع المستفيدين على السواء.

ويحتاج قسم التزويد وخاصة في المكتبات الكبيرة إلى تنظيم معين يتم من خلاله توزيع الأعمال الفنية المختلفة للقسم على عدة أقسام فرعية أو وحدات إدارية صغيرة.

ويضم القسم الشعب التالية لتحقيق وظائفه :

- شعبة الاختيار
- شعبة التدقيق
- شعبة الطلبات العربية
- شعبة الطلبات الأجنبية
- شعبة الاشتراك بالدوريات
- شعبة الاهداء والتبادل
- شعبة التجليد والصيانة

3/3 : إجراءات الطلب والشراء:

تبدأ عملية طلب المادة المكتبية بتقديم طلب خاص من الجهات التي يحق لها ذلك، كالهيئة التدريسية في حالة المكتبات المدرسية والمكتبات الأكاديمية، إلى الشعبة أو القسم المسؤول عن عملية الاختيار. وتقوم المكتبات الكبيرة بتصميم نموذج خاص لهذا الغرض على شكل بطاقة تضم:

أ- معلومات بيليوغرافية عن المادة المطلوبة كالمؤلف والعنوان والناشر ومكان النشر والتاريخ والطبعة ومصدر هذه المعلومات.

ب- معلومات غير بيليوغرافية عن المادة مثل اسم الشخص الذي طلب المادة وتوقيعه وتاريخ الطلب وعنوانه وعادة تطلب المكتبة من الجهات المسئولة عن عملية الاختيار تعبئة أكبر قدر ممكن من هذه المعلومات وذلك لتسهيل الجهود المبذولة في عمليات التدقيق، والسرعة في طلب المواد المكتبية من مصادرها المختلفة ومن أجل متابعة الطلبات مع الجهات التي تقدمت بها عند وصولها.

بعد أن تتم عملية تدقيق المعلومات الواردة في نموذج الطلب وتكملاً للمعلومات الناقصة، تعرض هذه النماذج على اللجنة الخاصة بالاختيار. فإذا لم توافق اللجنة على طلب المادة يعاد النموذج الخاص إلى الجهة التي طلبت المادة مع إبداء الأسباب المقنعة. أما إذا وافقت اللجنة على طلب المادة فيقوم القسم بالتأكد من عدم وجود المادة المطلوبة في المكتبة وذلك من خلال تدقيق:

أولاً: الفهرس العامة للمكتبة وخاصة فهرس المؤلفين وفهرس العناوين.

ثانياً: فهرس المواد الوالصلة إلى قسم التزويد.

ثالثاً: فهرس المواد المطلوبة.

فإذا تبين أن المادة المطلوبة وصلت للمكتبة ولكنها تحتاج إلى إجراءات فنية مختلفة كالتسجيل والتجليد والفهرسة والتصنيف، أو أنها مطلوبة سابقاً ولكنها لم تصل بعد فلا تطلب مرة ثانية ومهما يكن الأمر، ومهما يكن وضع المادة المكتبية التي تم اختيارها واقتراح طلبها فإن هناك مجموعة من الاحتمالات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهي كالتالي:

أولاً: في حالة وجود المادة على رفوف المكتبة، تعاد قسيمة أو نموذج الطلب إلى الجهة التي طلبتها ويتم إعلامها بأن المادة متاحة لدى المكتبة ويدرك لها مكان توافرها ورقم تصنيفها وعدد النسخ المتوافرة.

ثانياً: في حالة كون المادة طلبت سابقاً ووصلت إلى قسم التزويد ولكنها تحتاج إلى متابعة، يكتب إلى الجهة التي طلبت الملاحة بذلك ويتم إعلامها بأن المادة ستكون جاهزة قريباً. ويفضل وضع ملاحظة مع المادة الوالصة تشير إلى ضرورة الإسراع في العمليات الفنية والا تصل بالجهة المعنية عند الانتهاء من هذه العمليات.

ثالثاً: في حالة كون المادة تحت الطلب يكتب إلى الجهة التي طلبتها ويدرك لها رقم الطلب وتاريخه وعدد النسخ المطلوبة وملحوظة تشير إلى أنه سيتم الإشعار عند وصول المادة المطلوبة.

عندما يتتأكد الموظف المختص في قسم التزويد من عدم وجود المادة المطلوبة في الفهارس المذكورة سابقاً، عليه أن ينظر في إمكانية الحصول عليها من خلال شعبة الإهداء والتبادل، وإذا لم يكن بالإمكان ذلك، تنظم قائمة طلب بالمادة وترسل مع مجموعة من الطلبات الأخرى. ويرسل كتاب بذلك إلى الجهة التي طلبت شراء المادة.

وفي حالة عدم وجود المادة التي تم اختيارها لدى المكتبة بشكل أو بأخر وعدم طلبها سابقاً وعدم إمكانية الحصول عليها

من خلال الإهداء أو التبادل يتم إرسال النماذج التي تم إعدادها للمواد المطلوبة مع رسالة مناسبة إلى واحدة من الجهات التي يمكن للمكتبات أن تشتري منها وهي عادة تتحصر في الجهات التالية:

- المؤلف مباشرة إذا كان هو الناشر أو الموزع لكتابه.
- المؤسسات التي لها إصدارات مثل الجامعات والوزارات والجمعيات ومراسيم البحث والدراسات والمنظمات المختلفة.
- دور النشر مباشرة (الناشرون).
- الموزعون وباعة الكتب والوسطاء وال وكلاء .
- المكتبات التجارية و محلات بيع الكتب.
- معارض الكتب المختلفة .
- أي مصادر أخرى.

ويمكن أن ترسل الطلبات إلى الوكيل أو أي جهة أخرى بعلة طرق أو وسائل، وذلك حسب الامكانات المادية المتوفرة، وأهمية المادة المطلوبة، ومى رغبة المكتبة في الحصول عليها بسرعة. ويمكن حصر هذه الطرق والوسائل فيما يلي:

- البريد العادي أو السطحي وخاصة في حالة طلب المواد من داخل القطر.
- البريد الجوي وخاصة في حالة طلب المواد من بلدان بعيدة .
- التليفون، وهو أسرع الطرق وأسهلها ولكنه أكثرها كلفة.
- الحاسوب، حيث يمكن طلب المواد المكتبية من بعض دور النشر في الدول المتقدمة الكترونياً وبشكل مباشر (Online).
- البريد الإلكتروني .

وتوجد أنواع مختلفة للطلب يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- الطلب العادي**، وفيه تطلب المكتبة ما تختاره من فوائم الناشرين أو أي أدوات أخرى بالأسلوب العادي.
- 2- الطلب المستعجل**، وفيه تكون الحاجة ملحة للمادة المكتبية ويجب الحصول عليها بأسرع وقت ممكن لسبب أو لآخر.
- 3- الطلب المستمر**، وفيه تطلب المكتبة كل ما يصدره ناشر معين في موضوع معين. ومن مميزات هذا النوع من الطلب التخلص من كثرة المراسلات والإجراءات الروتينية والسرعة في إثراء المجموعات المكتبية بشكل مستمر. أما عيوبه فتكمّن في إمكانية وصول مواد غير مناسبة لسبب أو لآخر. كذلك فإن الناشرون في هذا الطلب يفرضون الأسعار التي يريدونها على المكتبات.
- 4- الطلب بعد الاطلاع على المادة المكتبية وفحصها وتقديرها والموافقة على شرائها**. وهذا الأسلوب مناسب جداً وله كثير من المزايا، إلا أنه يسبب التأخير في الحصول على المواد كما أن فرصته غير متوفّرة دائمًا.

بعد فترة من الزمن قد لا تتجاوز عدة أسابيع وقد تصل إلى عدة أشهر، قد تصل المواد المطلوبة في طرود خاصة ومعها الفاتورة والبطاقة الكرتونية التي أرسلت مع كتاب الطلب، تفتح الطرود ويتم تدقيق الكتب التي بداخلها. وبعد ذلك، يتم سحب البطاقات الموجودة في فهرس المواد تحت الطلب (لأن هذه المواد وصلت للمكتبة)، كما تسحب أيضًا البطاقات التي رتبت حسب رقم الطلب.

وتعطى الكتب التي وصلت أرقاماً متسلسلة ويتم ختمها بالخاتم الخاص بالمكتبة والذي يضم الرقم المتسلسل للكتاب وتاريخ وصوله ورقم تصنيفه.

أما بالنسبة للأمور المالية، فقد يتم التحويل المالي مقدماً مع طلب المواد حيث يطلب بعض الناشرين القيمة المالية للمواد قبل إرسالها للكتبة، والبعض الآخر، وهذا هو الوضع الشائع والأفضل، يقوم بطلب القيمة بعد وصل المواد وتدقيقها.

وفي هذه الحالة ترسل المكتبة الفواتير الخاصة إلى الدائرة المالية المسئولة سواء في داخل المكتبة أو في المؤسسة الأم لمتابعة الأمور المالية، ويجب على المكتبة أن تحفظ بكل السجلات والمراسلات الخاصة بالشؤون المالية والفاتورة في ملفات خاصة من أجل التدقيق لمتابعة والجرد أو لأية أغراض مستقبلية، حيث قد يطلب المواد لتي أرسلها مرة أخرى.

4/ الناشرون : (Publishers)

الناشر هو الشخص أو الشركة أو الهيئة التي تتبعه بمسؤولية إصدار الكتاب أو المادة إلى الجمهور. والناشر من حيث المبدأ غير المطبعة وغير بائع الكتب أو الموزع، إلا أنه قد يجمع بين أكثر من وظيفة. أما دور النشر فيمكن أن تكون:

ا - دور نشر محلية ومن أمثلتها في الأردن: دار صفاء دار الشروق، دار المستقبل، دار الفارس، دار اليازوري... الخ.

ب- دور النشر العربية ومن أمثلتها:

دار المعارف، دار النهضة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الساقى دار الرئيس ... الخ .

ج- دور النشر العالمية ومن أمثلتها:

Longman, MacMillan, Nelson Oxford University Press, Cambridge University Press, Academic Press, Bowker, McGraw-Hill, Pergamon, John Wiley.

وتعامل معظم المكتبات مع وكيل (Dealer) لتزويدها بالمواد المكتبية المطلوبة وخاصة إذا كانت كمياتها كبيرة أو صادرة خارج الدولة. ويجب اختيار وكيل قادر على تأمين طلبات المكتبة في أسرع وقت ممكن وضمن شروط ادارية وفنية ومالية معقولة.

وعند استلام المواد المكتبية المطلوبة يجب التأكد مما يلي:

- (أ) أن المادة المستلمة كانت مطلوبة فعلاً.
- (ب) أن المادة المستلمة بحالة جيدة.
- (ج) أن أسعار المواد المستلمة صحيحة والتخفيضات كذلك.
- (د) أن الفاتورة الإجمالية صحيحة وجاهزة للدفع.

5/3 : الإهداء والتبادل :

ليس من الصواب - إطلاقاً - النظر إلى أنشطة الإهداء والتبادل على أنها عمليات جانبية أو مصدر ثانوي لتنمية المجموعات المكتبية. والحقيقة أن الإهداء والتبادل بين المكتبات لا يقل أهمية عن عمليات التزويد الأخرى حيث يمكن للمكتبات أن تحصل على أعداد كبيرة من مجموعاتها من خلال الإهداء والتبادل، بل أن كثيراً من المكتبات قد تطورت مجموعاتها من خلال نشاطات الإهداء والتبادل والتي تساهم بشكل عام في:

- 1- تخفيض بعض الأعباء عن ميزانية المكتبة.
- 2- تطوير وإغناء مجموعات المكتبة وخاصة من المواد التي يصعب شراؤها.
- 3- الاطلاع على ثقافات وأفكار ومنجزات الغير.
- 4- ايجاد علاقات تعاون جيدة مع المكتبات والمؤسسات الأخرى.

1/5/3 : Gifts : الإهداء

الإهداء هو أن يتطلع شخص أو هيئة بأن يقدم للمكتبة شيئاً ما مجاناً وبدون مقابل. أما الإستهدا ف فهو أن تطلب المكتبة نفسها شيئاً ما على سبيل الإهداء وبدون مقابل. هذا ويمكن أن يقدم للمكتبة على سبيل الإهداء :

- مصادر مكتبية مختلفة كالكتب والدوريات وغيرها وهذا هو الشائع.
- أراض ومبان وأثاث وأجهزة مكتبية.
- مبالغ مالية، وهذا هو الأفضل لأنه يعطي للمكتبة الفرصة لاستغلالها كما تشاء.

أما مصادر الإهداء فهي كثيرة ومتنوعة، فقد تأتي من المؤلفين أو من الناشرين أو من الهيئات والمؤسسات المختلفة التي تصدر مطبوعات خاصة. وقد تأتي من أشخاص ليس لهم إنتاج فكري ولكنهم يحبون تقديم الهدايا للمكتبة. وهناك أشخاص يوصون بإهداء مكتباتهم الخاصة كاملة بعد وفاتهم. وأخيراً فإن المكتبات نفسها تقدم إهداءات من الكتب وغيرها من المواد للمكتبات الأخرى.

وليس شرطاً أن تقبل المكتبات كل ما يعرض عليها من الهدايا لأن ذلك قد يخلق مشكلات متعددة للمكتبة وخاصة في الحالات التالية:

- إذا كانت موضوعات المواد المهداة لا تمت بصلة إلى تخصص المكتبة أو إلى طبيعة حاجات واهتمامات المستفيدين.
- إذا وضعت الجهة المهدية شرطاً ليست سهلة كأن تطلب أن توضع المجموعة المهداة في مكان خاص يكتب عليه اسمها. وهذا يستدعي حيزاً خاصاً وفهارس خاصة وموظفين... الخ. إلا أنه قد تقبل مثل هذه

- الشروط أحياناً، وخاصة إذا كانت المجموعة المهداة نادرة وقيمة ومقدمة من شخصيات معروفة.
- تحتاج المجموعات المهداة إلى تسجيل وفهرسة وتصنيف وتجليد وصيانة وحيز، فإذا لم تكن تشكل إضافات حقيقة وقيمة فلا حاجة لها.
- طبيعة المواد المهداة من حيث المعلومات كأن تكون قديمة جداً أو مكررة.
- الحالة المادية للمجموعة المهداة تلعب دوراً أساسياً في امكانية قبولها أو علمه وخاصة إذا كانت بحاجة إلى صيانة شاملة.
- قد تكون المجموعة المهداة تتنافى مع العادات والتقاليد الاجتماعية أو الدينية وقد تتعارض مع الأحوال والظروف السياسية السائدة.

هذا، ويجب شرح سياسة المكتبة نحو الهدايا للجهات التي قد تقدمها. والهدايا المرغوبة عند المكتبيين هي التي تترك لهم حرية التصرف فيها من حيث إمكانية ضمها إلى المكتبة أو إهدائها أو تبادلها. ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة ومكتوبة ومعروفة لدى العاملين في المكتبة أما بالنسبة للشروط التي قد تضعها الجهات المهدية فيجب أن تكون واضحة لدى العاملين في المكتبة، لأنها من السيء جداً لا يجد المهدى كتبه على الرفوف. ويشكل عام يجب أن تكون سياسة الإهداء مرنّة بحيث تشجع مختلف الأطراف على الإهداء.

وعندما تقرر المكتبة قبول الهدايا سواء بعد طلبها أو بعد وصولها بدون طلب يجب عليها القيام بعدد من الإجراءات هي:

- 1- تسلم المجموعة المهداة وتسجيل اسم المهدى وتاريخ الإهداء بالإضافة إلى وضع خاتم خاص خلف صفحة العنوان بين أن المادة هدية وهذه الإجراءات ضرورية لقسم التزويد ولتشجيع المستفيدين على الإهداء.

2- مقارنة الهدايا التي وصلت مع المواد التي طلبت أو مع الرسالة المرفقة من جهة الإهداء.

3- إرسال كتاب شكر إلى الجهة المهدية.

4- بعد ذلك تسجل المواد المهداة في سجلات خاصة بها وفي السجل العام لقسم التزويد ثم تحول إلى الأقسام الفنية الأخرى لمتابعة الإجراءات.

ويجب أن تحفظ شعبة الإهداء سجلات للهدايا حسب ورودها تبين اسم المؤلف للمادة المهداة وعنوانها وبيانات النشر والتاريخ وعدد الصفحات والجهة المهدية وتاريخ الإهداء بالإضافة إلى ذلك، فيجب على شعبة الإهداء إعداد إحصاءات كاملة عن سير حركة الإهداء تبين العدد الإجمالي للهدايا وأشكالها ومصادرها ومواضيعها وذلك لتقييم نشاطات الإهداء.

2/5/3 : التبادل : Exchange

التبادل عبارة عن اتفاق أو تعاقد بين مكتبين أو أكثر يتم من خلاله تقاييس أو تبادل المواد المكتبية فيما بينها بحيث تقدم كل منهما للأخرى مواد مكتبية هي في غنى عنها والأخرى بحاجة إليها، وذلك بدون تعامل مالي فيما بينهما. وبذلك تستطيع كل مكتبة الحصول على مواد مكتبية قد لا تستطيع الحصول عليها بطريقة أخرى. وبالرغم من أن التبادل يعتبر مصدرًا جيدا للتزويد، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق أو رئيسي.

ويمكن أن يتم التبادل بين مكتبات من نفس النوع أو بين المكتبات المختلفة. ويفضل أن يتم التبادل مع مكتبات من نفس النوع، وذلك لتشابه أهدافها ومحموّعاتها وخدماتها وطبيعة روادها إلى حد ما. وتعتبر المكتبات الجامعية رائدة في هذا المجال. كذلك يمكن أن يتم التبادل على المستوى المحلي، والوطني، والعربي، والإقليمي، والعالمي.

وتوجد هناك ظروف متعددة تدعى المكتبات إلى الدخول في اتفاقيات التبادل فيما بينها. ومن هذه الظروف:

- هناك مواد مكتبية لا يمكن شراؤها لعدم توافرها للبيع أو لأنها نافذة من الأسواق وبالتالي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال الإهداء أو التبادل كالرسائل الجامعية مثلًا.
- تعاني معظم المكتبات من فقر في ميزانيتها، الأمر الذي يجعلها تفكر في مصادر أخرى غير الشراء لتطوير مجموعاتها ومن هذه المصادر المناسبة الإهداء والتبادل.
- توجد أحياناً قيود شديدة في إجراءات التحويل للأمور المالية في بعض الدول ولهذا تلجأ بعض المكتبات إلى التبادل تخلصاً من هذه القيود والعقبات. كذلك تعاني بعض الدول من ندرة العملات الأجنبية مما يضطر مكتباتها إلى الحصول على المطبوعات الأجنبية من خلال الإهداء والتبادل.
- أحياناً يتتوفر لدى المكتبات مطبوعات هي في غنى عنها لسبب أو لآخر، بينما تحتاج إليها مكتبات أخرى، لهذا، وانطلاقاً من روح التعاون تعمد بعض المكتبات إلى عرض فائضها للإهداء أو التبادل.
- تتغير السياسة الشرائية لبعض المكتبات أحياناً وخاصة من حيث المجل الموضوعي للاهتمام بسبب تغير احتياجات واهتمامات المستفيدين أو المؤسسة الأم، مما يؤدي إلى وجود مواد كثيرة لا تحتاج إليها المكتبة وترغب في تبادلها مع المكتبات التي يمكن أن تستفيد منها.
- وتختلف المواد التي تتبادلها المكتبات من حيث كمياتها وأنواعها باختلاف المكتبات وأماكنها وظروفها، كما أنها تختلف من حيث أشكالها أيضاً حيث أنها لا تقتصر على الكتب فقط بل

قد تشمل الدوريات والمصادر الفيلمية والمواد السمعية والبصرية وغيرها من المواد . ولكن مهما اختلفت أشكال وطبيعة هذه المواد. فيمكن حصرها في الأصناف التالية:

- المواد المكتبية المستبعدة من مجموعة المكتبة لأي سبب من الأسباب.
- النسخ المكررة من المواد المكتبية المتوافرة.
- مطبوعات المكتبة.
- مطبوعات المؤسسة الأم التي تتبع لها المكتبة.
- المطبوعات الرسمية للبلد أو الإنتاج الفكري الوطني بشكل عام.

ويجب أن تعطى أهمية خاصة إلى عامل النوع وليس الكم في مجال التبادل، وذلك لأن تكلفة المواد المتبادلة قد تكون باهظة الثمن أحيانه، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الكلفة المادية لإجراءات إعداد الطرود وشحذها، والجهود المطلوبة لتسجيل وفهرسة وتصنيف هذه المواد والمساحة التي ستحتاجها على الرفوف. ولذلك هناك مبادئ عامة في مجال التبادل يجب على المكتبات عدم إغفالها وهي:

- أن يكون التبادل متوازناً ومتكافئاً ومرضياً للطرفين لكي تكون الفائدة مشتركة.
- أن لا يكون التبادل في أي حل من الأحوال فرصة للتخلص من المواد التي لا تحتاج إليها المكتبة. فالتبادل وكذلك الإهداء ليس بديلاً عن «سلة المهملات».
- يفترض أن تكون المجموعات المعدة للإهداء والتبادل في حالة مادية جيدة وسليمة ومرضية.

أما الإجراءات الفنية للتبادل فتتلخص في النقاط التالية:

أولاً: توفير وتهيئة المواد لأغراض التبادل وذلك من خلال اختيارها وتنظيمها، وإعدادها واستبعاد التالف منها.

ثانياً: الإعلان عن الرغبة في التبادل والاتصال مع الجهات المناسبة ذات الاهتمام عن طريق كتاب رسمي مناسب، وبعد استلام الردود تتم إقامة علاقات تبادل مع المكتبات المناسبة والمكافئة والتي لديها الرغبة في ذلك.

ثالثاً: إعداد قوائم التبادل وتوزيعها على الجهات التي تم الاتفاق معها على التبادل. ويجب أن تكون هذه القوائم حديثة ومناسبة ومنظمة بشكل يجعلها سهلة الاستخدام.

رابعاً: تحديد أسس التبادل والتي منها:

- كل الانتاج مقابل كل الانتاج.
- مادة مكتبية مقابل مادة مكتبية.
- عدد الصفحات مقابل عدد صفحات مماثلة.
- حسب القيمة المالية للمادة المتداولة.
- التبادل الحر بدون شروط أو أسس.

خامساً : استقبال طلبات التبادل من الجهات المختلفة والرد عليها، وكذلك إعداد قوائم الطلب للمواد التي ترغب المكتبة في الحصول عليها عن طريق التبادل والمتوفرة في قوائم التبادل للمكتبات الأخرى.

سادساً : إعداد المواد التي تتطلبه المكتبات الأخرى وتجهيزها للشحن بعد أن يتم تسجيلها في سجلات خاصة.

سابعاً: حفظ المراسلات وإعداد الإحصاءات عن نشاطات التبادل المختلفة.

6/3 : إعداد المواد الواقلة:

تقوم المكتبات بعمليات عدالة بعد استلام الملاحة المطلوبة وقبل وضعها على الرفوف. وتشمل هذه العمليات:

أ - تسجيل المواد الواقلة في السجلات الخاصة.

بـ- وضع الختم الخاص بالمكتبة على الكتاب (ختم الملكية والذى يضم اسم المكتبة والرقم المتسلسل للمادة وتاريخ الإدخال ورقم التصنيف).

جـ- تغليف أو تجليد الكتاب غير المجلد وفق سياسة المكتبة لهذا الغرض .

د – فهرسة وتصنيف المواد

هـ- وضع رقم التصنيف على كعب الكتاب سواء بالكتابة بالقلم الكهربائي أو باستخدام الملصقات المناسبة أو أي طريقة أخرى مناسبة.

و – إعداد بطاقات وجيوب الإعارة المناسبة.

ز – استخدام الوسائل الأمنية الازمة لحماية الكتاب من السرقة مثل الشريحة المعدنية الممغنطة التي توضع في كعب الكتاب أو أي طريقة أخرى مناسبة .

7/3 : التجليد للمواد المكتبية : Binding

التجليد هو عملية تجميع وإحكام الصفحات المطبوعة أو المخطوطة في غلاف مصنوع من الورق المقوى ومحاط بالجلد أو البلاستيك أو القماش. ويتم تجليد بعض المواد المكتبية كالكتب والدوريات وغيرها من المواد المطبوعة لحمايتها من كثرة أو سوء الاستخدام ولحفظها المستقبلي، بالإضافة إلى ذلك فإن التجليد يجعل المواد المكتبية سهلة الحمل والحركة وبالتالي سهلة الاستخدام، كما يجعلها أقل سماكة. ويجعل التجليد كذلك إمكانية الكتابة على الكعب سهلة. وأخيراً فإن عملية تنظيم المواد المكتبية المجلدة تصبح سهلة وممكنة وذلك لصعوبة وقوف بعض المواد على الرفوف إذا لم تكن مجلدة.

وعلى الرغم من أهمية التجليد للمواد المكتبية وكثرة فوائده إلا أن له بعض السلبيات والتي منها التكلفة المالية والتي تشمل

تكلفة إرسال المواد إلى المجلد، وتكلفة إرجاعها إلى المكتبة. والتجليد يؤخر وصول المواد المكتبية إلى المستفيدين ويحرمهم من فرصة استخدامها مباشرة بعد صدورها ووصولها إلى المكتبة. بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات التصوير للمواد المجلدة عادة ما تكون صعبة. وأخيراً يجب أن لا ننسى أن بعض المواد المكتبية قد تتلف أو تفقد أثناء عملية التجليد.

وتتوقف عملية تجليد المادة المكتبية على ما يلي:

- حالة المادة المكتبية التي تستوجب التجليد (غير ناقصة أو مشوهه) والهوا من كافية بحيث لا يؤثر التجليد على المادة المطبوعة.
- المعلومات التي تتضمنها المادة ذات قيمة.
- المادة مطلوبة من القراء ويتوقع أن تستخدم كثيراً.

ويمكن للمكتبات الحد من تكلفة التجليد ومشكلاته المتعددة من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- اختيار المواد المكتبية قبل شرائها بناء على عدة اعتبارات من بينها البعد الشكلي أو المادي، ومدى إمكانية استخدامها لفترة طويلة دون أن تتلف و اختيار المواد المجلدة في حالة توافر المواد بشكل مجلد وغير مجلد.
- فحص الحالة أو الشكل المادي للمواد التي تصل عن طريق الإهداء والتبادل ومن ثم تحديد نوع المعالجة التي يجعلها أكثر تحملًا واستخداماً.
- إيجاد طرق حفظ وتنظيم وتخزين مناسبة لكل نوع من المواد المكتبية بما يتفق مع إمكانية صيانتها والمحافظة عليها لمدة أطول.

- القيام بعملية التعشيب للمجموعات بشكل دوري للتعرف على المواد التي بحاجة إلى صيانة أو إعادة تجليد قبل أن تتلف.
- تقرير نوع المعالجة والصيانة التي تحتاج إليها المواد بناء على المعرفة والخبرة.
- تأكيد مسؤولية المكتبة نحو المحافظة الدائمة على الوضع المادي لمجموعاتها.

ويجب على جميع الأقسام أن تتعاون في هذا المجال، لأن التجليد ليس مسؤولية قسم أو شعبة بحد ذاتها، بل مسؤولية جماعية تقع على عاتق الأقسام المختلفة وخاصة قسم الإعارة الذي يتعامل مع المواد المكتبية بشكل يومي.

ويمكن أن تتم عملية التجليد إما داخل المكتبة، وهذا الوضع يحد من معظم سلبيات التجليد ومشكلاته. أو خارج المكتبة، وهذا الوضع مكلف مادياً وقد يسبب كثيراً من المشكلات. وفي حالة عدم توافر قسم للتجليد في المكتبة أو في المؤسسة الأم التي تتبع لها يجب اختيار مجلد مناسب يتصف بما يلي:

- أ - الخبرة والشهرة والسمعة الطيبة في هذا المجال.
- ب- السرعة في الإنجاز والالتزام بالمواعيد.
- ج- استخدام المواد الأولية الجيدة والقوية
- د - الأسعار المناسبة.
- هـ- الدقة في اتباع الملاحظات والشروط المطلوبة.

وترغب بعض المكتبات وخاصة الكبيرة منها في إنشاء معمل للتجليد داخل المكتبة أو المؤسسة التي تتبع لها. وقد يبدو للوهلة الأولى أن العملية ضرورية وتساهم في تخفيض تكاليف التجليد ومشكلاته إلى أبعد الحدود إلا أن العملية ليست

سهلة على الإطلاق، ويجب دراسة الأمور التالية قبل اتخاذ القرار بإنشاء المعمل:

- حجم العمل الذي يمكن إنجازه داخل المعمل.
- مدى توافر المكان المناسب لمثل هذا المعمل سواء في المكتبة أو خارجها.
- مدى توافر العاملين المدربين على القيام بأعمال التجليد.
- قدرة المكتبة على تحمل الأعباء المالية التي يتطلبها المعمل وإدارته.

ولنجاح المشروع فإن على المعمل أن يقوم بأعمال أخرى غير التجليد مثل ترميم الكتب وصناعة الصناديق والأدراج من الورق المقوى والصناديق الخاصة لحفظ النشرات والوثائق وأي أعمال أخرى ذات علاقة.

8/3 : التعشيب والاستبعاد : Withdrawing

امتداد عمر المكتبات، تظهر على مجموعاتها ومقتنياتها علامات مع التقادم نتيجة لكثرة استخدامها أو بسبب ظهور أفكار ونظريات ومعلومات جديدة وخاصة في بعض المجالات كالطب والعلوم والتكنولوجيا. ولهذا، فإن المراجعة الدورية المستمرة لمجموعات المكتبة تعتبر عملية ضرورية. ويقصد بالتعشيب عملية مراجعة المجموعات المتوفرة للتأكد من أنها:

- في حالة مادية جيدة.
- تستخدم فعلاً من قبل المستفيدين .
- تحرى معلومات حديثة وليس قديمة أو غير صحيحة.
- تتواجد بأعداد كافية من النسخ .
- في حالة توازن ولا توجد فيها ثغرات معينة .

ونظراً لأهمية التعشيب لمجموعات المكتبة ونظرًا لكونه عملية فنية يجب أن تقوم على أسس مدرosaة ومتطرفة تقوم

بعض المكتبات وخاصة الكبيرة منها بتعيين موظف لهذا الغرض (Stock Editor). وللقيام بالعملية يقوم هذا الموظف عادة بالتجوال بين الرفوف والنظر إلى مقتنيات المكتبة المختلفة وفحصها شكلاً ومضموناً والتعرف على عدد مرات استعارتها وغير ذلك من الأمور. وتتطلب هذه الوظيفة خبرة جليلة ومهارة ومعرفة عميقة بالمجموعات المتوافرة وتنظيمها. وعادة تتم عملية التعشيب والاستبعاد للأسباب التالية:

- 1 لتجديد المواد المكتبية وخاصة التالفة منها بسبب كثرة الاستخدام.
- 2 لتجديد المواد القديمة والتي ظهرت لها طبعات جديدة.
- 3 لتوفير مساحة أكبر على الرفوف.
- 4 للتركيز على النوعية وليس الكمية ، ولذلك يتم استبعاد ما لا يهم مجتمع المستفيدين والنسخ المكررة.
- 5 الرغبة في مواكبة التطور العلمي وإضافة الجديد من المواد.
- 6 لتوفير كثير من الجهد المطلوب لتنظيم وصيانة المقتنيات.
- 7 نتيجة للرقابة ، سواء الداخلية أو الخارجية قد تظهر مواد مكتبية غير مناسبة لسبب أو لآخر ، وفي هذه الحالة يفضل استبعادها.

ويمكن أن يكون الاستبعاد للمواد المكتبية نهائية، أو تستبعد لاحفظ في مخازن خاصة وبطريقة معينة لتسنرجع فقط عند طلبها. ويجب وضع سياسة واضحة وقواعد ثابتة للعملية. ففي إحدى المكتبات العامة في نيويورك تتبع القاعدتان التاليتان:

أولاً : معظم المواد المكتبية في المكتبة العامة تستهلك خلال مدة عشر سنوات.

ثانياً: عملية الاستبعاد السنوي يجب أن تشمل ما معدله 5% من المجموعة الكلية.

هذا، ويمكن أن تتم عملية التعشيب والاستبعاد من خلال عملية الجرد لمقتبنيات المكتبة، كما يمكن أن يخصص وقت معين خلال السنة للقيام بتقاد المجموعات وفحصها بغرض استبعاد المواد التي لم تعد صالحة أو ذات فائدة للمستفيدين. كما يمكن التركيز على جوانب معينة في المجموعة كالنسخ المكررة التي اشتريت في وقت كان عليها طلب شديد ولم يعد لها حاجة بعد ذلك. كما يمكن التركيز على الطبعات القديمة لاستبدالها بطبعات جديدة. ويمكن تنظيم برنامج زمني للتعشيب والاستبعاد يتم من خلاله تعشيب مجموعة معينة في موضوع معين خلال كل فترة كما يمكن التركيز في هذه الحالة على بعض الموضوعات المعروفة بسرعة تطورها كالعلوم التطبيقية.

ويعتمد قرار التعشيب والاستبعاد للمادة المكتبية على ما يلي:

- هل المادة ما زالت متاحة في الأسواق أم أنها نافدة؟
- هل المادة ما زالت مطلوبة من القراء أم الغبار متراكم عليها؟
- ما مقدار التلف الذي طرأ على المادة؟
- هل اعترى المادة التقader وأصبحت غير مواكبة للمستجدات وليس لها قيمة؟
- هل تغطي المادة مجالاً موضوعياً لا زالت المكتبة ملتزمة بتغطيته؟

وتواجه عملية الاستبعاد لبعض المواد المكتبية مشكلات عدالة فالعملية تأخذ وقتاً وجهداً من العاملين يمكن أن يخصص للأعمال مكتبية أخرى. وهي مكلفة مالياً وخاصة عند استبدال ما تم استبعاده بنسخ أو طبعات جديدة. كذلك فإنه يسبب مشكلة نفسية للعاملين والمستفيدين حيث يشعر البعض بأن الاستبعاد يشبه حرق الكتب، وذلك تحفير للفكر الإنساني. وفي كثير من الأحيان لا تكون هناك صلاحية للقيام بالاستبعاد لدى المكتبي، وقد لا

يكون هناك اتفاق بين المسؤولين عن العملية حول استبعاد مادة معينة أحياناً

وعندما يتم استبعاد الكتاب أو أي مادة مكتبية أخرى، يجب على المكتبة أن تقوم بما يلي:

- 1- يختم الكتاب أو المادة المستبعدة بكلمة مستبعد (Withdrawn) بشكل واضح.
- 2- تسحب من الكتاب بطاقات الإعارة وأي بطاقات أخرى.
- 3- تسحب من الفهرس العام للمكتبة جميع البطاقات الخاصة بالكتاب المستبعد
- 4- إذا كانت المكتبة تشتراك في فهرس موحد فيجب عليها أن تقوم بإشعار الجهات ذات العلاقة بالفهرس الموحد.
- 5- التخلص من الكتاب بإهداه أو تبادله أو إتلافه وفقاً لحالته.

9/3 : جرد المقتنيات المكتبية:

الجرد عبارة عن عملية أو طريقة يتم من خلالها التأكد من أن مقتنيات أو مجموعات المكتبة ممثلة تماماً أو فعلياً في الفهرس العام، أو أن الفهرس العام للمكتبة يمثل حقيقة مقتنياتها. وهذه العملية يجب أن تكون منتظمة ومستمرة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- 1- بعض المواد المكتبية قد تكون فقلت أو سرقت ولا زالت بطاقاتها موجودة في الفهرس.
- 2- بعض البطاقات لم تسحب من الفهرس عندما تم استبعاد بعض المواد لسبب أو آخر.

وتتطلب عملية الجرد أخذ الفهرس المصنف والذهب به إلى الرفوف لعقد مقارنة بين البطاقات والكتاب أو الكتب التي تمثلها والتأكد من أنها (الكتب) متوافرة فعلاً على الرفوف. ويجب الإنبه هنا إلى أن بعض المواد قد تكون لا زالت معاشرة

للمستفيدين أو أرسلت للصيانة، أما في حالة عدم توافر الكتاب على الرفوفه وكون غير معار ولم يرسل للصيانة، فيعتبر في هذه الحالة مفقوداً وهذا تكون المكتبة أمام خيارين:

1- يشطب الكتاب وتسحب بطاقة من الفهرس.

2- يتم طلب شراء نسخة بديلة عنه لتضاف إلى مجموعة المكتبة.

ويمكن أن تتم عملية الجرد سنويأً أو مرة كل سنتين أو ثلاثة سنوات، أو مرة كل خمس سنوات، وذلك حسب حجم المجموعة وعدد العاملين في المكتبة. ويفضل أن تتم العملية سنويأً في المكتبات صغيرة الحجم، كما يفضل أن تتم العملية في وقت مناسب كالعطلة الصيفية بالنسبة للمكتبات المدرسية والجامعات ومكتبات الكليات. وقد تتم العملية بشكل مستمر من خلال مراجعة مجموعة من المقتنيات بعد أخرى، لأن يتم جرد المقتنيات في موضوع الديانات ثم العلوم الاجتماعية ثم اللغات وهكذا. ويمكن استخدام أسلوب العينة في الجرد.

وتكمن مشكلات الجرد الرئيسية في كونه مكلفاً مادياً ويحتاج إلى جهود بشرية كبيرة وفترة زمنية طويلة أحياناً وخاصة في المكتبات الضخمة. كذلك فإن الجرد عملية مزعجة وغير مفضلة لدى المستفيدين وخاصة عند بإعادة جميع المواد المكتبية التي لديهم أو منهم من الدخول إلى الرفوف. بالإضافة إلى ذلك فإن الجرد لن يؤدي إلى نتيجة وخاصة في حل الكتب المفقودة فهو لن يعيدها إلى المكتبة إطلاقاً.

10/3: حفظ وصيانة المقتنيات:

تبدأ عملية حفظ وصيانة المقتنيات منذ تسلم المكتبة للمادة المكتبية وتستمر العملية حتى استبعادها أو التخلص منها. وتشمل هذه العمليات.

٠ اختيار المواد المكتبية قبل شرائها بناء على اعتبارين أساسيين هما: أهميتها وطول المدة التي يمكن فيها استخدامها من قبل المستفيدين.

٠ الاهتمام بحالة المواد التي تتسلمها المكتبة سواء عن طريق الشراء أو الإهداء أو التبادل وكذلك تقدير التغيرات التي قد تطرأ عليها مستقبلاً، ومن ثم تحديد نوع المعالجة الازمة لها لجعلها أكثر تحملًا عند الاستخدام.

توفير طرق وأساليب الحفظ والتخزين المناسبة لكل نوع من المواد المكتبية. التأكيد على مسؤولية المكتبة نحو المحافظة الدائمة على موادها ومجموعاتها.

تنظيم المراجعة والإشراف الدائمين على المواد المكتبية وتقدير نوع المعالجة التي تحتاج إليها وطرق صيانتها.

٠ تقدير أي المواد تحتاج إلى الحفظ وأيها يتطلب الاستبعاد.

ويجب على المكتبة المحافظة على موادها وحمايتها من العوامل التي قد تعرضها للنافرالجزئي أو الكلي، ومن هذه العوامل:

- الضوء ، وبخاصة ضوء الشمس المباشر .
- الحرارة العالية (علمًا بأن درجة الحرارة المناسبة هي ما بين 18-24 درجة مئوية)
- الرطوبة العالية جداً أو المنخفضة جداً (علمًا بأن الرطوبة المناسبة هي ما بين 40 - %60).
- الغازات الضارة مثل ثاني أكسيد الكبريت وغيره .
- الحشرات الضارة والقوارض .
- الأتربة والغبار .
- عوامل أخرى : مثل الحرير ، وسوء الاستخدام من قبل الموظفين أو القراء .

الفصل الرابع

سياسة بناء وتنمية المقتنيات وأهم المصطلحات المرتبطة بها

0/4 : تمهيد

1/4 : تعريفات أولية ذات علاقة ببناء وتنمية المجموعات المكتبية

2/4 : سياسة بناء وتنمية المقتنيات

٤/٥ : تمهد :

ما يميز مكتبة عن مكتبة أخرى ليس حجم المكتبة أو ضخامتها وحجم مجموعاتها إنما نوعية المجموعات التي تقتنيها وقدرتها على تلبية اهتمامات المستفيدين ، فقد تتشابه المكتبات في نواحي عديدة منها الفهرسة والتصنيف والتتنظيم والخدمات التي تقدمها ، لكن تظل المجموعات المكتبية محوراً أساسياً في تميز أي مكتبة عن مثيلها من المكتبات بل تكون عامل أساسياً في تحقيق المكتبات لأهدافها ، ومن هذا المنطلق اهتمت كثير من المكتبات بنوعية ما تقتنيه من أوعية المعلومات المختلفة وشرعت في تدوين سياسة خاصة ببناء وتنمية المجموعات المكتبية وحرصت على مراجعتها في فترات حرصاً منها على تطويرها بما يقتضيه التطور الحاصل وظروف النطور في مجال المكتبات وأوعية المعلومات وأساليب التزويد المختلفة حيث يتم التخطيط لسياسة تنمية المجموعات ورسمها بناء على حقائق ومعلومات مستمدة من واقع الحال الموجود بالمكتبة وتطلعات وأمال القائمين عليها.

وفي الجانب المقابل نجد بعض المكتبات لم تهتم بوضع سياسة لتنمية مجموعاتها لعدم الاقتضاء بها أو نتيجة عدم القدرة في إعدادها لما يتطلبه الحال من جمع معلومات عن واقع الحال الموجود وعدم القدرة على رسم خطوط المستقبل بالنسبة للمجموعات المبنية على حقائق و أرقام تستمد من الخدمات التي تقدم وبالتالي تظل هذه المكتبات بمجموعاتها دون مستوى التطلع لعدم القدرة على كشف نقاط القوة والضعف في المجموعات من خلال التقييم الذي يقوم على أساس ومبادئ منطلقة من تفكير وتحليل عميق للواقع بكل تفاصيله.

١/٤ : تعريفات أولية ذات علاقة ببناء وتنمية المجموعات المكتبية

١/١/٤ : مجتمع المكتبة Patron Community

لا شك أن الغاية التي يصبو إليها العمل المكتبي من وراء الأنشطة التي تقوم بها هي تلبية احتياجات مجتمع المكتبة وتوفير المعلومات المناسبة لاحتياجاتهم في الوقت المناسب لهم. وتتعدد المسميات هنا أيضاً للتعبير عن هذا المجتمع بين القراء، والمترددين على المكتبة، والمستفيدين، ومجتمع المكتبة إلى آخر تلك المسميات التي تستخدم تبادلياً كأنما ليس هناك ثمة فروق بين معانيها، ول الواقع أن هناك فروقاً لها دلالتها، فعلى سبيل المثال هناك فرق بين مصطلحات المترددين والقراء وبين مجتمع المكتبة فالمجموعة الأولى هي مجموعة المترددين من القراء الفعليين بالمكتبة باستمرار، بينما مجتمع المكتبة قد يشمل مجموعات أخرى تكون المكتبة مسؤولة عنهم وعن تقديم خدمات لهم رغم عدم ترددتهم على المكتبة.. فهناك غالباً في معظم المكتبات نسبة من مجتمعها لا تستفيد من المكتبة وخدماتها، وعلى المكتبة الوصول إلى هؤلاء واجتذابهم.. ولا يكفي أن ننتظر وصولهم إلينا داخل المكتبة.

ومن هنا فإن مجتمع المكتبة هو المجتمع الذي أشئت المكتبة من أجل خدمته سواء من القراء المترددين على المكتبة، أو غيرهم.

٢/١/٤ : سياسة تنمية المجموعة المكتبية Collection Development Policy

توجد مثل تلك السياسة أو اللائحة المكتوبة في كثير من المكتبات، وتحتفل مسمياتها المستخدمة بين ولائحة المكتبة، وسياسة الاختيار إلى غير ذلك وإن كنا نرى أن «سياسة تنمية المجموعة المكتبية»، قد يكون مسمى أكثر شمولاً حيث يشمل

إضافة إلى قواعد اختيار المصادر الجديدة أيضاً قواعد تنظيمية لقبول الهدايا أو الحصول على المصادر من خلال التعاون مع المكتبات الأخرى والمصادر الأخرى التي تسهم في تنمية المجموعات إضافة إلى القواعد التي تحكم بقية العمليات والأنشطة المتعلقة ببناء المجموعات مثل التزويد والتغذية والتقويم وأيضاً التصرف في حالات معينة قد تواجهها المكتبة مثل عدم رضى بعض فئات مجتمع المكتبة عن مصادر أو خدمات وأنشطة معينة بالمكتبة.

ومن هنا فإن سياسة تنمية المجموعة المكتبية هي خطة ومحددات تضعها المكتبة بعد دراسة احتياجات مجتمع المكتبة وواقع مجموعاتها، وفي ضوء أهدافها حتى تسير بمجموعاتها نحو تحقيق تلك الأهداف وتتأى بها عن المشاكل والعقبات التي تواجه القائمين عليها.

3/1/4 : عملية الاختيار : Selection

يفضل في اختيار المصادر اشتراك أكبر عدد ممكн منن يضمهم مجتمع المكتبة والعاملين بها كلا كان ذلك ممكناً ويؤثر في ذلك نوع المكتبة وإعداد المستفيدين منها.. ويكون ذلك عادة تحت إشراف وتنسيق شخص أو قسم معين مسؤول عن هذه العملية في المكتبة بهدف تحديد مصادر المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مجتمع المكتبة.

ومن هنا فإن عملية الاختيار، هي عملية اتخاذ القرار بشأن مصادر المعلومات المناسبة للمكتبة بعد المفاضلة بينها لاختيار الأفضل من خلال قنوات أو أدوات الاختيار.

4/1/4 : عملية التزويد : Acquisition

هي عملية تنفيذ ومتابعة للإجراءات التي تتخذها المكتبة من أجل الحصول على مصادر المعلومات التي تم اختيارها، ولا تقتصر عملية التزويد على تأمين مصادر المعلومات التي تم

اختيارها للمكتبة من خلال قبول الهدايا أو التبادل بين المكتبات والشراء التعاوني لمصادر المعلومات بل تتضمن شراء المصادر أيضاً.

5/1/4 : عملية تنقية المجموعة المكتبية Weeding : of Collection

إذا كانت الخطوات أو العمليات السابقة لبناء وتنمية المجموعات المكتبية تؤدي إلى النساء المستمرة للمجموعات فإنه من المنطقي إذا أن تحتاج هذه المجموعات إلى عملية مراجعة دورية لمجموعاتها واستبعاد ما فقد قيمته فيها بالنسبة للمستفيد أو حتى المصادر التي قلت قيمتها نتيجة وجود مصادر أخرى بالمكتبة تعطي محتواها وتتعداً بمعلومات أحدث.

ولا تعني عملية التنقية والاستبعاد.. هنا أن الاستبعاد يجب أن يتم تلك المصادر بأي صورة كانت، وإنما يمكن الاستفادة منها بطرق تعود بالفائدة على المجموعة المكتبية كالاستفادة منها في عمليات التبادل أو الإهداء أو البيع وإذا ما تعذر كل ذلك فإننا نضطر إلى إدامتها.

وعوماً فإن المكتبة لا تتخذ قرار الاستبعاد بسهولة بل قد تسبقه إجراءات أخرى تتضمن تحقيق أقصى الاستفادة من تلك المصادر، كأن تنقل المصادر أولاً إلى أماكن للتخزين خارج المجموعات الأساسية المعروضة للجمهور بحيث يمكن جلبها أو اطلاع المستفيد عليها في مكانها عند الحاجة.. وقد تلجأ بعض المكتبات إلى التصوير المصغر والاحتفاظ بتلك المصادر في أشكال مصغرة أو مقروءة إلكترونياً حتى تشغل حيزاً أقل.

ومن هنا فإن عملية تنقية المجموعة المكتبية هي عملية فحص مصادر المجموعة المكتبية وتحديد قيمتها الحالية لمجتمع المكتبة بغرض تنقية المجموعة من المصادر التي تقل الاستفادة منها إلى درجة كبيرة.

6/1/4 : عملية التقويم Evaluation

1/6/1/4 : تقويم خطوات بناء المجموعة المكتبية:

إن القيام ببناء المجموعات المكتبية من خلال العمليات التي سبقت هذه العملية بداية من تحديد ودراسة مجتمع المكتبة للتعرف على احتياجاته من المعلومات ومروراً ببقية العمليات، من وضع سياسة لتنمية المجموعة المكتبية وعملية الاختيار فالترزيد، فالتنقية للمجموعات المكتبية.. كل ذلك يحتاج بعد ذلك من القائمين على تلك العمليات وقفه تأمل ومحاسبة للنفس، ومراجعة الملاحظات التي دونت أثناء كل من تلك العمليات مما يساعد على معالجة المشاكل. التي واجهت القائمين عليها، وتطوير أسلوب العمل إلى الأفضل دائماً، وهذا نوع من التقويم.

2/6/1/4 : تقويم المجموعات المكتبية :

أما النوع الآخر من التقويم والذي تركز عليه معظم الأدبيات في هذا الموضوع هو تقويم المجموعة المكتبية التي تكونت داخل المكتبة كنتيجة لبناء وتنمية المجموعة المكتبية، وهذا قد يتم من خلال عدة طرق سوف نتناولها عند تطرقنا إلى هذا الموضوع.

Collection 3/6/1/4 : تقويم المجموعة Evaluation

هي عملية تقويم شاملة لمجموعات المكتبة لتحديد مدى مناسبتها لاحتياجات مجتمع المكتبة من المعلومات، وسوف يقدم لنا هذا التقويم تغذية راجعة تقدمنا باستمرار إلى الخطوة الأولى من خطوات بناء وتنمية المجموعة المكتبية.. لا وهي دراسة مجتمع المكتبة وذلك حتى تستمر عمليات البناء والنمو في تلك المجموعات.

7/1/4 : عملية الجرد :

هي عملية الكشف على مصادر المعلومات في مكتبة ما، من أجل تحديد المفقود والتالف منها، وما يحتاج إلى تجليد وصيانة واستبدال.

8/1/4 : التبادل :

هي عملية مقايسة بمصادر المعلومات مع المكتبات الأخرى، وتستخدم في ذلك المصادر المتاحة للمكتبة سواء تلك من إصداراتها أو من المؤسسة الأم التي تتبعها المكتبة، أو تلك التي قل استخدامها من مصادر المكتبة أو وصلت إليها كهدايا مكررة أو غير مناسبة.

9/1/4 : الإهاء :

وهو من مصادر تنمية وبناء المجموعات المكتبية حيث يهدي شخص أو هيئة أو مكتبة أخرى مصادر معلومات مجانية للمكتبة دون مقابل.

10/1/4 : الإيداع القانوني :

هو إيداع نسخ مجانية من مصادر المعلومات المنشورة في مكتبات معينة وأحياناً ما يفرض على الناشر أو الطابع أو المؤلف أو أكثر من واحد منهم. معاً طبقاً لتشريع تصدره جهة رسمية في الدولة وذلك في مقابل حفظ حقوقهم الخاصة بتلك المصادر، كما تفرض عليهم الغرامات أحياناً عند عدم اتباعه.

11/1/4 : أدوات الاختيار :

وهي مصادر المعلومات التي يستخدمها القائمون على عملية الاختيار في انتقاء المصادر ومعرفة المعلومات الازمة عنها قبل تزويده المكتبة بها. ومنها قوائم الناشرين وفهرس المعارض والببليوجرافيات (الوراقيات) وغيرها.

12/1/4 : دار النشر :

هي مؤسسة توفر أحياناً رأس المال اللازم، ومعونة في التحرير لتحويل نص ما إلى مصدر معلومات منشور، ثم تسويق ذلك المصدر.

13/1/4 : المطبعة :

هي مؤسسة مستقلة غالباً وإن ارتبطت بالناشر أحياناً تتولى طباعة الكتاب وتجلديه استعداداً لنشره لحساب الناشر أو المؤلف.

14/1/4 : وكلاء المكتبات :

يعتبر الوكلاء وسطاء بين المكتبات والناشرين حيث يقومون بشراء مصادر المعلومات المختلفة من الناشرين والاحتفاظ بها، وتجميع طلبات المكتبات من مصادر المعلومات المطلوبة قبل نشرها (والتي يتم اختيارها غالباً من قوائم المصادر التي سوف تنشر قريباً وإعلانات الناشرين وغيرها) حيث تباع تلك المصادر وبالتالي للمكتبات ودور بيع الكتب ومصادر المعلومات.

15/1/4 : المورد :

هو الناشر أو الوكيل الذي تحصل منه المكتبة أو دار بيع الكتب والمصادر على مصادر المعلومات المختلفة الازمة لها.

16/1/4 : الرقابة :

هي إرادة خارجية على المكتبة أو مجتمع المكتبة. تتدخل في عمليات تزويد المكتبة بالمصادر التي ترد إليها. وبينها تمارس مثل هذه الرقابة غالباً جهة حكومية في الدولة فإن بعض الأفراد أو الجماعات من مجتمع المكتبة تحاول فرضها على بقية مجتمع المكتبة.

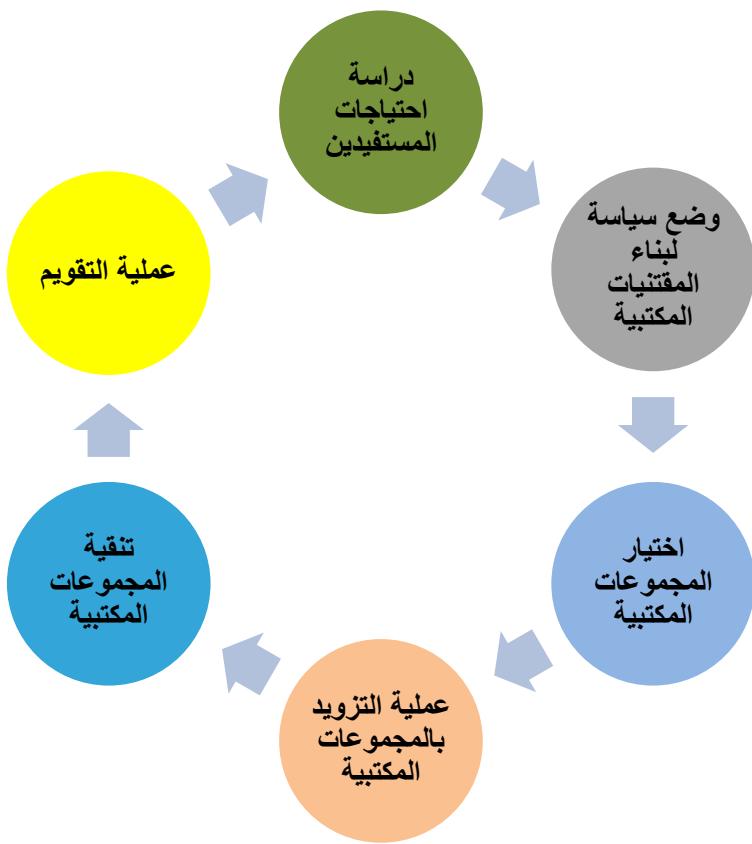
17/1/4 : الطعة :

هي مجموعة النسخ التي تطبع معاً في المرة الواحدة من مصدر معلومات معين. وتخالف في أنواعها فمنها الطبعات الجديدة التي تمت فيها مراجعة وتغيير النص وتتم عادة بعد مدة من الطبعة السابقة لها. ومنها الطبعات المعادة دون تغيير في النص الأصلي Reprint, Reissue وتكون غالباً عند نفاذ الكمية المطبوعة بسرعة. بينما هناك العديد من الطبعات الأخرى كالتجارية، والخاصة، والاقتصادية والتي تختلف في جودتها ومواصفاتها وبالتالي أسعارها.

2/4 : سياسة بناء وتنمية المجموعات :

بعد أن تناولنا التعريفات الأولية لأهم عمليات بناء وتنمية المجموعات المكتبية فقد آن لنا أن نبين ترتيب تلك العمليات في خطوات محددة لبناء وتنمية المجموعات، ولا شك أننا يجب أن نبدأ بدراسة مجتمع المكتبة حتى نضع في ضوء ذلك سياسة شاملة لتنمية المجموعة المكتبية ثم نقوم باختيار مصادر المعلومات المناسبة لاحتياجات المستفيدين ونزوذ المكتبة بتلك المصادر ثم نقوم بعملية تنقية المجموعات من المصادر غير المناسبة وننتهي إلى عملية تقويم المجموعات المكتبية ثم نعود من جديد إلى دراسة مجتمع المكتبة وهي الخطوة التي بدأت بها خطوات تنمية المجموعات.

وإذا أردنا توضيح ذلك في حلقة متتابعة الخطوات فإن خير ما يمثلها هو الشكل رقم(١) لخطوات بناء وتنمية المجموعات المكتبية.



الشكل رقم(١) يوضح خطوات بناء وتنمية المجموعات المكتبية

وسوف نتناول بالشرح بهذا الفصل سياسة بناء وتنمية المقتنيات ، والتي تنقسم إلى دراسة احتياجات المستفيدين أولاً ثم وضع سياسة لبناء المقتنيات المكتبية :

١/٢/٤ : دراسة احتياجات المستفيدين وتحليل مجتمع المكتبة :

لما كانت المكتبة وعملياتها وخدماتها تهدف في النهاية إلى تلبية احتياجات مجتمعها من المعلومات فإن ذلك يستوجب حتماً دراسة ذلك المجتمع وتحليل احتياجاته ليمكن تلبيتها بأفضل صورة ممكنة.. ويؤدي إغفال إجراء مثل تلك الدراسة إلى نتائج سيئة نراها في بعض من مكتباتنا، عندما نجد مجموعاتها لا تلقى الإقبال الكافي لأنها لا تلبى احتياجات ورغبات المستفيدين.. فقد بنيت مجموعاتها حسب تصور القائمين عليها لتلك الاحتياجات وهو تصور قد لا يعكس احتياجات مجتمع المكتبة، ومن هنا فإن مثل هذا التصور قد يصيب أو يخيب.

وتكون تلك الدراسة لمجتمع المكتبة أكثر صعوبة كلما زاد ذلك حجم المجتمع وتتنوع وتشعبت اهتماماته وشخصياته، فلا شك إذا أن مثل هذه الدراسة تكون شاقة وصعبة في المكتبات العامة الكبيرة أكثر منها في المكتبات المتخصصة الصغيرة على سبيل المثال، وقد تكون المشكلة هنا في كيفية إجراء مثل تلك الدراسة وذلك لندرة الأدبيات المهنية التي تتناول هذا الموضوع. الواقع أن هناك عدة مطبوعات تصدرها على سبيل المثال الجمعيات المتخصصة الفرعية عن جمعية المكتبات الأمريكية.. إضافة إلى دراسات أخرى كتلك التي شارك فيها مؤلف هذا الكتاب لدراسة مجتمع مكتبة عامة في الولايات المتحدة الأمريكية فغطت جوانب ثلاثة :

- طبيعة مجتمع المكتبة واستطلاع العاملين بها.
- استخدام المصادر داخل المكتبة.
- استطلاع مجتمع المكتبة.

وينبغي على المكتبة إذا ما قررت إجراء مثل تلك الدراسة أن تبحث عن الإجابات للتساؤلات التالية أولاً :

1- ما مدى التغطية التي سوف تقوم بها الدراسة لمجتمع المكتبة

2- من سيقوم بالدراسة وجمع المعلومات.

3- ما المعلومات التي سوف يتم جمعها من خلال الدراسة.

4- من أين ستجمع البيانات والمعلومات المطلوبة.

5- كيف سيتم تحليل البيانات التي جمعت.

ونحاول فيما يلي مناقشة هذه التساؤلات بمزيد من التفصيل :

1- مدى التغطية لمجتمع المكتبة :

يختلف مدى تغطية مجتمع المكتبة على إمكانات وظروف المكتبة، فقد تقتصر على المترددين من القراء الفطبيين بالمكتبة لمعرفة المزيد عنهم واحتياجاتهم من المعلومات ومدى رضاهم عن مجموعات المكتبة وخدماتها، بينما توجه مثل هذه الدراسات أحياناً إلى مجموعات غير المستفيدين وغير المترددين من مجتمع المكتبة بغرض تحديدتهم والتعرف على طبيعتهم واهتماماتهم واحتياجاتهم لتلبية من خلال مجموعات وخدمات المكتبة واجتذابهم إليها.

والواقع أن الوضع المثالي للتغطية في هذه الدراسات يجب أن يشمل المستفيدين المترددين على المكتبة وغيرهم من أنشئت المكتبة من أجل خدمتهم، ولا شك أن تحقيق ذلك أمر غير يسير وخصوصاً عندما يكون مجتمع المكتبة كبير العدد متشعب الاهتمامات والتخصصات، وعند تحديد المكتبة لمدى تغطية الدراسة فإنها تنتقل وبالتالي إلى تحديد من سيقوم بالدراسة وجمع المعلومات عن مجتمع المكتبة.

2- مسؤولية القيام بالدراسة وجمع المعلومات :

تلجا بعض المكتبات إلى الاستعانة بمستشارين متخصصين من جهات خارجية للقيام بمثل هذه الدراسات أو مجرد وضع

خطة الدراسة ليتم تتنفيذها من قبل آخرين، بينما تلجأ مكتبات أخرى لا تملك إمكانية تمويل مثل هذه الدراسات إلى الاستعانة بالمتطوعين من المؤسسات الأكاديمية أو من أفراد مجتمع المكتبة، إضافة إلى العاملين بالمكتبة وخصوصاً القائمين منهم على عمليات بناء وتنمية المجموعات المكتبية.

3 - المعلومات التي سوف يتم جمعها :

يختلف مدى التغطية هنا حسب نوع المكتبة ومجالات اهتماماتها، وعموماً فإن العناصر التالية هي من العناصر المهمة التي ينبغي دراستها بالنسبة لمعظم المكتبات.

أ - معلومات تاريخية :

وتكون هذه المعلومات عن مجتمع المكتبة والتطور التاريخي له عالماً مساعداً في فهم مجتمع المكتبةاليوم، كما تسهم هذه المعلومات في تحديد بعض المجالات التي يمكن التركيز عليها في عملية تنمية مجموعات المكتبة.

ب - معلومات جغرافية :

قد تساعد في فهم اتجاهات نمو المجتمع وتوزيعه مما يساعد على تحديد نقاط الخدمة الازمة له وعدد النسخ التي يجب تزويد المكتبة بها مما يؤثر وبالتالي على عدد العناوين التي يمكن للمكتبة شراؤها وبالتالي.

ج - معلومات عن المواصلات المتاحة :

تساعد مثل هذه المعلومات مع المعلومات الجغرافية على تحديد إعداد نقاط الخدمة وأشكالها وأماكنها المناسبة، حتى أن بعض المؤسسات الأكاديمية والصناعية الكبيرة توفر مواصلاتها الخاصة مما يقلل أحياناً من الحاجة إلى أعداد كبيرة من نقاط الخدمة وفروع المكتبة وبالتالي الحاجة إلى نسخ متعددة من نفس المصادر، بينما تلجأ بعض المكتبات إلى توفير خدمات متقللة

لأماكن بعيدة أو تلك التي لا تتوافر بها الخدمة الكافية، فتنقل إليها مجموعات مكتبية في عربات خاصة كنقط خدمة متنقلة

د - معلومات قانونية :

تختص بلوائح المكتبة، وخصوصاً المتعلقة منها ببناء وتنمية المجموعات والتنقية، والاستبعاد، ووضوح مثل هذه المعلومات يبعد المكتبة عن مشاكل يمكن أن تواجهها بسبب الجهل بمثل هذه المعلومات واللوائح.

ه - معلومات ديمografية :

عن الإحصاءات السكانية وغيرها، وهي معلومات أساسية للقائمين على بناء وتنمية المجموعات المكتبية فالغيرات المتوقعة في التركيبة السكانية يجب متابعتها والاستعداد لها،... بدلاً من انتظار حدوثها مما يسيء في تلك الحالة إلى سمعة المكتبة وصورتها في المجتمع باعتبارها مؤسسة متخلفة بطبيعة التجاوب مع احتياجات المجتمع، فقد حدث على سبيل المثال انخفاض حاد في معدل المواليد في الولايات المتحدة الأميركية في الستينات، إضافة إلى عدم الرضى عن أنظمة الدراسات العليا مما أدى إلى انخفاض أعداد مجتمع المكتبة الأكademie، وهو مثال يشير إلى أنه لا يجوز أن نفترض أن أعداد مجتمع المكتبة هي في ارتفاع وزدياد مستمر... فالامر مرتبط بالغيرات في التركيبة السكانية.

و - معلومات اقتصادية :

وهي معلومات مهمة للتخطيط والتنفيذ في بناء وتنمية المجموعات، حيث أن التوقع المسبق للزيادة أو الانخفاض في التمويل سوف يساعد على اتزان واستمرار بناء وتنمية المجموعات بشكل مناسب.

ز - معلومات عن أنظمة الاتصال :

حيث تؤثر مثل هذه الأنظمة على بناء وتنمية المجموعات، فأحياناً ما توفر بعض الأنظمة الأخرى في المجتمع معلومات لأفراده، كذلك التي توفرها بعض أنظمة التلفزيون والتليفون حيث تلبي بعض احتياجاتهم من المعلومات في المجالات التعليمية أو الإجابة على الاستفسارات، مما يؤثر على نوعية ومجالات تنمية المجموعات المكتبية.

ح - معلومات عن المنظمات التربوية والاجتماعية :

حيث تعكس المعلومات عنها اهتمامات المجتمع.. ومن أكثرها تأثيراً تلك المنظمات التي لها برامج تعليمية مهما كانت مستوياتها.

ط - معلومات عن المنظمات الثقافية والترويحية :

والتي تعكس أيضاً اهتمامات مجموعات من المجتمع والتي يمكنها مساعدة المكتبة بقوة إذا ما حفظت المكتبة بعض اهتماماتها في مجال المعلومات.

ي - معلومات عن مصادر المعلومات الأخرى المتاحة للمجتمع :

حيث يجب على المكتبة تحديد تلك المصادر وعقد الاتفاقيات التعاونية معها حتى تعم الفائدة على الجميع إضافة إلى التوفير في النفقات وزيادة الخدمات التي يمكن تقديمها، وتكون أول خطوة نحو مثل هذا التعاون هو معرفة أماكن وجود تلك المصادر ونوعيتها.. إضافة إلى معرفة أماكن بيع تلك المصادر من كتب وأشرطة وصحف وغيرها.

4 - أماكن جمع المعلومات والبيانات المطلوبة :

بعد تناولنا :

1 - مدى التغطية المطلوبة لمجتمع المكتبة.

- 2- تحديد مسؤولية القيام بالدراسة وجمع المعلومات.
- 3- المعلومات التي سوف يتم جمعها.

فإذن ننتقل الآن إلى أماكن جمع تلك المعلومات والبيانات عن المجتمع، وقد حددت مجالات الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع عدداً من الأساليب المنظمة لدراسة المجتمع ويمكن تقسيمها إلى نوعين أساسيين من الأساليب :

النوع الأول : عن طريق المقابلات واللقاءات

أ - مقابلات مع المسؤولين من المطلعين على احتياجات المجتمع ومنهم الموظفون العاملون والمسؤولون في مؤسسات المجتمع وكبار رجال الأعمال وغيرهم، كا ينبغي هنا اختيار أسلمة المقابلات والتأكد من وضوح أغراضها للقائمين عليها، كما ينبغي اختيار ذوي الخبرة في هذا المجال للقيام بهذه اللقاءات وإتاحة فرص التدريب الكفيلة بذلك، كما يجب دعم المعلومات التي نتوصل إليها بهذه الطريقة بالبيانات الإحصائية الازمة، ومن المفيد هنا اللجوء إلى سؤال آخر لاختبار مصداقية البيانات ومحاولة تغطية فئات متعددة منهم في تلك اللقاءات.

ب - لقاءات ومناقشات وندوات عامة ، ويمكن أن يتم دعوة جميع أفراد مجتمع المكتبة إلى لقاء عام لعرض وجهات نظرهم بالنسبة لما يمكن عمله لتطوير خدمات المكتبة، وهنا تلعب الدعاية المسابقة المكثفة دوراً أساسياً وذلك قد يكون من خلال البريد أو الإعلان في الاجتماعات الأخرى أو وسائل الإعلام المختلفة.. كما قد تستدعي الحاجة إلى إقامة عدة لقاءات. حتى تكون المجموعات صغيرة ومناسبة لعرض وجهات النظر، كما يجب طرح نفس التساؤلات الأساسية في كل لقاء وفي حضور كل فريق البحث.

النوع الثاني : عن طريق جمع المعلومات وتطبيق الاستبيانات :

أ - جمع المعلومات عن المؤشرات الاجتماعية social indicators : وهذه المؤشرات الاجتماعية أو الصفات قد تكون جغرافية كوجود أنهار أو أنماط للتنقل أو تكون ذات علاقة بالإحصاءات السكانية للمجتمع sociodemographic مثل العمر والجنس والدخل والتعليم والأصل العرقي كما قد تكون مؤشرات ذات علاقة بالتوزيع السكاني من حيث الكثافة والحركة والهجرة إلى غير ذلك، ومن أمثلة المؤشرات التي يمكن أن تختار منها مانراه متعلقاً بمجتمع المكتبة ما يلي :

- العمر
- الجنس
- التعليم
- الدخل
- الصحة
- الوظيفة
- الحالة الاجتماعية
- مكان الإقامة

ونتجه بعد تحديد المؤشرات إلى جمع البيانات والمعلومات عنها من مختلف المصادر، ومن أهم هذه المصادر عادة الإحصاءات السكانية والدراسات الاجتماعية السابقة.

ب - عمل الدراسات الميدانية، وقد تكون الدراسات مطبقة على عينات مماثلة للمجتمع الأصلي أو كل مجتمع المكتبة وهو الأفضل ما أمكن ذلك وقد يتم ذلك من خلال مقابلات أو توزيع الاستبيانات وهي طريقة شاملة لجمع المعلومات من حيث تصميم تلك الاستبيانات واختيار العينات التي سوف توزع عليها وأسلوب تطبيقها سواء من خلال مقابلات شخصية أو بالبريد أو بالهاتف إلى غير ذلك ثم تجميع الإجابات وتفرغيها وتحليلها للوصول للنتائج.

5-كيفية تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها :

تحت بعد الانتهاء من جمع البيانات تأتي مرحلة إعدادها للتحليل وذلك بالطبع يعتمد على الأسلوب والشكل الذي جمعت به هذه البيانات إضافة إلى قدرات القائمين على تحليلها، غالباً ما تجمع الإجابات بالنسبة لكل سؤال أو عنصر : كل مؤشر تمت دراسته، ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية الأولية عليها وإيضاح العلاقات بينها في النهاية باستخدام الرسوم البيانية والمخططات التوضيحية وغيرها وعرض النتائج الأولية على المشاركين في عملية دراسة وتحليل مجتمع المكتبة للاستفادة من ملاحظاتهم ومقرراتهم وتعليقاتهم عليها، كما يعرض التقرير على جميع وحدات المكتبة لدراسة تأثيره على العمل في كل وحدة.. وقد يتضح من التقرير طبيعة قطاعات المجتمع من غير المستفيدين وأسباب عدم الوصول إليها، كما يتناول ساعات الخدمة وأماكن ونقط تقديمها والعجز الحالي فيها ونقص الوعي لدى مجتمع المكتبة بمجموعاتها وخدماتها، وعندما تتم دراسة وتحليل احتياجات مجتمع المكتبة من المعلومات فإنه يمكن تعديل سياسة بناء وتنمية المجموعة المكتبية في ضوئها إن وجدت هذه السياسة مكتوبة أصلاً وإلا فإنه على المكتبة وضع تلك السياسة، وهذه هي الخطوة التالية من خطوات بناء وتنمية المجموعة المكتبية وينبغي أيضاً وضع خطة تضمن استمرار جمع وتحديث البيانات عن مجتمع المكتبة.

وعوماً فإنه يمكن إجمال أنواع مجتمعات المكتبات حسب أنواع المكتبات فهي بين مكتبة عامة ومدرسية وأكاديمية ومتخصصة ووطنية. لكل منها مجتمعه الذي تميزه سيات عامة غالباً، فالمكتبة العامة تقدم خدماتها الخاصة بالمعلومات ومصادرها لجميع أفراد المجتمع الذي أنشئت من أجل خدمته دون تمييز باختلاف أعماره وأجناسه ومستوياته التعليمية والثقافية مجاناً، وهي بذلك تخدم مجتمعاً غير متجانس نسبياً إذا ماقررنا بمعظم أنواع المكتبات، والمكتبة الوطنية تمثلها في ذلك مع

مسؤولية الحفاظ على التراث القومي. أما المكتبات المدرسية والأكاديمية فإن مجتمعاتها تقتصر إلى حد كبير على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومن ينتمون إلى تلك المؤسسات، فالمجتمع فيها متاجنس إلى حد ما واهتماماتها غالباً ما ترتبط بالمناهج والبرامج والمستويات الدراسية التي تخدمها.

وإن كانت المكتبات المتخصصة تفوقها غالباً من ناحية تجانس مجتمعها الذي يمتاز غالباً بصغر حجمه وكبر إمكاناته واقتصر الخدمات فيها على مجالات موضوعية ضيقة ومحددة، ترتبط بطبيعة أعمالها واهتماماتها.

2/2/4 : وضع سياسة لبناء المقتنيات المكتبية :

تختلف المسميات بالنسبة لهذه الخطوة من خطوات بناء وتتنمية المجموعة المكتبية كما سبق الإشارة في التعريفات الأولية، فيينا نجد في بعض المكتبات مسميات مثل «سياسة الاختيار» و«سياسة التزويد» ولائحة المكتبة، وخطة بناء المجموعات المكتبية، إلى غير ذلك، إضافة إلى استخدام تلك المسميات استخداماً تبادلياً فإنها في الواقع لا تحمل نفس المعنى كاً فهمنا مما سبق.. ويمكننا هنا أن نعرف سياسة بناء وتتنمية المجموعة المكتبية بأنها خطة ومحددات تنفيذية تضعها المكتبة بعد دراسة احتياجات مجتمعها وواقع مجموعاتها، وفي ضوء أهدافها لتسير بمجموعاتها نحو تحقيق تلك الأهداف.

ومن الملاحظ أن العديد من المكتبات لا تقوم بإعداد مثل هذه الخطة أو السياسة لبناء وتتنمية مجموعاتها وقد يكون من أسباب ذلك أن إعداد مثل هذه الخطة يحتاج إلى قدر كبير من البيانات والمعلومات والوقت والجهد كما اتضح لنا من الخطوة السابقة لبناء المجموعة، وهي دراسة مجتمع المكتبة. إضافة إلى أنها تحتاج إلى التعديل والتطوير المستمر، غير أن توفر تلك الخطة أو السياسة أمر حيوي كاً يتضح من تعريفاتها السابقة. ويمكن تلخيص جوانب الاستفادة منها فيما يلي:

- أـ تساعد الخطة على التوصل إلى وجهة نظر موحدة حول ماهية المجالات الموضوعية التي تحتاج إلى تطوير.
- بـ تساعد على التنسيق بين الأفراد المسؤولين عن المجموعة المكتبية في الوقت الحالي والمستقبل.
- جـ تساعد على تحقيق الاتساق بين المجموعات المكتبية.
- دـ تساعد على اتخاذ القرارات بالنسبة للموضوعات المتعلقة ببناء وتنمية المجموعة المكتبية.
- هـ تساعد على فهم طبيعة المجموعة المكتبية والاتجاهات المناسبة لنموها حتي تلبي احتياجات ورغبات مجتمع المكتبة.
- وـ تساعد على مواجهة شكاوى واعتراضات أي فرد أو فئة من فئات مجتمع المكتبة بشأن مصدر أو مجموعة من مصادر المعلومات بالمكتبة، أو خدمة أو عملية معينة تقوم بها المكتبة. كتنقية واستبعاد مصادر المعلومات على سبيل المثال.

ويمكن الاستفادة من تلك السياسة المكتوبة كدليل لتدريب المكتبيين المتربين بالمكتبة، إضافة إلى الرجوع إليها بشأن أي اختلاف في وجهات النظر مع الجهات التي تتبعها المكتبة والتي أقرت مسبقاً تلك السياسة المكتوبة.. وبينما تناولت هذا الموضوع العديد من الأدبيات المهنية، فإن ندرة قليلة من تلك المصادر وخصوصاً العربية منها قد تناولت سياسة تنمية المجموعة المكتبية. ونلاحظ أن العديد من الجماعات المهنية في مجال المكتبات قد وضعت خطوطاً عريضة وعناصر إرشادية لمساعدة القائمين على سياسة بناء وتنمية المجموعة المكتبية في وضعها وصياغتها، ومن أهم تلك المعايير التي وضعت في هذا المضمار، تلك التي وضعتها لجنة تنمية المجموعات المكتبية في قسم المصادر والخدمات الفنية بجمعية المكتبات الأمريكية والتي تبين كيفية بناء مثل تلك السياسة المكتوبة وعناصرها المختلفة، كما نلاحظ في الأدبيات المهنية عدم الاتفاق على عناصر محددة لمثل

تلك السياسة المكتوبة والتي أوردت العديد من المصادر تصورات لها، وقد بين إيفانز عناصر أساسية ثلاثة لتلك السياسة المكتوبة نوردها فيما يلي :

- 1- نظرة عامة.
 - 2- بيان المجالات الموضوعية وأشكال مصادر المعلومات ومسؤولية الاختيار.
 - 3- قضايا متفرقة والتي تناولناها فيما سبق بمزيد من التفصيل.
- 1 - نظرة عامة :

ينبغي أن يحتوي هذا العنصر من السياسة المكتوبة على فقرة واضحة تبين الأهداف المتعلقة بالمكتبة ضمن أهداف المؤسسة التي تتبعها، وتشمل الفقرة عادة على ما يلي :

- أ - وصف عام موجز للمجتمع المستفيد بين ملامحه العامة.
- ب- التحديد الدقيق لفئات المجتمع المزمع تقديم الخدمة له.
- ج- تحديد المصادر التي سوف توفرها المكتبة من حيث المجالات الموضوعية التي تعطيها، ونوعيات وأشكال تلك المصادر.
- د - وصف مفصل لأنواع الخدمات التي تقدمها المكتبة واحتياجات مجتمع المكتبة التي ينبغي تلبيتها بتوفير مصادر المعلومات.
- ه - القيود العامة والأولويات لتنمية المجموعات، كتلك المتعلقة بالمصادر القديمة، وعدد النسخ التي توفرها المكتبة من نفس مصادر المعلومات.
- و - توضيح تفصيلي لدور المكتبة في البرامج التعاونية لتنمية المجموعات.

2- بيان المجالات الموضوعية وأشكال مصادر المعلومات ومسؤولية الاختيار :

ينبغي تحديد مصادر المعلومات التي يتم اقتناصها، وفؤات المستفيدين المزمع خدمتهم في كل مجال وكذلك كثافة التغطية في الحدود الموضوعية والتي يمكن أن تقسم إلى أربعة مستويات مختلفة على النحو التالي :

أ - التغطية العامة : General Coverage

وتعنى باقتناص الكتب الشائعة الخفيفة، المناسبة لقارئ العادى وينبغي هنا غالباً أن تتم عملية التقنية سنوياً مع استبعاد الكتب التي يتجاوز عمرها ثلاثة أعوام مالم يكن هناك مبرر قوى للإبقاء عليها، كاشتداد الطلب عليها، أو كثافة الاستشهاد المرجعي بها، أو كونها في تخصص يمثل مجالاً جديداً للاهتمام في مقتنيات المكتبة وغالباً ما يكون حجم المجموعات ثابتًا في هذا المستوى من الاقتناء.

ب - المجموعات التعليمية والمرجعية : Instructional or Working Collections

وتعنى باقتناص المواد الحديثة والمصادر بأشكالها المختلفة وخصوصاً الدوريات والصحف وبالذات المكشفة منها، ويجب الاهتمام بتنمية مجموعة عملية من المصادر المرجعية الحديثة.

ج - مجموعات البحث الشاملة : Comprehensive Research Collections

وتعنى باقتناص المصادر الحديثة وأكبر قدر ممكن من المصادر القديمة، وذلك لأغراض الإعارة والخدمة المرجعية، إضافة إلى تنوع أشكال مصادر المعلومات، وقد يلزم هنا مراجعة المقتنيات كل عامين أو ثلاثة لتحديد المصادر التي يمكن وضعها في وحدات الاحتزان الاقتصادي الخاصة بالمواد التي يندر استعمالها.

د - المجموعات الكاملة : Exhaustive Collections

وتعنى باقتناه كل ما يمكن اقتناه، ويتطلب الأمر هنا بذلك أقصى جهد ممكن للحصول على جميع المواد القديمة، وخاصة المواد الأرشيفية والمخطوطات والتي لا تخضع عادة للتنتقية، ونظرًا لارتفاع تكاليف الحصول على تلك المواد فإنه ينبغي العمل على تدبير المبالغ والميزانيات الازمة، ولا بد أن تكون المعلومات المتعلقة بالإضافات القديمة المحتملة في متناول رئيس القسم المختص ومدير المكتبة.. عادة ما تختار كل مكتبة وفقاً لطبيعتها ووظائفها وأهدافها من بين المستويات السابقة ما يناسبها، كما يمكن للمكتبة في تكيفها لطبيعة مقتنياتها الجمع بين عناصر أكثر من مستوى واحد من تلك المستويات، كما هو الحال مثلًا في المكتبة الوطنية التي تحرص على تحقيق أقصى درجات الالكمال في تغطية الإنتاج الفكري الوطني، في الوقت الذي يمكن أن تحرص فيه على تحقيق الشمول في تغطية الإنتاج الفكري المتخصص في مجالات موضوعية معينة كالإنسانيات والعلوم الاجتماعية مثلًا....

كما ينبغي هنا التعرف على مظاهر القوة في المجموعة الحالية ومستوى التجميع الفعلى، ثم تحديد مسؤوليات بناء وتنمية المقتنيات بوضوح، والتعليمات التي يتبعونها، وكيفية تقويم أدائهم، كما يجب أن يقدم هذا العنصر من سياسة بناء تنمية المجموعة المكتبية بعض التوجيهات حول ما ينبغي اختياره وأيضاً مالا ينبغي اختياره وتحديد مسؤولية الاختيار في المكتبة.

وفيما يلي أمثلة للمعايير التي يمكن الاسترشاد بها في هذا :

- اختر المواد التي تجدها في القوائم والفالهرس المعيارية.
- اختر المواد التي يوصى بها في أكثر من مصدر لعرض ونقد الكتب ومصادر المعلومات
- حاول توفير مصادر المعلومات التي تبين وجهات النظر المختلفة في الموضوعات التي يثار حولها الجدل.

ويجب وضوح المعايير المختلفة التي تتبعها المكتبة في اختيار مصادر المعلومات هنا.

3- قضايا متفرقة :

ويتناول هذا العنصر من عناصر سياسة تنمية المجموعة المكتبية. سياسة المكتبة تجاه قضايا وموضوعات غاية في الأهمية هي : الهدايا، التنقية والاستبعاد، الإلhal، الرقابة، التقويم.

أ - الهدايا :

ينبغي تطبيق نفس المعايير التي تطبق على المصادر التي نختارها للمكتبة على تلك التي قبلها كهدايا تضاف إلى مجموعات المكتبة... فمن الخطأ قبول جميع الهدايا التي تصلنا مجاناً وإضافتها إلى مجموعات المكتبة لما تشكله. من عبء على ميزانية المكتبة حيث أن تلك المصادر تحتاج إلى تجهيز.. من تسجيل وتنظيم وإعداد تماماً كما يحدث للمصادر المشتراء، كما أنها سوف تزاحم المصادر المهمة المفيدة في الحيز المتاح للمصادر والفالهرس بالمكتبة، ومن مظاهر سوء الإدارة أن تتفق المكتبة من طاقتها ومواردها لإضافة مصادر معلومات إلى مجموعاتها.. لا شيء إلا لأنها مهداة.. في حين أن المكتبة سوف تخفف كثيراً من مشكلات تنقية المجموعات إذا ما طبقت على الهدايا نفس معايير المواد المشتراء.. ولا يعني هذا رفض جميع المصادر الأخرى مباشرة، بل إن سياسة بناء وتنمية المجموعة يمكن هنا أن تنص على إمكانية قبول المصادر التي لا تتوي إضافتها إلى مجموعاتها بشرط أن تكون لها حرية التصرف فيها بالطريقة التي تتناسبها، سواء بإهدائها إلى جهات أخرى تستفيد منها أو بيعها أو التبادل بها للحصول على مصادر أخرى مناسبة لا تواجه المكتبة في المستقبل أية مشكلات مع الجهات التي قامت بإهداء مثل تلك المصادر التي لم تحتفظ بها المكتبة.

ب - التنقية والاستبعاد :

وينبغي هنا أن توضح المكتبة بوضوح سياستها بالنسبة لهذا الموضوع فتنص على معايير تنقية المجموعات المكتبية وحدودها وتوادرها وأهدافها.

ج - الإلhal والنـسخ المكررة :

يجب أن تنص المكتبة هنا على الظروف التي يسمح فيها بإحلال واستبدال بعض المصادر في المجموعة، أو شراء عدة نسخ من نفس المصادر، وعدد تلك النسخ، غالباً ما يكون إحلال نسخة مكان نسخة مستهلكة أو تالفة بشرط توافرها في سوق النشر، واستخدامها في السنوات الخمس الماضية من جانب المستفيدين. ويتجزأ على بعض أنواع المكتبات توفير عدة نسخ من نفس المصدر لكتافة الإقبال عليه ويجب النص على الظروف التي يسمح فيها بذلك وإعداد تلك النسخ.. كما تلخص بعض المكتبات إلى حلول غير تقليدية في هذا الصدد بالنسبة المصادر التي تلقى إقبالاً مؤقتاً، حيث تستأجر هذه الكتب بدلاً من شرائها بينها تحفظ بحقها في شرائها والإبقاء عليها إذا ما وجدت استمرار الإقبال عليها.

د - الرقابة وشكاوى القراء :

ينبغي أن تنص السياسة المكتوبة هنا على الخطوات المحددة التي تتبعها المكتبة بشأن الشكاوى واللاحظات التي تتناقلها من مجتمع المكتبة فيما يتعلق بمجموعاته، سواء بشأن بعض المصادر الموجودة فعلاً في مجموعاتها، أو تلك التي يرى المستفيد أن نقصها من المجموعة يؤثر في استقادته منها، غالباً ما نجد التعامل مع الشكاوى بشأن المصادر غير الموجودة في المجموعة أيسر من التعامل مع الشكاوى بشأن مصادر معينة موجودة بالمكتبة، حيث التعامل مع الشكاوى الأولى سيكون إما بتوفير تلك المصادر أو بيان أسباب عدم إمكانية ذلك، سواء كان ذلك لنقص في الميزانيات أو وجود مصادر أخرى تغطي نفس الجوانب، أو لأن السياسة المكتوبة للمكتبة لا تضمن توفير مثل

تلك المصادر.. بينها الشكوى الثانية تعني غالباً التعامل مع مستفيد أو عدد من المستفيدين الغاضبين، لأنهم يرون أن كتاباً معيناً ما كان ينبغي للمكتبة اقتناوه.. وهنا يجب أن تنص السياسة المكتوبة على الخطوات المتبعة بهذا الشأن وعادة نجد أنه من الخطأ أن يعد المكتبي باستبعاد الكتاب، وإنما تلجلج بعض المكتبات إلى إعداد استمرارات خاصة مطبوعة بهذا الخصوص يطلب من القارئ استيفاء بياناتها والتي تشتمل على بيانات الكتاب وملحوظاته المحددة عليه، وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب يبدو مغرقاً في البيره قراطية، فإنه يساعد على تحديد أبعاد المشكلة بدقة، وفي نفس الوقت فإن ذلك يعطي الفرصة لتهيئة التوتر بين المكتبة والقارئ.. حيث إن القارئ يحس بأن الموضوع لقي اهتمام المكتبة وهناك إجراءات تتخذ بهذا الشأن ثم يتم التعامل مع انص عليه في السياسة المكتوبة لبناء وتنمية المجموعات، ومن المهم هنا أن تكون الإجراءات المتتبعة لمواجهة مثل هذه الشكاوى معروفة والاستمرارات الخاصة متاحة لدى المكتبي المسؤول.. كما يجب اتخاذ الإجراء المناسب بالسرعة الممكنة تجاه مثل تلك الشكاوى، ويعتبر هذا نوعاً من الرقابة التي يمارسها القراء على محتويات المكتبة.

هـ - التقويم :

يجب أن تنص السياسة المكتوبة لبناء وتنمية المجموعات المكتبية. على أهداف وطرق تقويم المجموعات المكتبية وهنا يجب أن تبين ما إذا كانت عملية تقويم المجموعات سوف تتم لأهداف داخلية بالمكتبة للتعرف على جوانب القوة والضعف فيها، أم لأهداف مقارنتها بمثيلاتها، أم لغرض التحقق من مدى نجاح القائمين على الاختيار في أداء مهامهم، أم لهذه الجوانب جميعاً وذلك وفق الهدف المحدد لهذا التقويم.

الفصل الخامس

بناء وتنمية المقتنيات الرقمية

0/5 : تمهيد

**1/5 : طرق بناء وتنمية مصادر المعلومات
الرقمية بالمكتبات**

**2/5 : سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات
الرقمية**

3/5 : الموارد المالية

**4/5 : عناصر عملية بناء و تنمية مصادر
المعلومات الرقمية**

**5/5 : السياسة المقترحة لبناء مصادر المعلومات
الرقمية وتنميتها بمكتبات الكليات بجامعة جنوب
الوادي بقنا**

**5/5 : السياسة المقترحة لبناء مصادر المعلومات
الرقمية وتنميتها بمكتبات الكليات بجامعة جنوب
الوادي بقنا**

٥/٥ : تمهيد :

تعد مصادر المعلومات الرقمية من أبرز هذه الأوعية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة والتي فرضت نفسها بقوة على المكتبات و مراكز المعلومات كشكل مادي يرتدي ثوباً تكنولوجياً يتاسب مع تطورات تكنولوجيا المعلومات . فأصبحت مصادر المعلومات الرقمية - و التي تضم المعلومات و البيانات المختزنة رقمياً على وسائل ممغنطة أو ملizerة و التي تناح عبر الحاسيب الآلية ، و شبكات الاتصال بعيدة المدى - تشكل جزءاً مهمأً من مجموعات المكتبات و مراكز المعلومات ؛ و ذلك لما تتمتع به من مميزات في تسهيل تدفق المعلومات و انسيابها و تداولها بين الباحثين .

فوجد أن الكثير من المكتبات في العالم أصبحت تسارع في الاشتراك في عدد من قواعد المعلومات العامة ، و المتخصصة ، و البليوجرافية ، و النصية ، كما أنها قامت بإنشاء شبكات أقراص محلية (LAN) تربط بين عدة محطات تشغيل الأقراص في مناطق متقاربة ، و أخرى واسعة (WAN) للربط بين عدد من قواعد المعلومات المتواجدة على مسافات بعيدة و توفر للمستفيدين إمكانات الاتصال المباشر بدلاً من تكدس المجلدات و المعاناة من حفظها و صيانتها .

١/٥ : طرق بناء وتنمية مصادر المعلومات الرقمية بالمكتبات :

إن بناء و تنمية المصادر الرقمية بالمكتبات بشكل عام يتم من خلال أربعة طرق رئيسة وهي كالتالي :

- ١- التحويل الرقمي للمصادر التقليدية الموجودة بالمكتبة .
- ٢- اقتناص المكتبة للمصادر التي أنتجت بشكل رقمي من قبل الناشرين التجاريين و غير التجاريين .

3- الاشتراك بالمصادر الرقمية الخارجية و اتاحتها من قبل المكتبة دون امتلاكها .

4- اتاحة المصادر المجانية المتوافرة علي شبكة الإنترن特 و توفير الروابط بها من موقع المكتبة للدخول إليها من قبل المستفيدين .

2/5 : سياسة بناء و تربية مصادر المعلومات الرقمية:

تعتبر سياسة بناء و تربية مصادر المعلومات التقليدية أو الرقمية بمثابة الدليل الإرشادي المنظم ، الذي يرشد المكتبة و يساعدها علي اقتناء مصادر المعلومات التي تدعم أهدافها و تلبي احتياجات المستفيدين منها ، وتحديد الأولويات في المصادر لتلبية هذه الاحتياجات . فالمكتبة التي لا يوجد بها سياسة معلنة و منظمة و مكتوبة كإدارة الاعمال بدون وجود خطط لها.

1/2/5 : تعريف سياسة بناء و تربية مصادر المعلومات الرقمية:

هناك العديد من التعريفات الواردة في الإنتاج الفكري عن سياسة تنمية المجموعات سواء كانت هذه المجموعات تقليدية أو رقمية ، و ذكر منها ما يلي :

و تعرف جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) The American Library Association سياسات تنمية المجموعات بأنها تلك الوثائق التي تحدد و تُعرف بالمجموعات الموجودة بالمكتبة ، و تخطط من أجل الاستمرار في تنمية هذه المصادر ، و تحدد مدى قوة المجموعات ، و تحدد العلاقة بين فلسفة الاختيار و أهداف المؤسسات ، و معايير الاختيار العامة و حرية فكر .

كما تُعرف بأنها بمثابة البيان التحريري لخطة المكتبة في المحافظة على مظاهر القوة و علاج مواطن الضعف في مقتنياتها ، كما أنها تشتمل على المعلومات التي يهتم بها العاملون في تفكيرهم و اتخاذ قراراتهم ، و يُرجع إليها دائمًا للتعرف على المجالات الموضوعية للمكتبة و فئات مصادر المعلومات التي ينبغي الاهتمام بها في الاقتناء ، و ما يجب أن يحظى به كل مجال و كل فئة من اهتمام نسبي ، و الحدود الشكلية و اللغوية و الزمانية و المكانية لمصادر المعلومات بالمكتبة ، و إجراءات كل العمليات المتعلقة ببناء و تنمية المقتنيات و إجراءات عملية التنقية و الاستبعاد .

اما بالنسبة لدليل المكتبات الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات (IFLA) فقد عرف سياسة تنمية المجموعات بأنها " السياسة التي طورتها مكتبة ما لتحديد المجالات الموضوعية و المواد التي تجمعها كمصادر ؛ و قد تتضمن السياسة تفاصيل عن مهام المكتبة و إجراءات الاختيار و الاستبعاد " .

بينما تعرفها ناريeman إسماعيل متولي (2009) بأنها "السياسة التي تضم بيانات مكتوبة تزودنا بخطوط إرشادية محددة و واضحة ؛ بالنسبة لل اختيار و التزويد و الاختزان و الحفظ و التنظيم و التنقية و الاستبعاد ، و يجب أن تصاغ هذه القواعد المرشدة طبقاً لرسالة المكتبة و احتياجات المستفيدين منها ، و يجب أن تغطي هذه البيانات كل الحقول الموضوعية و كل أشكال المعلومات " .

و تعتبر هذه الوثيقة أحد أدوات العمل الرئيسية للمكتبة و التي تتضمن مجموعة من الأنشطة و المتمثلة في التعرف على

احتياجات مجتمع المستفيدين ، و إقرار سياسة الاختيار ، والتزويد ، و التقييم ، و الحفظ ، و التخزين ، والصيانة ، والتنقية، والاستبعاد ، إلى جانب عمليات التنظيم و الخدمات . إن سياسة تنمية المجموعات ليست مجرد تعداد للمهام التي يجب انجازها و لكنها تسهم بشكل كبير في النجاح في انجاز الأهداف التي وضعتها المكتبة لها .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجب على المكتبات عند عمل سياسات لتنمية المجموعات أن يجعل لكل نوع من أنواع المصادر سياسة مستقلة و ذلك لتكون أكثر قدرة على اتخاذ القرار المناسب لها. فوجود سياسة مستقلة لتنمية مصادر المعلومات الرقمية ، يساعد المكتبة على تحقيق نوع من التوازن بين مصادر المعلومات الرقمية بها و مصادر المعلومات الأخرى ، مع ضرورة التأكيد على أن تكون هذه السياسة منسجمة و منتظمة مع باقي سياسات تنمية المجموعات بالمكتبة . و ينبغي أن توفر سياسة تنمية المجموعات بالمكتبة التوجيهات التي تساعد القائمين على عملية الاختيار في تحديد الشكل الذي سيفضله المستفيدين في حالة توافر المحتوى في الشكل المطبوع و الرقمي .

مما يؤكد على أهمية هذا الإجراء ما نصت عليه " وثيقة المبادئ لاقتناء و ترخيص المعلومات بالأشكال الرقمية " الصادرة عن مكتبات جامعة كاليفورنيا و هو أن " معايير تنمية المجموعات التقليدية يجب أن تكون أساسية و تطبق دائمًا على جميع أشكال المواد بما فيها مصادر المعلومات الرقمية .

و يمكننا أن نستخلص من التعريفات السابقة أنه لابد من وجود سياسة مكتوبة توضح الأسس و المعايير التي ستتم في

ضوئها عملية تنمية المجموعات ، بالإضافة إلى ضرورة وجود سياسة مستقلة لبناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية ، فإن وجود هذه السياسات سيحد من التحيز الشخصي للمسؤولين عن عملية الاختيار ، بالإضافة إلى أنه سيساعد المكتبة علي توزيع مواردها المالية علي الأنشطة المتعلقة بعملية تنمية المجموعات بالشكل الذي يضمن الاستفادة القصوى من هذه الموارد .

2/2/5 : محتوى سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية :

تبدأ سياسة تنمية المجموعات بوجود مجموعة من الأشخاص المهتمين بمستقبل مكتبهم ، و الذين يجتمعون للمناقشة و التخطيط لأفضل الطرق التي تمكّنهم من تقديم أفضل خدمة للمستفيدين في ضوء أفضل توظيف للموارد المالية المتاحة ، وهناك عدداً من الإجراءات الخاصة بتنمية المجموعات ، و التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عند التخطيط لوضع سياسة تنمية المجموعات Collection Development Policy في المكتبات ، و التي قامت بحصرها نهال فؤاد إسماعيل (2012) في الآتي :

- 1- المجالات الموضوعية التي يجب الاهتمام بها في الاختيار و تحديد النسب المئوية في كل مجال .
- 2- أنواع أو عيّنة المعلومات التي يجب أن تقتنيها المكتبة سواء كانت مطبوعة أو رقمية و تحديد النسب المئوية في اقتنائها .
- 3- مصادر تزويد المكتبة و المعايير التي تحكمها .
- 4- الميزانية و أوجه صرفها .
- 5- مسؤولية الاختيار .
- 6- معايير اختيار المواد المطبوعة و رقمية .

- 7- الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في اختيار أو عية المعلومات على اختلاف أشكالها .
- 8- النسب المؤدية في الاقتناء بين الكتب العربية والأجنبية .
- 9- المعايير التي يتم على أساسها استبعاد مصدر دون غيره من المكتبة .
- 10- حفظ و صيانة المجموعات .

3/2/5 : أهمية سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية :

إن انتشار إتاحة مصادر المعلومات الرقمية ، و خاصة المتاح منها على الانترنت ، لن يُنقص أو يُحد من الحاجة إلى تنمية المجموعات . و ستبداً تنمية المجموعات في التعامل مع تحديات جديدة في عملية التزويد ، مثل ترخيص الواقع ، و موضوعات حقوق الطبع ، و كيفية توفير الوصول إلى العديد من مصادر المعلومات الرقمية . ففي ظل انخفاض ميزانيات المكتبات ، يجب على المكتبات أن تتخذ قرارات صعبة نحو أي المصادر الأكثر أهمية و نفعاً لمستفيديها ، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة لتدعمهم . و من هنا نشأت ضرورة أهمية وجود سياسة لتنمية المجموعات بشكل عام و مصادر المعلومات الرقمية بشكل خاص ، فهي من أهم الأدوات التي تساعد المكتبة على اجتياز هذه التحديات بكفاءة و تحقيق أهدافها و تلبية احتياجات المستفيدين في ضوء الموارد المتاحة لديها . و يؤكّد حشمت قاسم (1995) على أهمية وجود سياسة موثقة لتنمية المجموعات بالمكتبات على اختلاف أنواعها ، و يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية :

- 1- حث القائمين على المكتبة على تدبر أهداف المكتبة ، و تسجيل هذه الأهداف و الالتزام بتحقيقها ، فدائماً ما تحتاج المكتبات للتعرف على الاحتياجات العاجلة و الاحتياجات الآجلة للمستفيدين من خدماتها ، و تحديد الأولويات التي يتم بناء عليها تخصيص الموارد المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات .
- 2- ضمان التزام المكتبة الجازم بخدمة جميع قطاعات المجتمع ، لا الإقصار فقط على خدمة المستفيدين الحاليين ، أو المستفيدين النشطين .
- 3- المساعدة في تحديد المواصفات و المعايير النوعية لاختيار المجموعات و تنقيتها .
- 4- إحاطة المستفيدين و المسؤولين الإداريين و من بيدهم مقاليد الأمور ، و المكتبات الأخرى القائمة في المنطقة ، أو المتخصصة في نفس الموضوع أو في موضوعات قريبة منه ، بمجال المجموعات و طبيعتها .
- 5- الحد من احتمالات التحيز الشخصي من جانب الأفراد المسؤولين عن الاختيار ، و كفالة القدرة على تحقيق التوازن في تنمية المجموعات .
- 6- توفير أداة للتدريب أثناء الخدمة لصالح العاملين الجدد .
- 7- توفير ضمانات الاستمرارية إذا ما تغير العاملون و من بيدهم مقاليد الأمور ، حيث تساعد التوجيهات الإرشادية الخاصة بما تم في الماضي و مبرراته ، أن تكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للجدد .
- 8- إتاحة أداة في متداول العاملين يستخدمونها في تقييم أدائهم بشكل دوري .
- 9- إظهار المكتبة في نظر الجمهور المستفيد ملتزمة بمقتضيات الإدارة السليمة للمشروعات .
- 10- تقديم المعلومات التي يمكن الإفادة منها في عملية توزيع الميزانية .
- 11- الارتفاع بمستوى كفاءة المكتبة .

و لقد بُرِزَتْ أهمية وجود سياسة لتنمية المجموعات أكثر مع تناقص ميزانيات المكتبات و زيادة أسعار مصادر المعلومات ، فهذه السياسة تجعل المكتبة على علم بأولوياتها التي بناء عليها يتم اختيار مصدر معلومات و استبعاد آخر . و لعل الأمر يزداد أهمية بالنسبة لضرورة وجود سياسة لتنمية مصادر المعلومات الرقمية ؛ لأن تكاليف هذه المصادر عالية ، فهي تتطلب وجود تجهيزات و برامج للوصول إليها - و التي في تجدد مستمر - بالإضافة إلى تكاليف الدعم الفني و الصيانة و غيرها ، مما يحتم على المكتبة أن تضع سياسة ترشدتها أثناء اتخاذ أي قرار متعلق باقتناء هذه المصادر و ما يتبعها من تجهيزات .

4/2/5 : عوامل نجاح سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية :

هناك مجموعة من العوامل التي تساعدها على نجاح سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية ، و هذه العوامل كما ذكرتها ناريمان إسماعيل متولي (2009) ، و هي كالتالي :

1- أن يتواافق للقائمين بالاختيار الخلفية العلمية و المكتبية المناسبة ؛ أي ضرورة تفهمهم للمجتمع الذي يتعاملون معه ، بما في ذلك طرق الوصول و التوصيل للوثائق ، كما يجب أن تكون لديهم إمكانية اختيار و تقييم البديل (الحواسيب الآلية و البرامج) ، إلى جانب إمكانية سؤال المختصين بالمكتبة ذاتها .

2- هناك جانب آخر مهم بالنسبة لمصادر المعلومات الرقمية و فاعلية الاختيار و الإدارة ، و هو جانب الميزانية التي يجب أن تكون ميزانية منفصلة و مخصصة لهذه المصادر .

و نضيف إلى ما سبق أن من أهم عوامل نجاح أي سياسة لتنمية المجموعات هو عامل المرونة و المراجعة المستمرة و المنتظمة لها ، فوجود عامل المرونة بها يساعد على إمكانية الحذف و الإضافة و يجعلها أكثر قابلية للتطبيق العملي ، أما وجود عامل المراجعة المستمرة و المنتظمة يضمن لها الاستمرارية في تحقيق الهدف منها.

5/2/5 : مميزات وجود سياسة لبناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية :

يرى Praveen & Rajani Mishra (2011) أن من أهم مميزات وجود سياسة لبناء و تنمية مصادر Shukla المعلومات الرقمية بالمكتبة ، الآتي :

- 1- إنها بمثابة دليل أو مرشد لاقتناء المصادر التي تدعم أهداف و برامج المكتبة .
- 2- إنها تساعد المكتبة في توجيه مواردها المحدودة لاقتناء أفضل المصادر .
- 3- إنها تقدم الإرشادات التي تساعد امناء المكتبات في اختيار مصادر معينة أو في تفضيل شكل على آخر .
- 4- إنها تستخدم لتبرير اختيار مصادر معينة .

ويضيف إلى ما سبق Gregory A. (1997) أن سياسة بناء و تنمية Gary W. White & Crawford المجموعات هي أداة من أدوات الاختيار ، و هي تصف المجموعات الحالية بالمكتبة ، و توضح الأولويات ، و تدعم الميزانية ، و تخدم كوسيلة اتصال بين المكتبة و العالم الخارجي، و تدعم التنمية التعاونية للمجموعات ، و تحمي حرية الفكر و الابداع . كما أنها تقلل من تدخل الميول الذاتية في عملية الاختيار ، و تحدد مسؤوليات القائمين على تنمية المجموعات ،

كما أنها تخدم كمصادر للمعلومات للقائمين على عملية تنمية المجموعات .

3/5 : الموارد المالية :

تعتبر الموارد المالية المخصصة للاقتناء من أهم العوامل التي تؤثر في تنمية المجموعات بالمكتبات لأن المال هو القوة المحركة لأي جهاز ، و هو المورد الذي يتم من خلاله توفير المقومات الأخرى الازمة لتقديم خدمة مكتبية أفضل . و تذكر Maria D.D. Collins & Patrick L. Carr (2008) Ann Prentice في كتابها الشهير الذي بعنوان "الخطيط المالي للمكتبات " قد قدمت وصفاً فلسفياً رائعاً لإعداد الميزانية حيث قررت إن الميزانية هي شيء أكثر بكثير من مجرد كونها وثيقة لوصف بنود الموازنة و النفقات ، فالميزانية هي سلسلة من الأهداف الراهية في نطاق سعري محدد لكلاً منها .

إن الميزانية هي عقد يتم التعهد فيه بأداء مهام معينة برسوم محددة فهي اتفاق مشترك و ملزم ، كما أنها وثيقة تدرج فيها توقعات المكتبة المستقبلية بالنسبة للمصادر و المهام المستهدفة ، و بمجرد الحصول على موافقة هيئة التمويل يتم تنفيذ بنود الميزانية .

و تعرف (1996) Allen R. Frank الميزانية بأنها مجموع الأموال التي تستخدمها المكتبة في اقتناء و إتاحة المواد و مصادر المعلومات . إن الميزانية هي أكثر من مجرد أرقام ، و ذلك عندما تكون مخصصة لمصادر المعلومات الرقمية ، فإن ميزانية مصادر المعلومات لرقمية هي عبارة عن اتفاقية بتخصيص الدعم المالي للمجموعات الرقمية ضمن السنة المالية . و هي أيضاً اتفاقية بتوفير الموظفين و تكنولوجيا المعلومات الازمة للوصول لهذه المجموعات . و يؤكدا على أن الميزانية

هي نقطة البداية للنجاح في الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية و إدارتها بطريقة سليمة .

كما عرفها ناصر محمد السويدان بأنها عرض لأهداف المكتبة في شكل برامج لتنفذ في مدة محددة من الوقت . و بهذا المعنى فإنها يمكن اعتبارها خطة يتم إعدادها علي شكل بيانات مالية ؛ لذا فإن هناك ترابطاً وثيقاً بين التخطيط و بين المسائل المالية.

إن هناك بعض التكاليف ستختفي من ميزانية المكتبة إذا تحولت من الشكل المطبوع إلى الشكل الرقمي ، و من بين هذه التكاليف تنظيم و ضبط الكتب المطبوعة على الأرفف و عمل الإحالات لها و أيضاً تكاليف تجليد و اصلاح هذه الكتب . في حين يري البعض أن مصادر الرقمية للمعلومات تمثل تحدي لميزانية المكتبة ؛ و ذلك من خلال زيادة تكاليف أخرى مثل تكاليف تجديد الاشتراك بها و كذلك تكاليف تعليم و تدريب المستفيدين و أيضاً تكاليف التفاوض على التراخيص الخاصة بالاستخدام و تكاليف توفير البرمجيات و الأجهزة المطلوبة لتشغيل هذه المصادر تكاليف تحديها .

و يذكر بيتر بروفي أن المكتبات الأكademie قد تم وصفها "بالقلب النابض للجامعة " و يشير إلى أن هذا الوصف قد ورد لأول مرة علي لسان رئيس جامعة هارفارد تشارلز ويليام إليوت Charles Willam Eliot ، و أن هذه الصورة البلاغية تعني ضمناً أن المكتبة الأكademie لها أهمية لا تضاهي . و يضيف بروفي أن هناك انخفاض مؤلم في المبالغ المخصصة لتمويل المكتبات الأكademie، و أنها للأسف تظل علي الهاشم سواء من حيث عمليات اتخاذ القرار أو عمليات التطوير الإبداعية، كما أن أمناء المكتبات لا يتم اشراكهم غالباً في عمليات تطوير السياسات المعلوماتية و تؤكد علي ذلك Maria Ann

Jankowska(2004) ، فهي ترى أن المكتبات الأكاديمية تواجه تحديين كبيرين و هما تقليص الميزانيات و الاتجاه المتزايد نحو اقتناء تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

إن حتمية تخصيص جزء من بنود الميزانية الخاصة بالمكتبة لشراء البرمجيات مثل ما يحدث مع الكتب و المواد السمعية والبصرية . و يؤكد علي ذلك أن العديد من المكتبات الجامعية في السنوات القليلة الماضية أقدمت علي توفير مصادر المعلومات الرقمية ، حيث أشار O. Gene. Norman (1997) في دراسته عن "تأثير مصادر المعلومات الرقمية على تنمية المجموعات " إلى أن معظم المكتبات الجامعية قد خصصت من 11-20% من ميزانية المواد التي توفرها لمصادر المعلومات الرقمية .

إن تكلفة و كم المعلومات يتزايد بسرعة تفوق سرعة تزايد ميزانيات المكتبات ، و في هذا الاتجاه يجب علي المكتبات البحثية أن تتخلّي عن السعي إلي تملك جميع أوعية المعلومات التي تلبّي احتياجات المستفيدين ، فمن الأفضل لها أن تركز علي سبل الوصول لأوعية المعلومات بدلاً من تملكها ، و ذلك لأن موارد المكتبة دائمًا ما تكون محدودة .

إن مدورو المكتبات يجدون صعوبة في تحديد أو تقرير الأسعار التي من المحتمل أن يتم دفعها للحصول علي مصادر المعلومات الرقمية أكثر من مصادر المعلومات المطبوعة، وهناك مجموعة من الاختلافات المهمة في هذا المجال بين هذين النوعين من المصادر من المهم الانتباه لها ، و هذه الاختلافات كالتالي :

1- عدم الوضوح في تحديد المسئولية عن القرارات المتعلقة بتخصيص الميزانيات للمصادر الرقمية و شرائها ،

فأحياناً تكون هذه المسئولية ضمن المهام التقليدية للقائمين على شؤون تنمية مجموعات مصادر المعلومات في المؤسسات ، و في أحيان أخرى يتم اتخاذ هذه القرارات علي مستوى الوحدات الإدارية المختلفة بالمؤسسات ،... الخ.

2- أسعار أو تكاليف مصادر المعلومات الرقمية تعد بالجملة باهظة .

3- هناك عادة صعوبات في معرفة التغيرات التي يمكن أن تحصل في أسماء مصادر المعلومات الرقمية و التي عادة تكون أعلى من مستويات التضخم الاعتيادية ، إضافة إلى التغيرات المتوقعة في طرق تحديد أسعار مصادر المعلومات الرقمية Pricing Models من سنة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال يمكن أن يتم احتساب الاشتراك في السنة الأولى بإحدى مجموعات المجلات الإلكترونية بناء على تكاليف المجلات المطبوعة التي تشتراك بها إحدى مجموعات المجلات الإلكترونية بناء على تكاليف المجلات المطبوعة التي تشتراك بها إحدى المؤسسات ، و في السنة التالية يمكن أن تتغير طريقة احتساب تكاليف الاشتراك بهذه المجموعة بناء على حجم الاستخدام الذي تم خلال السنة الماضية .

وفي ظل هذا الغياب لنماذج التسعير الموحدة لمصادر المعلومات الرقمية ، يلجأ أخصائي المكتبات إلى التفاوض مع الناشرين والموردين للوصول إلى أسعار متقدمة بصورة متبادلة .

4/5 : عناصر عملية بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية :

تشتمل عملية بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية بالمكتبات علي مجموعة من العناصر ، و هي : الاختيار ، و

الاقتناء ، و ترخيص الاستخدام ، و التقنية و الاستبعاد ، و هذه العناصر سنتناولها فيما يلي مع ذكر واقع هذه العناصر بمكتبات الكليات المشاركة في الدراسة .

1/4/5 : الاختيار :

يعد الاختيار من أهم العمليات التي تؤثر في بناء و تنمية المجموعات فمن الصعب علي أي مكتبة مهما بلغت إمكانياتها أن تقتنى كل ما يصدر من مصادر المعلومات لضخامتها و تنويعها اللغوي و الموضوعي و الشكلي ، و لذا كان علي المكتبات أن تختار منها ما يناسبها آخذة في الاعتبار احتياجات و قدرات مستفيديها و إمكاناتها المادية و البشرية ، فخطة الاقتناء الجيدة هي التي توائم بين احتياجات المستفيدين و الإمكانيات المتاحة ، و تهدف عادة إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي : إرضاء الاحتياجات السريعة ، و تكوين مجموعات أساسية و شاملة ، و التبؤ باحتياجات المستقبل و إشباعها كلما أمكن .

إن جميع العمليات التي تتم داخل المكتبات – بداية من خدمة الاستعلامات إلى خدمة الاستنساخ و التصوير - تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الاختيار الجيد لمصادر المعلومات . و يضيف أنه قد تبدو هذه العملية سهلة في ظاهرها و لكنها على العكس من ذلك ، ، مهما اختلف نوع خدمات المعلومات المقدمة سواء عامة أو أكاديمية أو تجارية.

و يؤكّد بيتر بروفي (2009) على أن عملية الاختيار في جوهرها ضمان لجودة المصادر ، و يضيف أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الجودة في الأساس هي عملية " توافق " بين المنتج و بين احتياجات المستخدم.

إن اختيار مصادر المعلومات الرقمية أكثر تعقيداً من اختيار مصادر المعلومات الورقية التقليدية ؛ و ذلك لأنه يشتمل على تحليل لكثير من القضايا الأخرى مثل الأجهزة ، و الحيز والمواضعة مع المصادر الأخرى و المساعدة التقنية و المساعدة من جانب المورد . فكل هذا يتطلب من القائمين علي عملية الاختيار أن يزودوا معرفتهم بالنظم الآلية و الاتصالات الالكترونية وأيضاً خبرتهم في الوصول و اختيار هذه المنتجات الرقمية و أيضاً زيادة مهاراتهم في التفاهم و التفاوض بشأن اتفاقيات الترخيص .

1/1/4/5 : أدوات الاختيار :

إن أدوات الاختيار هي مصادر المعلومات التي يستخدمها القائمون على عملية الاختيار في انتقاء المصادر و معرفة المعلومات الازمة عنها قبل تزويد المكتبة بها ، و عادة ما يتولى مسؤولية الاختيار لمصادر المعلومات الرقمية قسم تنمية المجموعات بالمكتبة ، و ذلك اعتماداً علي مجموعة من أدوات الاختيار ، و هذه الأدوات كالآتي :-

- 1- أدلة الناشرين.
 - 2- نماذج و كتيبات الموردين .
 - 3- الببليوغرافيات التجارية و الوطنية .
 - 4- كتيبات التعريف بالنشر المسبق Prepublication ، حيث يرسل بعض الناشرين عدداً من نسخ المقالات و البحوث و أوراق المؤتمرات للمكتبة قبل نشرها.
 - 5- الكشافات و نشرات الاستخلاص .
- 6**- نماذج طلبات مصادر المعلومات الرقمية المرسلة علي الخط المباشر من قبل المستفيدين ، بالإضافة إلي ما يوصي به من جانب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

2/1/4/5 : معايير اختيار مصادر المعلومات الرقمية :

يوجد العديد من معايير الاختيار ، التي يمكن أن تساعد المكتبة في انتقاء ما يناسبها من مصادر معلومات رقمية و هذه المعايير كالتالي :

1- مدى الاستخدام و الارتباط (Use)

أي مدى ارتباط هذه المصادر بأهداف و رسالة المؤسسة الأم ؟ و ما مدى انتظام استخدام هذه المصادر، و ما معدل استخدامها ؟

2- التكرار (Redundancy)

هل هذه المصادر متاحة في المكتبة في شكل آخر ؟ و ما هي الاحتياجات الحالية و المستقبلية للحصول على المصادر بأشكال أخرى ؟ و هل هناك حاجة لإتاحتها بأشكال متعددة ؟

3- الطلب (Demand)

ما مدى الطلب على هذه المصادر من قبل مجتمع المستفيدين ؟ و ما عدد المستخدمين المحتملين لهذه المصادر ؟

4- سهولة الاستخدام (Ease of Use)

ما الشكل الأسهل في الاستخدام و استخراج المعلومات ؟ و هل الشكل الرقمي سهل الاستخدام و البحث من قبل المستفيد النهائي ؟

5- إتاحة الاستخدام (Availability of Use)

ما مدى صلاحية المصدر الرقمي للاستخدام المتعدد في آن واحد ، أم أن هذه الصلاحية محددة بمستخدم واحد ؟ و هل هذا التحديد يسبب مشكلة ؟

6- الاستقرار و الثبات في التغطية (Coverage)

هل يقدم المورد ضمانات تغطية الكشافات و المصادر ؟ و أن البيانات المحفوظة سوف لا تمحي عندما تتم عملية التحديث للمنتج؟

7- الاستمرارية (Longevity) :

أي ما مدى استمرارية ارتباط هذه المصادر بالأهداف و الرسالة التعليمية للمؤسسة الأم ؟

8- السعر (Cost) :

أي ما الاختلاف بين أسعار مختلف الأشكال التي تخدم نفس الغرض ؟

9- التنبؤ بالأسعار (Predictability of pricing) :

التعرف من خلال تاريخ المورد على الأسعار التي يقدمها هل هي معقولة و مستقرة أم أن هذه الأسعار عرضة للتغير مع مرور الوقت ؟

10- التجهيزات (Equipment) :

هل المكتبة لديها التجهيزات الملائمة لاستخدام الشكل الرقمي ؟ و هل المكتبة تستطيع أن تقتني التجهيزات الضرورية ؟ و ما تكلفة هذه التجهيزات ؟

11- الدعم التقني (Technical support) :

هل يقدم المورد الدعم التقني الكافي لهذه المصادر ؟ أم أن المكتبة ستتحمل كافة التكاليف ؟

12- الحيز المكاني (Space) :

ما مقدار المساحة المطلوبة لاحتزان واستخدام هذه المصادر ؟

وهناك مجموعة أخرى من المعايير التي تساعد المكتبات في عملية اختيار مصادر المعلومات الرقمية ، و هذه المعايير كالتالي:-

1- المؤوثقة : Authoritativeness

سواء بالنسبة إلى المسئول عن المحتوى الفكري للمصدر الرقمي للمعلومات ، أم التخصصية .

2- الجهة الناشرة :

من حيث مدى الخبرة في نشر مصادر المعلومات الرقمية في مجال التخصص الذي يتم فيه الاختيار ، كذلك وجود مؤشرات لضبط الجودة Quality control خاصة بالمصادر المتاحة على الانترنت .

3- دقة المحتوى و ملائمته :

فمصدر المعلومات الباهر في شكله ، المعتمد على برمجيات لاقفة في عرضه للمعلومات ، لا ينبغي أن يصرف المكتبة عن ضرورة النظر إلى القيمة المعلوماتية التي يحملها محتواه ، و في المقابل ليس بالضرورة احتواء المصدر الرقمي للمعلومات على حفائق معينة ، أنه ملائم و ذو قيمة للمكتبة ، فالفيصل في الحالتين طبيعة احتياجات المستفيدين وخدمة أهداف المكتبة .

4- اتجاهات مجتمع المستفيدين الكمية و النوعية :
و التي تختلف حسب فئة المكتبة ، ففي المكتبات الجامعية - علي سبيل المثال - لابد من أن تتيح المكتبة إمكان الوصول إلي مصادر المعلومات الرقمية التي تساند المقررات الدراسية أو حتى بعضاً من هذه المقررات ، بينما في المكتبات العامة و المتخصصة المصرية ينبغي أن يضع أمين المكتبة في اعتباره اهتمامات الأفراد الذين تخدمهم مكتبه ، كذلك يمثل عدد المستفيدين المتوقع استخدامهم لمصدر المعلومات الرقمي و معدل هذا الاستخدام محددين أساسيين ينبغي مراعاتها عند اختياره أو تقرير ما إذا كان سيتم اختياره محلاً علي أقراص ملizzaة أم متاحاً علي الخط المباشر ، و هل يختار لكي يستخدم مرة واحدة فقط أم مؤقتاً One-time/ Temporary Use أم يختار بهدف الاستخدام الدائم Permanent Use ، حيث إن كل

ذلك يحدد قبل تقديم الخدمة و يراعي عند صياغة الاتفاقية مع المورد .

5- مدى التأثير على استخدام الفئات الأخرى من مصادر المعلومات :

المقصود هنا ليس فقط تأثير استخدام مصدر المعلومات الرقمي على استخدام مصدر المعلومات الورقي أو في شكل مصغرات فيلمية و لكن أيضاً الكم الكبير من مصادر المعلومات التي يقود إلى البحث عنها استخدام مصدر المعلومات الرقمي من خلال استشهاده بها ، مقارنة بكم المصادر التي يقود إلى البحث عنها استخدام مصدر المعلومات المطبوع مثلاً .

في حين أن ناريeman إسماعيل متولي (2009) ترى أن الحاجة - و ليس الاستخدام - هو المعيار الأساسي المفضل للاختيار ، فإن هذه الحاجة تمثل في جوانب مختلفة، منها : ضرورة المعرفة الأفضل لصفات و تخصصات المستقidiين، إلى جانب المناهج و المقررات الدراسية لا سيما في المكتبات الأكاديمية . و تضيف أنه يجب أن تعكس مهمة اختيار العناوين (الخاصة بالكتب أو الدوريات أو غيرها من المواد المعلوماتية) توافرناً بين الحاجة need والطلب demand ؛ اعتماداً على الخطيط و التقييم الجيد .

3/1/4/5 : مسئولية اختيار مصادر المعلومات الرقمية:

قد يتولى مسئولية اختيار مصادر المعلومات الرقمية الشخص المسؤول في قسم التزويد كما هو الحال في كثير من المكتبات الصغيرة ، وقد تكون هذه المسئولية من اختصاص لجنة تضم عدداً من الأفراد تسمى (لجنة اختيار مصادر المعلومات الرقمية) ، و يعد المسؤول عن عملية الاختيار عادة نموذج طلب

لمصادر المعلومات الرقمية و التي تتضمن : عنوان المصدر ، و تكلفة المصدر ، و تاريخ الاختيار ، و المسئول عن المحتوى الفكري ، و الناشر ، و النطاق القانوني ، و يرسل النموذج بعد تعبئته و التوصية بالشراء إلى لجنة تنسيق الوصول الرقمي التي تقوم باعتماده نهائياً و استكمال البيانات الخاصة بكل مصدر رقمي .

و من الجدير بالذكر أنه على القائم بعملية الاختيار أن يكون على اتصال وثيق مع الأقسام الأخرى بالمكتبة لتقدير مدى ملائمة مصدر المعلومات الرقمي قبل اتخاذ قرار باقتناصه .

4/1/4/5 : إجراءات اختيار مصادر المعلومات الرقمية:

إن عملية اختيار مصادر المعلومات هي بمثابة الأساس الذي تقوم عملية تنمية المجموعات بالنسبة لأي مكتبة ، و يعتبر المستفيدين من المكتبة هم الأساس أو نقطة البداية لهذه العملية . و إن مصادر المعلومات الرقمية عادة تمر بأربع إجراءات قبل القيام بعملية الاقتناء لها ، و هذه الإجراءات تلخصها في الآتي :

1- تحديد هوية مصادر المعلومات الرقمية :

إن تحديد هوية هذه المصادر من بين ما هو متاح تمثل تحدياً كبيراً نظراً للزيادة الهائلة التي تشهدها هذه المصادر ، و سرعة انتشارها ، و القنوات المتعددة التي يمكن الحصول عليها . و لاتخاذ القرارات الصائبة في عملية الاختيار يمكن الاعتماد على أدوات الاختيار لهذه المصادر .

و عند عملية الاختيار و تجريب مصادر المعلومات التي وقع عليها الاختيار ، فإن المكتبة هنا تطلب من مزودي هذه المصادر

فرصة اتحتها لمجتمع المستفيدين من الطلبة و اعضاء هيئة التدريس و الموظفين و استخدامها ، و ذلك من أجل فحص و تقييم هذه المصادر من حيث الشكل، و المحتوي ، و الجودة ، و الدقة ، و سرعة الاستجابة... الخ ، من دون تكلفة و لفترة محددة من الوقت .

2- تقييم مصادر المعلومات الرقمية :

بمجرد أن تتم عملية تحديد هوية المصادر ، فإن عملية تقييمها تعتبر ثاني أهم مرحلة لعملية الاختيار ، إذ أن عملية التقييم تساعد القائمين على عملية اختيار مصادر المعلومات الرقمية في تحديد التكلفة ، و تحديد درجة موثوقية الناشر ، و موثوقية المصادر الأكثر أهمية . كما أن أدوات الاختيار مثل تجرب المنتج من قبل المزود و المورد، و الأدلة الإرشادية التي يقدمها المزود و المصاحبة للمصادر كلها تساعد في تقييم المنتج و يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ القرارات السليمة .

ينبغي عند القيام بعملية الاختيار لمصادر المعلومات الرقمية مراعاة مجموعة من العناصر ، وهي : المحتوى من حيث التغطية ، الحادثة من حيث التحديث المستمر لهذه المصادر ، و القدرة على البحث السريع ، السرعة في تأدية الواجهات الالكترونية لوظائفها من حيث السرعة و السهولة في الوصول للمصادر ، جودة و نوعية الدعم الفني ، مدى ملائمتها للبرمجيات الحالية ، طريقة التسuir ، التغطية الإعلامية ، مدى ملائمة بنود اتفاقية الترخيص لاحتياجات المكتبة من حيث قيود الاستخدام و كيفية الحصول على المصادر و الوصول و استخدام المعلومات المؤرشفة و عدد المستخدمين المصرح لهم باستخدام هذه المصادر و عدد المستخدمين المتزامنين و طريقة الدفع و شروط التجديد أو إلغاء الاشتراك .

3- قرارات الاختيار :

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عن اتخاذ القرارات النهائية في عملية الاختيار لشراء المنتج جميع معايير التقييم المذكورة و التحديات الكبيرة التي فرضتها هذه المصادر على المكتبات . و في ظل ازدياد التكاليف المرتبطة بهذه المصادر ، و الانخفاض المستمر التي تشهده ميزانية المكتبات أصبح من الضروري اتخاذ قرارات سليمة و صائبة لشراء هذه المصادر .

و نظراً للتطورات السريعة التي تشهدها هذه المصادر و قابليتها للتغير المستمر ، فإن علي القائمين علي الاختيار وجوب اتخاذ قرارات واعية و مسؤولة لكل مصدر من خلال فحصها و تنفيتها ؛ و ذلك لمعرفة مدى انسجامها و توافقها مع أهداف و سياسة المكتبة و الرؤية المستقبلية لها . و وبالتالي ، فإن اختيار مصادر المعلومات الرقمية هي عملية في غاية الأهمية و يجب أن يُعد بالتفصيل ، وأن يتم مراجعة الخطة وعملية الاختيار باستمرار ، و تطوير قائمة المعايير التي من شأنها أن تساعد القائمين في اتخاذ القرارات السليمة.

بمجرد أن يقوم أخصائي المصادر أو القائم علي عملية الاختيار بتحديد المصادر و تقييمها والانتهاء من إجراء الدراسات الاستقصائية لمجتمع المستفيدين لمعرفة الاستخدامات المتوقعة إلى جانب استعراض الميزانية المخصصة للمصادر ، و تحديد الأولويات ، تبدأ مرحلة أخرى في اتخاذ القرارات بشأن الموافقة علي طلب الشراء و من ثم الاقتناء .

2/4/5 : عملية الاقتناء:

لقد كان للتطورات الهائلة و الكبيرة في شبكات المعلومات و المصادر الرقمية أثر كبير على تنمية المجموعات بالمكتبات و ما يتعلق بها من تقنيات و أساليب في اختيار و اقتناه و توفير مصادر المعلومات و إتاحتها للمستفيدين و تقديم الخدمات لهم ، و من هذه الأساليب اقتناه المصادر بناءً على مبدأ الإتاحة بدلاً من التملك ، و هذا ما أكد عليه محمد فتحي عبد الهادي(2002) في مفهومه "للاقتناء" ، و الذي ذكر فيه أن مصادر المعلومات في مكان ما والحفظ عليها ثم معالجتها و تقديم الخدمات المرتبطة بها .. هذا المفهوم في سبيلة إلى التغيير ، فالمسألة الآن ليست هي تقديم الخدمات المرتبطة بما تملك من مصادر وعائمة في مكان ما ، و إنما إتاحة الوصول للمعلومات و مصادرها بصرف النظر عن مكان تواجدها ، أي تقديم المعلومات التي تقتنيها و التي يقتنيها الآخرون كذلك ، بل قد يقتصر الأمر على تقديم المعلومات التي يقدمها الآخرون .

تبدأ عملية الاقتناء بعد الإنتهاء من مرحلة تقييم مصادر المعلومات و اتخاذ القرارات اللازمة بشأن اختيارها ، و هذه العملية تنطوي على مجموعة من العمليات أهمها اختيار و طلب و استقبال مصادر المعلومات ، و وضع الموازنة المقترحة للاقتناء و التعامل مع الموردين و الناشرين ، ثم الحصول على المواد المكتبية و إخبار المستفيدين بما تم اتخاذه بشأن طلباتهم من مصادر المعلومات . و من الجدير بالذكر أن عملية اقتناه مصادر المعلومات الرقمية تتطلب اكتساب مهارات جديدة و عقليات جديدة من أمناء المكتبات و موظفي المكتبة . و تشمل هذه المهارات القدرة على إدارة و توفير إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية الجديدة بما يتماشى مع تحقيق التوازن

بالميزانية ، وأيضاً الاستمرار في توفير مصادر المعلومات المطبوعة التي لا تزال هناك حاجة إليها .

عند التخطيط لاقتناء وتجهيز مصادر المعلومات الرقمية ، يجب على المكتبات الأكاديمية اختيار الأوعية ، التي تعتمد على ما هو مناسب للمناهج الدراسية ، وأنواع البحوث التي تجريها هيئة التدريس .

كما أن حجم المكتبة لا يعتبر عامل مؤثر عند اقتناء مصادر المعلومات الرقمية لأنه حتى لو كانت المكتبة صغيرة جداً فكل ما تحتاجه هو جهاز حاسب آلي للوصول إلى كم هائل من المعلومات المخزنة رقمياً .

1/2/4/5 : قرارات وخطوات الاقتناء لمصادر المعلومات الرقمية :

إن عملية اقتناء مصادر المعلومات الرقمية مثل نظيرتها الخاصة بمصادر المعلومات المطبوعة تشتمل مع اتخاذ قرارات تتعلق بجوانب حيوية وتقدير مستمر مثل :

- 1- الاختيار والاستبعاد وفقاً لمعايير واضحة .
 - 2- فقرات الاحتفاظ بها و التخلص من جزء منها أو منها كلية على المدى البعيد ، و أيّاً من هذه المصادر يجب أن يباح بشكل دائم .
 - 3- تحديد تكلفة هذه المصادر .
- و بالتالي فإن هذه القرارات و ما على شاكلتها ، هو ما سوف يحدد مجموعة مقتنيات المكتبة من مصادر المعلومات الرقمية ، كما ينعكس بشكل مباشر على الكيفية التي سيتم بها إدارتها وفهرستها و حفظها و إتاحتها للمستفيد النهائي .

هذا ، و تبدأ عملية الاقتناء فور إنتهاء القائمين بعملية الاختيار بتحديد و فحص و اكتشاف المنتج الجديد . و هنا تمر عملية الاقتناء بأربع خطوات رئيسة ، و هذه الخطوات كالتالي :

1- التحقق من البيانات البليوجرافية للمنتج :

التحقق من البيانات البليوجرافية لمصادر المعلومات الرقمية يتطلب معرفة تفاصيل شيء و متنوعة و واسعة مثل: مزود المحتوى الرقمي ، و المجال الموضوعي، و التغطية ، والتحديثات المستمرة ، و التكلفة ، و تاريخ الصدور ... إلخ . فأحياناً يكون نفس المصدر متاح و متوافر علي قواعد بيانات أخرى و موزعة علي أكثر من حزمة ، لذا من الضروري إعلام المكتبة بكافة التفاصيل من جانب مزودي المحتوى ؛ لأنها قد تكون هذه المصادر المتاحة مختلفة من حيث المضمون و التغطية و التسuir و واجهات التعامل الإلكترونية ، و قدرات البحث والاسترجاع ، و مهام المستخدمين .

2- التعرف على خيارات التسuir المختلفة :

غالباً ما يعرض مزودي المحتوى عدة نماذج للتسuir ، وهذه النماذج قد تكون مبنية علي أساس حجم المكتبة ، و عدد المستفيدين ، أو عائد لطبيعة المنتج نفسه ... و هكذا ، و للأسف الشديد لا توجد هناك معايير ثابتة للتسuir بين المزودين ؛ لذلك يلجأ أخصائي التزويد إلي التفاوض في سبيل الحصول علي أفضل الأسعار .

3- مراجعة شروط اتفاقية الترخيص:

يفرض مزودي المحتوى اتفاقيات الترخيص لضمان ضبط استخدام منتجاتهم وحمايتها ، و لا سبيل للمكتبات في اقتناء مصادر المعلومات الرقمية من دون عملية الترخيص ، و هذه

الاتفاقيات أصبحت جزءاً أساسياً لعملية الاقتناء ، و هي بمثابة عقد يلزم المرخص و المرخص له باحترام بنود الاتفاقية و تحديد حقوق كل الأطراف . و التحديات المرتبطة باتفاقيات الترخيص تتضمن فهم محتواها من قبل المكتبيين و تحديد الصيغة الأساسية التي تناسب المؤسسة التي تتبعها ، و تحديد المصطلحات الخاصة بها و الإلمام بالجانب القانوني ، والأمر الذي يتطلب من المكتبيين أن تتوافق لديهم مهارات التفاوض .

لذا يجب على المكتبيين مراجعة مضمون و شروط الاتفاقية، و الإلمام بعملية التفاوض و أن يكونوا علي دراية بالجوانب القانونية عموماً ، فإن اتفاقيات الترخيص تتضمن بنود مهمة توضح و تعرف بحقوق و واجبات مزودي المحتوي و المكتبات و المستفيدين ، و هذه البنود يجب أن تُشخص و تُراجع من قبل المكتبي لمعرفة طبيعة المحتوي المرخص ، و الواقع التي ستتيح هذه المصادر ، و مدى الإتاحة هل هي محددة أم غير محددة ، و عدد المستفيدين المرخص لهم باستخدام هذه المصادر ، و حقوق الملكية ، و الاستخدام العادل ، و السرية و قيود الاستخدام و التكلفة ، و الوصول الدائم ، و واجبات المكتبة ، و طريقة الدفع ، إلى جانب بنود إنهاء الاشتراك و التعويضات ... إلخ .

4- طلب اقتناء مصادر المعلومات الرقمية:

بعد مراجعة اتفاقية الترخيص و التوقيع عليها ، تبدأ المكتبة بإجراءات طلب المصادر و إخبار المنتج أما عن طريق الهاتف أو عن طريق البريد الإلكتروني ، و الحصول على التكنولوجيات اللازمة مثل بروتوكول(IP) ، و تخصيص الروابط للوصول ، و تفعيل الوصول . ثم يقوم قسم التزويد بإخبار الأقسام الأخرى بإتمام عملية التفعيل و الحصول علي المصادر ، و من ثم

إدراجهما في فهارس المكتبة لتفعيل الاستخدام و تعزيز سبل الوصول .

3/4/5 : ترخيص الاستخدام :

إن أهم القضايا التي صاحبت ظهور مصادر المعلومات الرقمية، قضية حماية الملكية الفكرية وحقوق التأليف لمصادر المعلومات الرقمية ، و ذلك لأن هناك العديد من عمليات القرصنة و الانتهاك للملكية الفكرية لهذه المصادر و حقوق التأليف الخاصة بها ؛ و لعل ذلك يرجع إلى سهولة نسخ نصوص بعض هذه المصادر التي لا تكون محمية بآليات تمنع حدوث ذلك ، لذا تم وضع آليات تعمل على ضبط هذه الأعمال من خلال عقد اتفاقيات ترخيص لمصادر المعلومات الرقمية تلزم جميع الأطراف المعنية بضرورة حفظ و حماية الملكية الفكرية و حقوق التأليف لهذه المصادر .

1/3/4/5 : مفهوم اتفاقية الترخيص :

تعرف اتفاقية الترخيص License Agreement على أنها " عقد قانوني يتضمن مجموعة من الالتزامات و التعهدات التي تشكل اتفاقاً بين طرفين يوضح فيه كل من الحقوق والواجبات بالنسبة لكلاً منها " .

كما تُعرف بأنها " عبارة عن عقود قانونية تُحدد نوع و شكل العلاقة بين الناشر و المكتبة أو المشترك بالدورية و ليس الهدف منها مجرد النقاوش أو تحديد لسعر الاشتراك " . فإن العديد من الناشرين يُطالب بأن تحل اتفاقيات ترخيص الاستخدام محل قانون الملكية الفكرية نظراً لما تتضمنه تلك الاتفاقيات من قيود

الاستخدام و مددات للإتاحة، و هي التزام قانوني بين الناشر و المشترك.

إن معظم مصادر المعلومات الرقمية في أي مكتبة تحتوي على بنود متعلقة بأمر الترخيص و الذي يعني تعاقدي مبني على كيفية و ميعاد استخدام المصدر الرقمي . و قد تكون هذه التراخيص صعبة جداً في فرائتها لأنها وثائق قانونية و مكتوبة بصيغة قانونية تقليدية لذلك ينبغي أن يكون هناك شخص مسؤول عن هذه الإجراءات و القوانين ، و هذا الشخص ينبغي أن يكون على قدر عالي من الخبرة و العلم بهذا المجال .

2/3/4/5 : أنواع اتفاقيات الترخيص :

هناك أنواع لاتفاقيات و عقود الإيجار أو الترخيص لمصادر المعلومات الرقمية ، و هي كالتالي :

- 1 وصول سنوي **Annual Access** : و فيه تقوم المكتبة بدفع رسوم سنوية للوصول إلى مصدر المعلومات الرقمي لمدة سنة واحدة ، و هذا العقد يمكن تجديده سنوياً .
- 2 وصول دائم **Perpetual Access** : و فيه تقوم المكتبة بدفع رسوم مرة واحدة .
- 3 الدفع لكل استخدام **Pay Peruse** : و فيه تقوم المكتبة بتسعير أو أخذ رسوم من المستفيدين و تعتمد هذه الرسوم على عدد مرات الاستخدام ، و العناوين المنظورة ، و الصفحات المعروضة ، ... الخ) .

3/3/4/5 : بنود اتفاقية ترخيص الاستخدام بين المكتبة و الناشر / الموزع :

هناك الكثير من البنود التي يجب إدراجها في اتفاقية الترخيص التي يتم إبرامها بين الناشرين أو الموزعين للمصادر

الرقمية من جهة و بين المكتبات المستخدمة لها من جهة أخرى ،
و من هذه البنود ما يلي :

1- نوعية الملفات :

يجب تحديد نوعية الملفات و هناك بالطبع أشكال متعددة للملفات ، و من المفترض أن يكون لدى المسؤول عن تنمية المجموعات إطلاع و معرفة جيدة بأنواع الملفات و التي يختلف اقتناها باختلاف الغرض منها سوء كان ذلك للاطلاع أو للأرشفة أو الحفظ الدائم . فمعظم المعنيين بتنمية المجموعات الرقمية يميلون إلى اقتناة الملفات المكتوبة بلغة XML عندما يكون ذلك لأغراض أرشفة المواد و حفظها بشكل دائم .

2- قيود الاستخدام :

إن مراعاة إلا يكون هناك الكثير من القيود للدخول إلى المصدر الرقمي أثناء التقاويم مع الناشر أمر ضروري للغاية ؛ و ذلك من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستفيدين التابعين للمؤسسة في أي وقت و من أي مكان يكون هناك صاحبة لاستخدامه ، و يقابل ذلك في الوقت ذاته الأخذ بالحساب مخاوف الناشر أو الموزع المتصلة بأمن المصدر و حمايته من إساءة الاستخدام . و من المهم جداً أن تتضمن اتفاقية ترخيص الاستخدام بنداً يكون فيه تعريف واضح لتحديد المقصود بالمستخدم المُخول . فهل يقصد بذلك الأفراد المنتسبون إلى المؤسسة المشتركة بالمصدر ، أم أن هذا المصطلح يشمل أيضاً الأفراد الزائرين Walk-in Users ، و الذين يشكلون جانباً من الأمور التي عادة تراعيها المكتبات العامة بشكل خاص عند الاتفاق على ترخيص المصادر الرقمية . كما يجب أن تضمن اتفاقية الترخيص الإتاحة الدائمة لخدمة المصادر الرقمية و علي مدار الساعة ، و إذا كانت متطلبات صيانة المصادر لا تسمح

بهذه الإتاحة الدائمة فلا بد من اشتراط التعويض عن الفترة التي تقطعت فيها الخدمة لهذا الغرض مع ضرورة وجود اجراءات واضحة لإحاطة المستفيدين بخروج الخدمة عن العمل لأغراض الصيانة .

1- مدة الترخيص :

يجب أن يتم ذكر المدة بشكل واضح ، و التي يتلزم من خلالها المشترك و مزود الخدمة ، كم يجب أن تُوضح الخيارات المتاحة في حالة الرغبة في إلغاء الاشتراك ، و كيفية استعادة تكاليف الاشتراك في حالة عدم التزام مزود الخدمة بما جاء في الترخيص من شروط .

2- الوصول الدائم للمصدر :

يجب أن تضمن اتفاقية الترخيص بندًا عن الإتاحة الدائمة لمصادر المعلومات الرقمية مشروطًا بالتعويض عن الفترة التي تقطعت فيها الإتاحة .

3- إعادة الاستخدام :

يجب أن يتيح اتفاق الترخيص للمؤسسات المشتركة و منسوبتها إمكانية استخدام المواد المعلوماتية التي يحتويها المصدر على أساس الاستخدام المقبول لهذه المواد ، و يشمل ذلك من حيث المبدأ استعراض المحتوى . و من المهم أيضًا أن يضاف إلى هذا الحق الأساسي لاستخدام المصدر مجموعة من العناصر ، و هذه كالتالي :

- الطباعة من المصدر .

• التخزين / النسخ على أسطوانات او أي نوع آخر من الوسائل الرقمية (لكن ليس لأغراض إعادة إنتاج المحتوى) (Reproduction).

• أرشفة المادة المعلوماتية للمصدر .

• إرسال المعلومات عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني .

• إمكانية توفير روابط لمحتوى المصدر .

• النسخ إلى الذاكرة المخفية للحاسوب Caching .

• إمكانية توفير روابط لمحتوى المصدر .

• إمكانية استخدام المواد في المصدر لأغراض الإعارة التبادلية .

• وضع واستخدام المصدر على الشبكة الداخلية .

• دمج محتوى المصدر في المناهج الدراسية كما في بيوت التعلم الافتراضي و قوائم مصادر التعليم.

4- الحماية والسرية :

من الضروري أن توضح الاتفاقية بأن أي خدمة يتم تقديمها من قبل الناشر ، و كذلك فاعليات استخدام المستفيد سوف تحاط بالحماية و السرية، فعمليات البحث التي يجريها المستفيدين و التحليل الذي يقومون به ، و النتائج التي يحصلون عليها يجب أن تكون جميعها سرية ، و لا يتم إعطاؤها لأطراف أخرى سواء بشكل مقصود أو دون قصد .

5- إحصاءات الاستخدام و التغذية الراجعة :

من الضروري أن تشتمل اتفاقية الترخيص الخاصة بالمصدر الرقمي الذي يتم توفيره عن بعد بنداً يشترط بأن يقوم الناشر بتزويد المكتبة بإحصاءات دقيقة لاستخدام المصدر .

6- توفير الدعم و التدريب :

يجب أن يوضح الاتفاق نوع التدريب الذي سوف يقدمه الموزع أو الناشر للتعامل مع المصدر ، و كذلك توفير مستوى أولي من المساعدة و الدعم لاستخدام المصدر ، و توضيح طرق

المساعدة أو الدعم المجاني ؛ لأنه ليس من المفترض أن يقوم المشترك بدفع تكاليف إضافية لمعرفة كيفية استخدام المصدر . (نهال فؤاد اسماعيل ، 2012، ص131).

7- السعر:

هناك أكثر من نموذج لدفع قيمة مصادر المعلومات الرقمية ، وهو يرتبط إلى حد كبير برخصة الاستخدام ، و هذه النماذج ، كالتالي:

• النموذج الأول : شراء المصادر الرقمية :

حيث يتم دفع قيمتها كاملة و من مميزات هذا النموذج أن يتتيح الاستخدام غير المقيد للمصدر الرقمي ، من حيث عدد المستخدمين و حجم الاستخدام .

• النموذج الثاني : التكاليف المتكررة :

و هي عبارة عن اشتراك يتم من خلاله دفع مبلغ من المال مقابل مدة محددة من الوصول و الاستخدام للمصدر الرقمي أي رخصة استئجار .

• النموذج الثالث يجمع بين النموذجين:

حيث تقوم المكتبة بدفع التكاليف مرة واحدة مقابل الحصول على أصول المعلومات لتخزينها و استخدمها ، بينما يتم دفع مبالغ اشتراك بسيطة لاستمرار الدخول إلى موقع المصدر على الإنترن特 و الحصول على التحديثات الخاصة به .

• النموذج الرابع : تحديد القيمة وفقاً لاستخدام المصدر :

في هذا النموذج يعتمد تحديد سعر و تكلفة المصدر الرقمي على عدد المرات التي يستخدم فيها ، و من مميزات هذا النموذج هو ربط تكلفة المصدر الرقمي بحجم الاستخدام و خصوصاً في حالة المصدر الذي لا يستخدم إلا مرات قليلة مما يجعل تكلفته السنوية على المكتبة غير مرتفعة .

4/4/5 : التقنية و الاستبعاد :

ينص أحد قوانين رانجاناثان الخمسة لعلم المكتبات على أن "المكتبة كائن حي ينمو" و النمو أحد سمات الكائن الحي بالطبع و لا يمكن للكائن الحي أن ينمو تراكمياً و إلى ما لا نهاية ، و إنما عادة ما ينمو بعد مرحلة النضج تتعدد خلاياه ، حيث يتخلص من بعض الخلايا لتحل محلها خلايا جديدة . و لو وضع هذا القانون في حيز التطبيق فإنه يتبع على المكتبة أن تكون قادرة على تحديد تلك الأوعية التي ينبغي استبعادها لكي تقسح المجال للأوعية الجديدة التي تستلزم متطلبات النمو الطبيعي إضافتها إلى المجموعات . و تسمى هذه العملية بتنقية المجموعات حيث تتحول الأوعية التي تفقد مقومات الإفادة منها ، و من ثم مبررات الإبقاء عليها إلى شوائب و طفيليات تزاحم الأوعية النشطة ، و ربما تحد من سهولة التعامل معها و الإفادة منها . و تنقية المجموعات Weeding ليست مرادفاً للاستبعاد Discarding، و إنما يمكن للاستبعاد أن يكون أحد نتائج التنقية.

1/4/4/5 : فوائد عملية التنقية والاستبعاد :

إذن فكل المكتبات بغض النظر عن حجمها أو الغرض من إنشائها تحرص على تقليل عدد المصادر التي يستحيل الحفاظ عليها و ذلك للأسباب المذكورة سابقاً ، و يلخص نوري حميد محمد (2011) فوائد عملية التنقية والاستبعاد على النحو التالي :

- 1- مسيرة التغيرات التي تطأ على أهداف المكتبة و سياستها .
- 2- توفير الحيز المكاني .
- 3- الاقتصاد في التكلفة المالية المخصصة لعمليات النسخ و الحفظ و الصيانة .

- 4- رفد رصيد المكتبة بمصادر جديدة بدلًا من تلك التي تقادمت محتوياتها .
- 5- توفير مصادر معلومات حديثة تفي باحتياجات الباحثين والمستفيدين .
- 6- إهدائها بعد صيانتها إلى المكتبات الأخرى أو تضعها المكتبة ضمن قائمة التبادل مع مثيلاتها أو عرضها للبيع .

2/4/4/5 : معايير عملية التنقية والاستبعاد لمصادر المعلومات الرقمية :

إن هناك مجموعة من المعايير التي تساعد المكتبات ومرافق المعلومات في عملية الاستبعاد لمصادر المعلومات الرقمية ، وهي كالتالي:

1- الحالة المادية للوعاء:
 حيث يتم التخلص نهائياً من الأقراص المليزرة أو المغnetة ذات الحالة السيئة سواء نتيجة وجود العديد من الخدوش بها ، أو تلفها بسبب تعرضها لدرجة حرارة مرتفعة ، أو وجود مسارات تالفة بها bad sector مع إحلال نسخ جديدة منها محلها ، كذلك يقطع الاتصال و يمنع الدخول نهائياً على مصادر المعلومات الرقمية المتاحة على الخط المباشر بمجرد ملاحظة أي تأثير سلبي يقع نتيجة هذا الدخول ، مثل تحميل فيروس أو نشر رسائل طفifieة أو إعلانات دخيلة غير متوقف عليها مع مورد المصدر و ذلك إلى أن تتخذ المكتبة قراراً بشأنها .

2- تكرار النسخ:
 نادرًا ما يستخدم هذا المعيار كمحك لاستبعاد مصادر المعلومات الرقمية ، و إذا استخدام فعادة ما يشير إلى النسخ القديمة من المصادر المحملة على أقراص مليزرة ، و لكن على مسئولي المكتبة التأكد من عدم وجود بند في الاتفاقية الموقعة مع مورد المصدر تلزم المكتبة برد هذه النسخة القديمة كشرط الحصول على النسخة الحديثة ، قبل التصرف فيها بأي شكل من الأشكال : كالتبادل أو الإهداء .

3- حداة المعلومات :

فيكون لهذا المعيار ثقل أكبر عندما يتعلق الأمر بمصادر المعلومات الرقمية، وخاصة المتاح منها على الخط المباشر ، نظراً لسهولة و سرعة تحديث معلومات تلك المصادر ، و خاصة المتخصص منها في مجالات العلوم و التكنولوجيا ، و من ثم سيكون الفيصل في المقاربة بين مصدر معلومات رقمي و آخر إذا ما تساوا في القيمة العملية أو على الأقل تقاربًا في القيمة ، هو معدل سرعة تحديث المعلومات كل منها مقارنة بالآخر . وبالنسبة للمصادر المحمولة على أقراص ملiziزة وتضم معلومات متقدمة ، يتم استبعادها بإرسالها إلى المورد أو إهانتها حسبما تسمح به اتفاقية الترخيص .

4- معدل الاستخدام :

تستطيع المكتبة أن تحسب بالنسبة لمصادر المعلومات الرقمية المحمولة على أقراص ملiziزة من خلال عدد واقعات الاستعارة التي تجري على كل منها، أما المصادر المتاحة على الخط المباشر فيمكن لأحد البرامج التي تسجل و تحصر عدد المستفيدين الذين دخلوا على الموقع الخاص بالمصدر سواء بشكل تزامني Sequential أو متعدد Simultaneously أن يفي بالغرض .

5- المساحة المتاحة بالمكتبة :

كما يطبق هذا المعيار على المواد المطبوعة يمكن أن يطبق أيضاً على مصادر المعلومات الرقمية المحمولة على أقراص ملiziزة أو مضغوطة مع مراعاة الفارق في المساحة التي سوف تشغلاها هذه الأقراص و على حفظها و متطلبات الحفظ الازمة لها مقارنة بالكتب ، أما المتاح منها على الخط المباشر فلن يحتاج إلى يحتاج إلى مساحة لحفظ و إنما سيحتاج إلى مساحة المستفيدين الذين سوف يستخدمون هذه المصادر من خلال عدد من أجهزة الحاسب الآلي .

و تضيف نهال فؤاد إسماعيل(2012) إلى ما سبق أن مصادر المعلومات الرقمية تحتاج دائمًا إلى المراجعة و مراقبة

الاستخدام في مراحل لاحقة بعد اقتناوها سواء تم الحصول عليها عن طريق الشراء أو الاشتراك فالكثير يظنون خطأ بأن مصدر المعلومات الرقمي الذي يتم اقتناوته بطريقة الشراء لا يحتاج لمثل هذا الإجراء اعتقاداً منهم بعدم وجود تكاليف في المستقبل تترتب على الاستثمار في اقتناه ، و الحقيقة هي إن أي مصدر معلومات رقمي و بالذات ذلك الذي يتم وضعه على شبكة الحاسب يتربّ عليه تكاليف تشغيلية هامشية ، و منها على سبيل المثال صيانة جهاز الخادم الذي يتم تحميل المصدر عليه ، وتكلفة مساحة التخزين المطلوبة للمصدر ... الخ.

5/4/5 : حفظ و صيانة مصادر المعلومات الرقمية :

على الرغم من عملية حفظ مصادر المعلومات الرقمية و المحافظة على أوعية المعلومات و صيانتها ليست بالقضية الجديدة على المكتبات ، حيث أنها كانت و مازالت متبرعة مع أوعية المعلومات التقليدية ، إلا أن الاختلاف في العصر الرقمي يمكن في عدة جوانب ، و من أبرز هذه الجوانب الآتي :

- 1- تعدد المخاطر التي تتعرض لها البيانات الرقمية .
- 2- أن حفظ المعلومات يتجاوز حدود حفظ الكيان المادي إلى عناصر أخرى .
- 3- استمرارية عملية الحفظ .

1/5/4/5 : تعريف حفظ و صيانة مصادر المعلومات الرقمية :

يتم استخدام مصطلح "الحفظ الرقمي" لوصف عمليات حفظ المصادر و الموضوعات الرقمية . و أن الهدف الأساسي لهذا

النشاط هو الحرص على أن تظل المعلومات المحتفظ بها في صورة رقمية قابلة للاستخدام في المستقبل البعيد .

و يُعرف قاموس المكتبات والمعلومات المتاح على الخط المباشر Dictionary of Library and ODLIS Digital Information Science الحفظ الرقمي "Preservation" بأنه عملية الإبقاء على الحالة الملائمة للاستخدام و الحفاظ على مجري تابع البتات Bit stem واستمرار كفاية الرد أو رقمنة المواد الأصلية كالمواد المطبوعة ... إلخ ، و ذلك لمنع احتمالات فقدانها النهائي نتيجة تلف الوسيط المادي و معرفة الإجراءات التي تتخذ لتحويل الأوعية المطبوعة و غير الرقمية إلى الشكل الرقمي بغرض الحفاظ على محتواها .

و يُعرف عاطف السيد قاسم (2009) الحفظ Preservation بأنه " هو العملية التي تعيق أو تؤخر تدهور وتدمير مواد المكتبات و الأرشيف من خلال تحصيص ضوابط بيئية ملائمة و/أو معالجة ذلك . و هو أيضاً يمثل كل الاعتبارات المالية و الإدارية الخاصة بعمليات التخزين و القدرة على توفير التكيف ، و مستويات العاملين ، و السياسات ، و التقنيات و الأساليب التي تشارك في حفظ مواد المكتبات و المعلومات المحتواه فيها " .

كما أنه يري أن عملية الصيانة Conservation هي نظام حجز للمواد الأرشيفية و المكتبية لحفظ و ترميم أي نوع من أنواع المواد .

2/5/4/5 : سياسة الحفظ :

نظرًا لصعوبة و استحالة حفظ جميع مصادر المعلومات الرقمية في المكتبات إلى ما لانهائي ، يجب على المكتبات أن تضع سياسة تحدد بها أسس الاختيار ، و الطرق المتتبعة في الحفظ الرقمي لكافة فئات المصادر الرقمية ، و الفترات الزمنية التي تجري فيها ، و تحديد بنود التعاقد و الاشتراك مع المرافق التجارية الناشرة فيما يتعلق بالحفظ الرقمي .

و تُعرف سياسة الحفظ بأنها "تمثل أساس قوي لخطة عمل لتأمين سلامة حفظ البيانات ، و كذلك لضمان عدم تعطل الوسائل التكنولوجية التي تتعامل معها " .

إن سياسة الحفظ الرقمي تتخذ أحد الشكلين : أولها سياسة مستقلة للحفظ الرقمي ، ثانيةهما بنود أو إرشادات متضمنة في سياسة تنمية المجموعات الرقمية .

3/5/4/5 : أهداف الحفظ الرقمي:

يجب أن يشتمل الحفظ على مجموعة من العوامل والمواصفات التي تحقق مجموعة من الأهداف ، و هذه الأهداف كالتالي :

- 1- حفظ البيانات حفظاً فيزيقياً يمكن الاعتماد عليه في عمليات الاسترجاع .
- 2- حماية البيانات من الوصول غير الشرعي .
- 3- ضمان صلاحية و إمكانية الوصول المستمر للبيانات .
- 4- سلامة و تكاملية النظم الآلية للنشر و المعلومات .
- 5- إتاحة البيانات بجودة عالية و لأطول وقت ممكن .

4/5/4/5 : التحديات التي تواجه الحفظ الرقمي :

على المكتبين أن يتذمروا ما إذا كان الشكل الرقمي هو الشكل الملائم للاختزان و الحفظ ، ففي ظل التطور السريع لعتاد الحاسب الآلي و جهود تطوير البرمجيات ، فهل يمكن للمصادر الحالية أن يتم التعامل معها بعد عشر سنوات؟ . كما أنه يرى أن الأقراص المليزرة ليست قصيرة الأجل فحسب ، وإنما العتاد اللازم لقراءتها لا يستقر على حال أيضاً ، و المساعدة الازمة لتقنيات اليوم قد لا تكون متاحة في الغد . مما جدوى أسطوانة أو قرص يمكن أن يعمر 500 عام ، أو حتى مئة عام أو خمسين عام ، إذا لم يكن هناك آلات تكفل التعامل مع ما سجل عليها من معلومات.

و يعتبر قصر عمر مصادر المعلومات الرقمية و سرعة تقادم الأجهزة المستخدمة في تشغيلها مصدر قلق لجميع المؤسسات المعلوماتية التي بدأت في تحويل مجموعاتها إلى مجموعات رقمية، فهذه المؤسسات تواجه مجموعة من التحديات في حفظها الرقمي لمجموعاتها ، و هذه التحديات كالتالي :

- إن المحتوي الرقمي مخزن في شكل سلاسل من الصفر و الواحد ، مما يتطلب أجهزة و برمجيات لاسترجاعها و تهيئتها في شكل معلومات مفهومة من قبل المستخدمين ، أي إن المعلومات الرقمية لا يمكن أن تستخدم بدون مجموعة من بيانات التقنية الخفية المخزونة معها عن طريق الميتادات.
- احتياج المعلومات الرقمية إلى إدارة نشطة في ظل التغيرات و التطورات المتلاحقة و السريعة في الأجهزة و البرمجيات للحفاظ عليها و تسهيل الوصول إليها عبر مختلف التقنيات الحديثة .

- 3- تقادم وسائل التخزين الرقمية و تأثيرها بعوامل الزمن مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها في عملية حفظ المحتوي لأكثر من بضعة أعوام أو عقود .
- 4- قضية الثبات و أصالة المعلومات التي تسببها السهولة في النسخ و تعديل المعلومات الرقمية مما يشكل صعوبة على المستفيد لتحديد إذا ما كانت المعلومات أصلية أو إذا كانت غير ذلك .
- 5- الإطار القانوني للمعلومات الرقمية حيث إن الكيانات الرقمية ليست ملكاً للمستخدم أو المستودع و لكنها تُرخص للاستعمال من قبل مالكي أصولها وفقاً لصلاحيات و شروط استخدام معينة تسيطر علي كيفية استغلال المستودع لها و إذا ما كان سيقوم بحفظها أو جعلها متاحة للاستخدام المستقبلي فقط .
- 5/5/4/5 : استراتيجيات الحفظ الرقمي :**

يظهر الحفظ ضمن المشاكل العامة ذات الصلة بالملفات الرقمية و تتعامل معه المكتبات و مراكز المعلومات بأشكال متعددة تأتي كلها نتيجة لأفكار و اتجاهات خاصة بتطوير التقنية لحل هذه الإشكالية ، و هذه الاتجاهات أسفرت عن نظم تتعامل مع أشكال المعلومات الرقمية المتنوعة و طورت لها نظاماً للأرشفة و الاسترجاع ، و هي تعتمد على قدرات تخزينية عالية و برامج تتعامل مع النص و الصور و الفيديو و غير ذلك .

و يساعد في التغلب على التحديات التي تواجه الحفظ الرقمي مجموعة من الاستراتيجيات ، و التي كما ذكرتها كالتالي:

- 1- تحديث الوسيط:**
و يختص بتجديد الوسيط من وسيط مادي غير مستخدم إلى آخر حل محله .
- 2- التحويل :**

و يقصد به" التحويل على فترات منتظمة للمواد الرقمية من خصائص برمجيات أو تجهيزات مادية إلى أخرى ، أو من جيل من أجيال تكنولوجيا الحسابات إلى جيل آخر يليه مع الحفاظ على اكتمال و وحدة المعلومات" .

3- المحاكاة :

و فيها يتم استخدام وصفات البيانات Metadata لوصف الأنظمة المختلفة ، حتى يمكن للأجيال المقبلة إنشاء أنظمة تحاكي الوظائف التي تقوم بها البرمجيات التي لم تعد مستخدمة .

ومن الجدير بالذكر أنه قد يوفر الناشرون الوصول للمصادر الرقمية على المدى القصير Short - term ، ولكن الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية على المدى البعيد Long-term هذا يتطلب تكاليف قد تكون كبيرة ، فهي على سبيل المثال تحتاج بياناتها إلى عمل تحديث لها باستمرار أو يجب أن يتم تطوير وصيانة برامج المحاكاة . و بناءً على ذلك معظم المكتبات تجد صعوبة في تكريس أموال محلية ضخمة لهذه الأنشطة . كما يجب تحديد ممارسات الحفظ الرقمي قبل اقتناء المصدر ، وخصوصاً تلك المصادر التي يتم إناحتها عن بعد .

5/5 : السياسة المقترحة لبناء مصادر المعلومات الرقمية وتنميتها بمكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا:

1/5/5 : أهمية السياسة و ملامحها :

قبل القيام بعملية وضع سياسة لبناء مصادر المعلومات الرقمية و تنميتها يجب أن يكون جميع القائمين عليها مدركين قيمة و أهمية هذه السياسة و تأثيرها على ضبط أدائهم اليومي

لجميع الأعمال المكتبية التي يقومون بها . و عموماً يجب أن تكون هذه السياسة منبثقة من السياسات العامة الخاصة ببناء و تنمية مصادر المعلومات بالمكتبة ، و أن يتم صياغتها في ضوء أهداف و رسالة المكتبة و احتياجات المستفيدين منها.

و تشمل هذه السياسة على بيانات مكتوبة تزود العاملين بالمكتبة بالخطوط الإرشادية التي تساعدهم على القيام بعملية البناء و التنمية لمصادر المعلومات الرقمية بالشكل الذي يحقق التوازن بين القطاعات الموضوعية التي تخدمها . و يعتبر وجود هذه السياسة بالمكتبة من شأنه أن يرفع من مستوى كفاءة إدارة المكتبة لجميع العمليات التي تتم بها بدءاً من اختيار و اقتناء مصادر المعلومات ، و مروراً بعمل المعالجة الفنية لهذه المصادر ، و وصولاً لتقديم الخدمات المختلفة للمستفيدين منها . و من الجدير بالذكر أن وجود هذه السياسة من شأنها أيضاً أن تساعد العاملين في معالجة أي مشكلات تواجههم ؛ و ذلك لاشتمالها على الإرشادات التي تساعد على ذلك و تحد من القرارات الارتجالية التي يمكن أن يتربّط عليها العديد من الخسائر.

و يعتبر من أهم عوامل نجاح هذه السياسة هو أن تكون مُصاغة بطريقة مفهومة و سهلة و واضحة و أن تكون مختصرة و موجزة قدر الإمكان ، كما أن تحديث هذه السياسة باستمرار من شأنه أن يجعلها أكثر قابلية للتطبيق العملي ، بالإضافة إلى تدرج الأولويات و المهام بها من شأنه أن يجعل المكتبة أكثر إنجازاً لمهامها فالعمل ذو الأهمية القصوى يجب إنجازه و تحقيقه قبل العمل ذو الأهمية الأقل ، و الأهم من كل ذلك هو أن يتوافق

لدي القائمين علي تنفيذ هذه السياسة الخافية العلمية و المكتبية المناسبة .

2/5/5 : محتويات السياسة المقترحة:

هناك مجموعة من العناصر التي يجب أن تشمل عليها السياسة المقترحة لبناء و تتميم مصادر المعلومات الرقمية بمكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا ، و التي من أهمها الآتي:

1/2/5/5 : المقدمة :

و تشمل على فلسفة المكتبة ، و وظائفها ، و أهدافها و التي من أهمها :

- 1- تعاون المكتبة في تحقيق رسالتها في مجالات التعليم و البحث العلمي و خدمة المجتمع و البيئة .
- 2- توفير مصادر المعرفة التعليمية و العلمية و الثقافية و مواكبة ما يصدر منها في العالم .
- 3- تنمية مقتنيات المكتبة و فقاً لاحتياجات المستفيدين خارج و داخل الجامعة ، مما يساهم في استمرار العملية التعليمية و إجراء البحوث بالاعتماد على أوعية المعرفة المختلفة .
- 4- التعاون مع مكتبات الجامعات الأخرى و مراكز البحوث و شبكات المعلومات و المراكز البيبليوجرافية و المكتبات القومية داخل و خارج الوطن في مجال تبادل و إهداه مصادر المعلومات .
- 5- تيسير الخدمات المكتبية للرواد و المستفيدين منها .
- 6- الحفاظ على نتاج الفكر الإنساني و نشره من خلال ما تصدره الجامعة من نشرات و كتب و قوائم ببليوجرافية و فهارس و كشافات مطبوعة عن مقتنياتها .

2/2/5/5 : تحديد فئات المستفيدين :

و يشمل ذلك تحديد فئات المستفيدين من مصادر المعلومات الرقمية ، و التي تتحصر في الغالب في ثلات فئات، وهي :

- أعضاء هيئة التدريس و معاونיהם
- طلاب الدراسات العليا
- الطلاب الذين بالمراحل الجامعية المختلفة

كما يجب تحديد شروط و مميزات الإتاحة لكل فئة من هذه الفئات بوضوح ، حتى يتسمى للمكتبة القيام بدورها بالشكل الأمثل الذي يمكنها من تحقيق الفائدة المنشودة من اقتناء هذه الفئة من مصادر المعلومات .

3/2/5/5 : تحديد المجالات الموضوعية :

و يشمل ذلك تحديد للمجالات أو القطاعات الموضوعية التي تغطيها مصادر المعلومات الرقمية بالجامعة و التي تبين من خلال الدراسة الميدانية أن أغلبها في مجال العلوم البحثة و التطبيقية ، وأن نسبة قليلة منها في مجال الإنسانيات و العلوم الاجتماعية ؛ و ترجع الباحثة هذا الانخفاض إلى عدم اهتمام مكتبات الكليات التي تتنمي إلى هذا القطاع الموضوعي بالجامعة بمصادر المعلومات الرقمية ، فكما نعلم أن قطاع العلوم البحثة و التطبيقية يولي هذه المصادر اهتمام خاص لسرعة تغير المعلومات و الاحتياجات المعلوماتية لمن ينتمون إليه . و مما تجدر الإشارة إليه أن عملية توضيح المجالات الموضوعية التي تغطيها هذه المصادر و المجالات الموضوعية التي تحتاج إلى بناء و تنمية بالسياسة من شأنه أن يساعد القائمين على عملية الاختيار في دعم المجالات الموضوعية التي يوجد بها ضعف .

4/2/5/5 : أشكال مصادر المعلومات الرقمية:

يجب أن تحدد سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية الأشكال التي تشتمل عليها مكتبات الكليات بالجامعة من هذه المصادر ، كما يجب أن تحدد الأشكال التي على المكتبة اقتنائها ، و من هذه الأشكال الأقراص المليزرة و أقراص الفيديو الرقمية ، و المصادر المتاحة على الانترنت . و لقد تبين من الدراسة الميدانية لمكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا أن هذه المكتبات تعتمد على بشكل كبير على الأقراص المليزرة أكثر من أي شكل آخر سبق ذكره ، و أن هذه المكتبات لا تشتراك في أي من المصادر الرقمية المتاحة على الانترنت ؛ لذلك توصي الباحثة بأنه يجب أن تضع المكتبة ذلك في مقدمة أهدافها ، و ذلك لما يتميز به هذا الشكل من مصادر المعلومات الرقمية من مزايا تلبى احتياجات المستفيدين بالجامعة بشكل أفضل عن باقي أشكال مصادر المعلومات الرقمية ، و التي يأتي في مقدمتها التحديث المستمر للمصدر ، مما يجعل المستفيدين على اطلاع بكل ما هو جديد في مجال اهتمامهم .

5/2/5/5 : تحديد المسؤوليات :

إن عملية تحديد مسؤوليات كل فرد من القائمين على عملية بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية ، يساعد بشكل كبير في إنهاء الأعمال و تحقيق الأهداف بشكل اسرع ، و يجعل كل فرد من العاملين على علم بما عليه انجازه .

6/2/5/5 : الميزانية :

يجب تحديد ميزانية لمصادر المعلومات الرقمية بالمكتبة تكون مخصصة لها ، و يجب أن تشرح هذه السياسة أوجه إنفاق هذه الميزانية ، و توضح مصادر التمويل الأخرى التي من الممكن أن تعتمد عليها المكتبة في زيادة مواردها المالية ، و التي على سبيل المثال و ليس الحصر ، تنظيم حملات للتبرع ، و الحصول على الهبات ، و فتح المجال للأعمال الاستثمارية بها .

7/2/5/5 : معايير الاختيار :

فكم ذكرنا سابقاً أن هناك أعداد ضخمة من مصادر المعلومات الرقمية التي تنتج سنوياً ، و لكي يستطيع القائم بعملية الاختيار ، اختيار أفضل هذه المصادر و أكثرها تلبية لاحتياجات المستفيدين ، عليه أن يتبع مجموعة من المعايير ، التي من أهمها الآتي :

- أن تلبي هذه المصادر الاحتياجات المعلوماتية للمستفيدين منها .
- أن تتسم هذه المصادر بالحداثة .
- أن تتميز هذه المصادر بالعمق في تغطيتها .
- أن تكون المعلومات التي تغطيها هذه المصادر دقيقة و موثوق منها .
- أن تتوافق تكلفة هذه المصادر مع الميزانية المخصصة لها .

8/2/5/5 : مصادر الاقتناء :

يجب أن تحدد هذه السياسة مصادر الاقتناء التي تعتمد عليها المكتبة في بناء و تمية مجموعاتها الرقمية ، سواء كانت شراء

أو إهداه أو إيداع أو تبادل ، و تحديد الإجراءات التي تحكم عملية تبادل و إهداه هذه المصادر . و لقد أوضحت الدراسة الميدانية أن مكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا يعتمدون على الشراء و الإيداع و الإهداه فقط كمصادر للاقتناء .

9/2/5/5 : العوامل التي تحكم عملية التنقية و الاستبعاد :

تحدد العوامل التي تحكم عملية التنقية و الاستبعاد لمصادر المعلومات الرقمية ضمن سياسة الخاصة ببناء و تنمية هذه المصادر ، و من أهم هذه العوامل تلف المصدر ، أو تقادم ما عليه من معلومات . و مما تجدر الإشارة إليه أن مكتبات الكليات بجامعة جنوب الوادي بقنا لا تقوم باستبعاد أي من مصادر المعلومات بها سواء كانت تقليدية أو رقمية .

10/2/5/5 : إجراءات الحفظ و الصيانة :

يجب أن تحدد السياسة الإجراءات الخاصة بحفظ و صيانة مصادر المعلومات الرقمية ، و من أهم هذه الإجراءات عمل نسخ احتياطية من هذه المصادر ، و عمل صيانة دورية لهذه المصادر و كذلك للأجهزة المستخدمة في الاطلاع عليها ، و تحديث البرامج المضادة للفيروسات علي هذه الأجهزة .

3/5/5 : تقييم و مراجعة السياسة :

يعتبر التقييم و المراجعة المستمرة لسياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية من أهم العوامل التي تساعد علي استمرار هذه السياسة و تحقيقها للهدف منها ، و بالتالي تحقيقها

لأهداف المكتبة . فهذه السياسة لا توضع لتكون نهائية ، و إنما تُحدث و تُراجع على فترات مستمرة و منتظمة .

و أخيراً يمكننا القول بأن عملية صياغة سياسة لبناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية ليس بالأمر السهل إذ يحتاج إلى مجهود كبير و تجميع للمعلومات الازمة لذلك ، بالإضافة إلى دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من المكتبة ، و التعرف على نقاط القوة والضعف بهذه المصادر .

و من هنا يجب على المكتبة أن تضع هذه السياسة بعد عمل دراسة كافية و شاملة لكل العناصر التي سيتم تغطيتها بهذه السياسة . كما يجب أن تساعد سياسة بناء و تنمية مصادر المعلومات الرقمية علي فتح المجال للتعاون بين المكتبة و المكتبات الأخرى ؛ و ذلك لعمل نوع من التشارك المعرفي و التشارك في مصادر المعلومات ، مما سيسهم بالتأكيد في تعزيز مجموعات مكتبات الكليات بالجامعة .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. أمانى محمد السيد .(2007).الدوريات الإلكترونية :
الخصائص والتجهيز و النشر و الإتاحة .(ط1). القاهرة :
الدار المصرية اللبنانية.
2. أمل عبد الفتاح صلاح (2006) . بناء وتنمية مجموعات
الدوريات بالمكتبات الجامعية . مجلة المكتبات الآن ،
3(6) ، ص 131-138 [نسخة الكترونية] ، استرجع في 8
أبريل ، من
- . <http://search.mandumah.com/Record/43946> .3
4. أمل وجيه حمدي.(2007). المصادر الإلكترونية
للمعلومات : الاختيار والاتاحة . القاهرة : الدار المصرية
اللبنانية.
5. ايمان علي قسم السيد قسم الله (2005). تنمية أوعية
المعلومات المحسبة في مكتبات ولاية الخرطوم : دراسة
مسحية تطبيقية . أطروحة ماجستير غير منشورة .
جامعة أم درمان الاسلامية . السودان .

6. بيتر بروفي (2009). المكتبة في القرن الحادى والعشرين (محمد فتحى علي ، مترجم) . ط1). القاهرة . مجموعة النيل العربية. 315 ص.
7. جمال يوسف بدر(2009). المكتبات الإلكترونية والرقمية(ط1). عمان، 292 ص.
8. جيل لامبرت . (2005). تنمية المجموعات الإلكترونية و مصادر المعلومات : الاختيار والتقييم (هانم عبد الحميد إبراهيم ، مترجم) . الاسكندرية : مركز الاسكندرية للوسائل الثقافية والمكتبات . 130 ص.
9. حشمت قاسم . (1995). مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات . القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 38 ص.
10. حشمت قاسم(2010). الدوريات الإلكترونية والمكتبات الرقمية (ط1). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
11. رامي محمد عبود داود(2008). الكتب الإلكترونية: النشأة والتطور والخصائص والإمكانات والاستخدام والإفادة (ط1) . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . 420 ص.
12. ربي مصطفى عليان ، ويسري ابو عجيبة . (2000). تنمية مجموعات المكتبة : التزويد(ط1). عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.200 ص .

13. ربي مصطفى عليان .(2013). تنمية مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية . عمان : دار الرضوان للنشر والتوزيع .480 ص.
14. ستورات لي ، وفرانسيس بويل .(2009). تنمية مجموعة المصادر الالكترونية : دليل عملي (عبدالله بن محمد الشايع ، مترجم) . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية .309 ص.
15. شعبان عبدالعزيز خليفة.(د.ت). بناء وتنمية المجموعات في المكتبات ومرافق المعلومات: دراسة في الأسس النظرية والتطبيقات العملية. الإسكندرية : دار الثقافة العلمية397 ص.
16. عاطف السيد قاسم .(2009) . حفظ المعرفة في العالم الرقمي : مستقل المكتبات والمعلومات والإنترنت ، تقديم أمنية مصطفى صادق .(ط1) الاسكندرية : دار الثقافة العملية .330 ص.
17. عامر إبراهيم قنديلجي ، وربعي مصطفى عليان ، وايمان فاضل السامرائي(2000) . مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت .عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .345 ص.
18. عامر إبراهيم قنديلجي(2009). مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية . عمان : دار البازوردي للنشر والتوزيع .

19. عبدالله بن محمد الشايع (2006). تنمية المجموعات في البيئة الرقمية . مجلة المعلوماتية ،(13) ، ص21-23 [نسخة الكترونية] ، استرجع في 8 أبريل 2016 ، من <http://search.mandumah.com/Record/28939>
20. عصام منصور ، و يعقوب ملا يوسف (2010) . مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات و مراكز المعلومات : مفاهيم نظرية و تطبيقات عملية (ط1) . الكويت : آفاق للنشر والتوزيع ، 438 ص.
21. عصام منصور ، يعقوب ملا يوسف .(2011). بناء و تنمية المجموعات المكتبية في البيئة الرقمية .(ط1) .الكويت : مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ، 530 ص.
22. غادة عبد المنعم موسى.(2005). بناء و تنمية المجموعات في مكتبة الإسكندرية الجديدة : دراسة حالة (1) . مجلة المكتبات و المعلومات العربية ،25(1)، ص78-45.
23. غادة عبد المنعم موسى. (2005). بناء و تنمية المجموعات في مكتبة الإسكندرية الجديدة : دراسة حالة (2). مجلة المكتبات والمعلومات العربية،25(2)، ص98-65.

24. فاتن سعيد بامفلح (2008). المكتبات الرقمية بين التخطيط والتنفيذ . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية . 208 ص .
25. فادي عبدالله سليمان الحولي (2009) . استخدام الباحثين الأكاديميين لمصادر المعلومات الإلكترونية في فلسطين : دراسة تقييمية علي جامعات قطاع غزة . أطروحة ماجستير غير منشورة . جامعة القاهرة ، القاهرة .
26. ماري بيت فيكو(2010). المصادر الإلكترونية : سبل الوصول إليها وقضاياها (ترجمة نارمين أبوبكر الويسى). القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،240 ص .
27. ماري بيت فيكو(2010). المصادر الإلكترونية : سبل الوصول إليها وقضاياها (ترجمة نارمين أبوبكر الويسى). القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،240 ص .
28. محمد فتحي عبد الهادي (1999). مصادر المعلومات الالكترونية في مكتبات الاطفال . الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، 6، (12)، ص 57-68.
29. محمود عبد الكريم عبد العزيز الجندي.(2003). بناء وتنمية مجموعات المكتبات الرقمية العربية : مستقل مقوماتها و إجراءاتها . مجلة الفهرست ،(2)، ص 90-106.

30. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي (2007) . استخدام
التقنية في تنمية المجموعات في المكتبات . مجلة
المعلوماتية ، (13) ، ص24-29 [نسخة الكترونية] ،
استرجع في 8 أبريل 2016 ، من
<http://search.mandumah.com/Record/29795> .31
32. ناريمان اسماعيل متولي(2009) . الاتجاهات الحديثة في
إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات و مراكز المعلومات .
ال القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 207 ص .
33. ناصر محمد السويدان (2005/2006) . الموارد المالية
للمكتبات العربية في البيئة الاقتصادية العالمية . مجلة
مكتبة الملك فهد الوطنية ، 11(2) ، ص 22-5 [نسخة
الكترونية] ، استرجع في 8 أبريل 2016 ، من
<http://search.mandumah.com/Record/34126>
34. نجلاء أحمد يس (2013). الرقمنة وتقنياتها في المكتبات
العربية (ط1) . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع
288، .
35. همال فؤاد إسماعيل (2012). إدارة بناء وتنمية
مقتنيات المكتبات في عصر المعرفة . الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، 146 ص .
36. نوري حميد محمد (2011) . مصادر المعلومات
الإلكترونية في المكتبات البحثية بالجمهورية العربية
السورية : دراسة لمقتنيات و التنظيم والإتاحة .

- أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة القاهرة . القاهرة .
37. هدي محمد باطويل (2002). النشر الإلكتروني : دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعالم المكتبات والمعلومات . الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، 9(17)، ص 54 - 23
38. ياسر يوسف عبد المعطي.(د.ت). تنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات . 172 ص .
39. يسيرة زايد (1999). الوثائق الإلكترونية علي الانترنت محاولة دولية لتقنين الإرجاعات الببليوجرافية لها . الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، 6(12)، ص 69- 82.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1-Ahmed , Saleh AL- BaridiSyed S. (2000). Developing electronic resources at the KFUPM library. Collection Building, 19(3), p.109-117. Retrieved April 27,2015 , from Emerald database.

Allen, Frank R.(1996) . Materials budgets in the electronic age :A Survey of academic libraries. College & Research Libraries , p.133-143.

Retrieved May9,2015 ,
from https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/42025/crl_57_02_133_opt.pdf?sequence=2

2-Anderson , E. K.(2014). Electronic Resource Management Systems: A Workflow Approach. Library Technology Reports .P. 5-10 . Retrieved May25,2015 ,from
<http://journals.ala.org/ltr/article/viewFile/4489/5250>

3-American library Association (1987). A Guide for writing a Bibliographer's Manual. American library association .

4-Chandel, A.S. & Saikia, Mukesh.(2012). Challenges and opportunities of e- resources. Annals Library and Information Studies, 59,p.148-154. Retrieved May 1,2015 , from
<http://nopr.niscair.res.in/bitstream/123456789/14973/1/ALIS%2059%283%29%20148-154.pdf>

5-Collins , Maria D.D.& Carr, Patrick L. (2008). Managing the transition from print to electronic journals and resources : A Guide for library and professionals . New York : Rout ledge ,356p.

- 6-Davis,Trisha L .(1997). The Evolution of Selection activities for electronic resources . Library Trends . 45(3),p.391-403 .Retrieved March 12,2015, from
https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/8100/librarytrendsv45i3d_opt.pdf?sequence=1
- 7-Futas , Elizabeth. (1995). Collection development policies and procedures . Arizona : Oryxpress . Retrieved April 8,2016 , From
<https://books.google.com.eg/books?id=0R4BYF8SSScC&pg=PA333&lpg=PA333&dq=collection+development+policies+and+procedures+%2B+elizabeth&source=bl&>
- 8-Johnson, S.& et al (2012). Key Issue for e-resources collection development : A Guide for libraries. International Federation of Library Associations and Institutions. Retrieved February 21,2013, from
<http://www.ifla.org/files/assets/acquisition-collection-development/publications/Electronic-resource-guide.pdf>.
- 9-Maceviciute, E. & Borg, M.& Kuzminiene, R.& Konrad, K . (2014). The Acquisition e-book in the libraries of the Swedish higher education institutions . Information Research ,19(2), 40p. Retrieved May 8, 2015 ,from ERIC database.

10-Metz, P. (2000). Principles of selection for electronic resources . Library Trends , p. 711- 728. Retrieved March 12,2015 , from https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/8311/librarytrendsv48i4f_opt.pdf?sequence=1

11-Miller, Ruth H.(2000). Electronic resources and academic libraries ,1980-2000 : A Historical perspective . Library Trends , 48(4),p.645-670. Retrieved June 25,2015, from https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/8303/librarytrendsv48i4c_opt.pdf?sequence=1

12-Neavill, Gordon B. & Sheble , Mary Ann. (1995). Archiving electronic journals. Serial Review , 21(4) . Retrieved January 24,2016, from <http://digitalcommons.wayne.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1066&context=slisfrp>

13-Norman ,O. Gene.(1997). The Impact of electronic information Sources on collection development : A survey

of current practice .Library Hi Tech, 15(1/2),p.123-132.

Retrieved January 29,2016, from Emerald database.

14-White, Gary W.& Crawford , Gregory A.(1997)

.Developing an electronic information resources

collection development policy. Asian Libraries, 6(1/2)

,p.51-56. Retrieved April 26,2015, from Emerald

database.